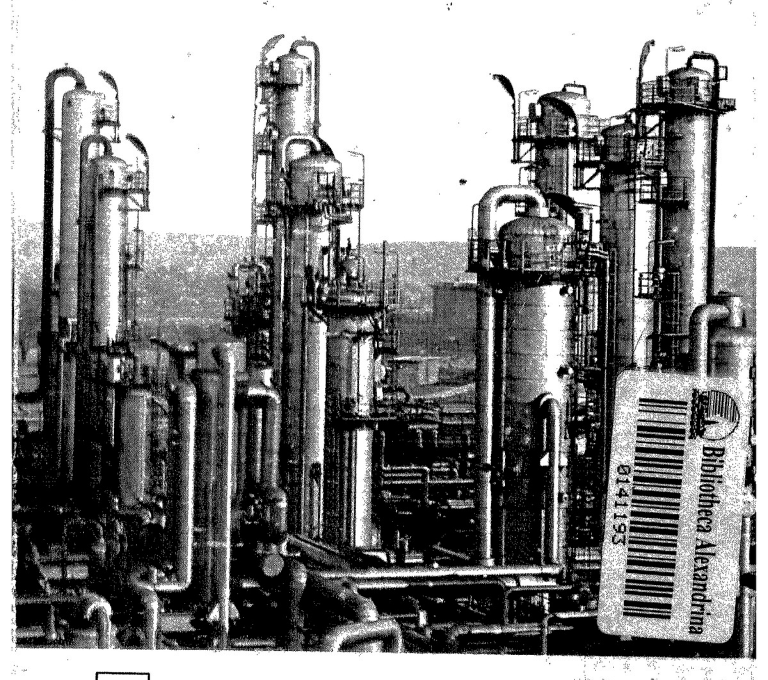
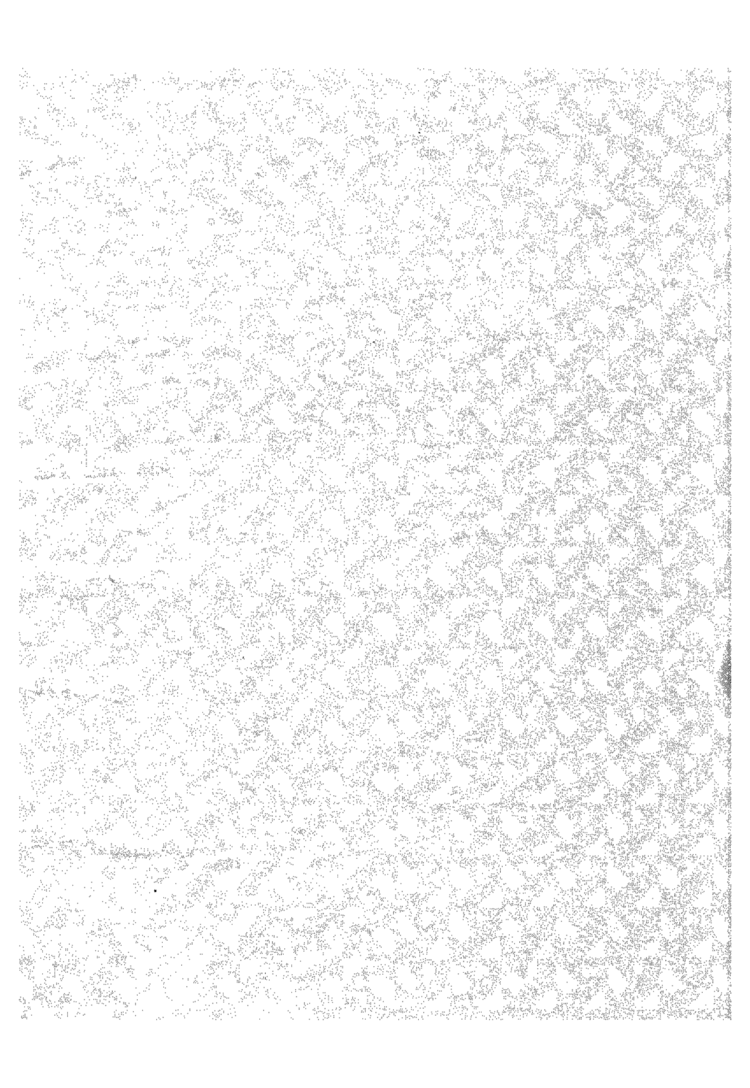
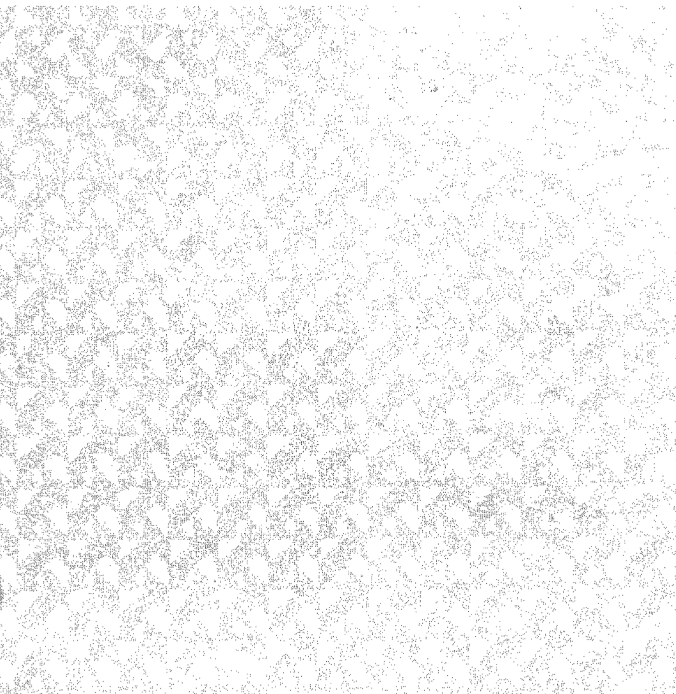
التنمية الاقتصادية

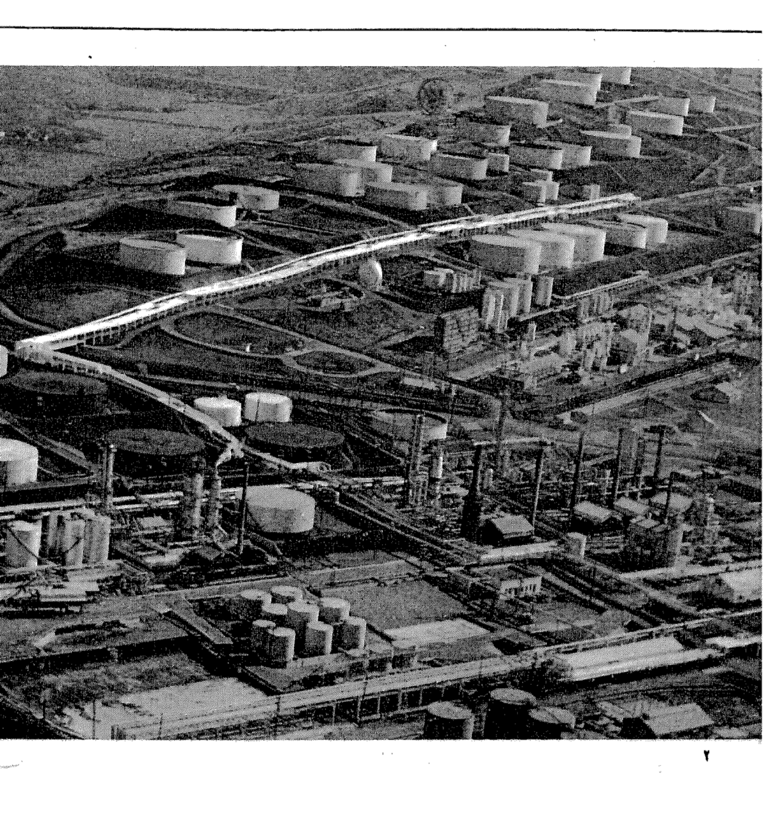


٧

قضـــايا الســـاعة







التنمية الاقتصادية

روبرت لافون

ـ جرامون ـ

ترجمة : نادية خيرى

قضايا الساعة 7

الناشر للطبعة العربية ١٩٧٧ :

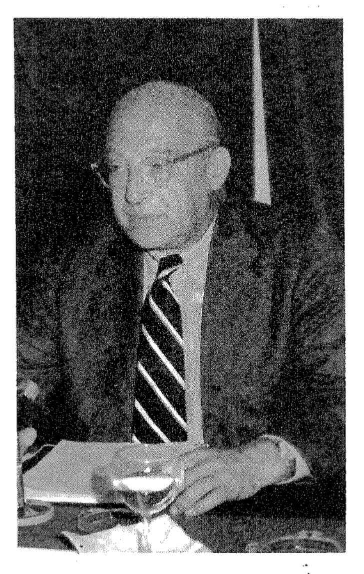
شركة ترادكسيم

شركة مساهمة سويسرية « جنيف »

الفهرســـــت

الموضوع	صفحة

التقدم والتخلف تعريف وتفسير



والــت ويتمان روســـتو

ولد « والت ويتمان روستو » فى السابع من أكتوبر عام ١٩١٦ فى مدينة نيويورك . وقد حصل على شهادته من جامعة « ييل » فى عام ١٩٣٦ وحصل على الدكتوراه عام ١٩٣٨ . وقد بدأ بالعمل فى التدريس ، كأستاذ مساعد فى العلوم الاقتصادية فى جامعة « كولومبيا » (١٩٤٠) ، ثم كأستاذ التاريخ الأمريكى فى جامعة أكسفورد (١٩٤٦ - ١٩٤٧) ، وفى جامعة كيمبريدج (١٩٤٩ - ١٩٥٠) ، ثم أصبح بعد ذلك أستاذ كرسى للتاريخ الاقتصادى فى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا - N I. T. (١٩٥٠ - ١٩٦١) . وفى نفس الوقت ، عضوا فى اللجنة الإدارية لمركز الدراسات الدولية فى هذا المعهد . ويعمل والت ويتمان روستو حاليا أستاذا للعلوم الاقتصادية والتاريخ فى جامعة تكساس فى مدينة أوستن . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد شغل عدة مناصب أخرى ، وبصفة خاصة منصب مساعد رئيس القسم الاقتصادى الألمانى النمسوى (١٩٤٥) ، ثم منصب المستشار الفنى للرئيس كينيدى للشئون الخاصة بالأمن القومى (١٩٦١) ؛ وكان يشغل أيضا منصب مستشار وزارة الخارجية الأمريكية (١٩٦١ - ١٩٦٦) ورئيس مجلس التخطيط السياسى (١٩٦١ - ١٩٦٦) ، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف من أجل التقدم بدرجة سفير (١٩٦٤ - ١٩٦٦) ، وأخيرا مستشارا فنيا للرئيس الأمريكى جونسون للشئون الخاصة بالأمن القومى (١٩٦٦ - ١٩٦٩)

ومن بين أعماله التى نشرت ، يجدر أن نخص بالذكر : « مراحل النمو الاقتصادى (The Stage of Economic Growth) ، وهو مؤلف أصبح دليلا للاقتصاديين ، وقد عرض فيه النظرية القائلة بأن الطراز المعاصر للتنمية ، يتضمن خمس مراحل لابد منها ، تبدأ بالمجتمع الاستهلاكى ، لتصل إلى مرحلة « الانطلاق وهى مرحلة حاسمة . وقد أطلق عليها « الانطلاقية الكندية » (Canade Take -Off) ، وكانت نظريته السياسية التى تنادى بوضع « حدود سلمية جديدة » ، واحدة من الأفكار الرئيسية من برنامج الرئيس الأمريكى كينيدى .

وقد نشر « والت ويتمان » المؤلفات الآتية :

« الثورة الدبيلوماسية الأمريكية (١٩٤٧) ، ومقالات عن الاقتصاد البريطانى فى القرن التاسع عشر » (١٩٤٨) ، و « أسلوب النمو الاقتصادى » (١٩٥٢) ، السبيل إلى سياسة خارجية مقالة - اقتراح (١٩٥٧) ، و « مراحل النمو الاقتصادى (١٩٦٠) » ، و « رؤية من الدور السابع » (١٩٦٤) ، و « خطة التنمية فى آسيا » (١٩٦٥) ، و « السياسة ومراحل النمو » (١٩٧١) ، و « انتشار السلطة » (١٩٧٢) .

إن الوصول إلى مرحلة القدرة الفعلية على التنمية الاقتصادية ، هو الأمر الذى تشترك فى التطلع إليه حاليا كافة البلاد المتخلفة . ومع ذلك ، كلما تعلق الأمر بتناول مشكلات التقدم والتخلف ، نجد أن الاقتصاديين على الصعيد النظرى ، وأن السياسيين وهم يواجهون الواقع الملموس ، يبدون فى كثير من المجالات ، وجهات نظر مختلفة . ولكى نلق الضوء على هذا الجدال ، أجرينا حديثا مع والت ويتمان روستو ، وهو من أبرز الشخصيات ، من حيث الكفاءة من الناحيتين ، سواء كصاحب نظرية ومتخصص فى هذه المسائل ، أو كإنسان مارس السياسة الاقتصادية لبلده ، وشارك فيها بنشاط .

ما هو المعيار الأساسى الذى يتيح التعرف على مقدار تقدم بلد ما ، ويتيح وضعه بين فئات البلاد المتقدمة أو المتخلفة ؟ هل هو الدخل بالنسبة للفرد من السكان ؟ أم أنه توزيع السكان العاملين ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية ؟

ـ إن التفسيرات التقليدية ، وإحصاءات النمو التى تتخذ كأساس لها ، النسبة المئوية لتوزيع السكان العاملين فى الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات ، أو تلك التى تتخذ كأساس لها الدخل الإجمالى الذى ينتجه كل قطاع من هذه القطاعات ، تبدو لى الواحدة والأخرى غير ملائمة . فإنها تبعية فقط ، بعض نتائج النمو ، وإدخال الأساليب الحديثة ، ولكنها لا تفسر العوامل الاقتصادية الأساسية . وعلى سبيل المثال ، إنها بالتأكيد ، لا تعطى أيه معلومات ، عن إدخال العلوم ووسائل التقنية فى العملية الاقتصادية ، ومن خلالها فى مجموع حياة المنطقة أو البلد . .

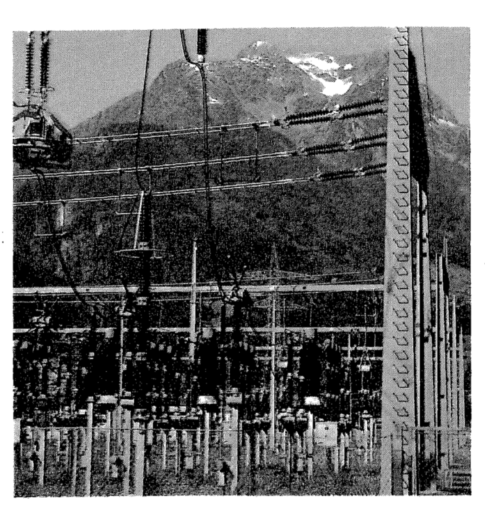
وهناك أمم (مثل ليبيا) فقيرة فى الوسائل التقنية والعلمية ، ومع ذلك لها دخل قومى كبير . وهناك على عكس ذلك ، بلاد أخرى (مثل الصين أو الهند) قد أدخلت فى اقتصادها قدرا كبيرا من علوم التقنيات ، ولكن دخلها بقى ضعيفا .

وبذلك ، فإنه من الأفضل ، ألا يجهد الاقتصاديون أنفسهم ، فى تفسير مراحل النمو ، على أساس نصيب الفرد من الدخل ، أو طبقا للنسب المئوية للإنتاج . ومع ذلك فهذا لا يعنى أبدا الإخلال بقيمة مثل هذه الإحصاءات التقليدية وفائدتها (كتلك التى وضعها « كولين كلارك Colin Clark » ، وسيمون كوزنيتس Simone Kuznets ، أو من قيمة معدلات النمو التى تساعد هذه الإحصاءات على تحديدها .

ويتضح بصفة عامة ، أنه لفترة طويلة جدا ، يظل نمو نصيب الفرد من الدخل ، مرتبطا بتقدم الصناعة ، بينما تضمحل الزراعة خلال نفس الفترة .

أما فيما يخص قطاع الخدمات ، فإننا نجد أنفسنا ، أمام قطاع تصعب دراسته ، نظرا لاتساع تعريفه ، إذ أنه يشمل فى الواقع ، كل ما تبقى من فئات الشعب العامل ، من صبية مصففى الشعر ، إلى الجنود ، ومن العاملين فى الغاز إلى الصحفيين . . . إلخ . وبذلك فإن الحركات التى تؤثر فى هذا القطاع ، ليس لها مدلول اقتصادى محدد تماما ، وبصفة عامة ، فإنه مع النمو الصناعى فى المرحلة الأولى ، تتضاءل الأهمية النسبية لقطاع الخدمات ، أو بعبارة أخرى ، فإن الصناعة تنمو بسرعة أكبر من الخدمات .

ولكن فى مرحلة لاحقة ، تصل المجتمعات إلى مستوى عال من التقدم ، ويبدأ قطاع الخدمات فى النمو بمعدل سريع ، وذلك بسبب أن جزءاً أكبر من الدخل الإجمالى ، يخصص له ، وبخلاف ذلك تزيد إنتاجية العمل تبعا لمستوى تأهيل الأيدى العاملة التى تعمل فى الخدمات .



منذ الحرب العالمية الثانية ، كرست الحكومة النمساوية ، عناية خاصة لتنمية مصادر الطاقة . وفى الصورة المركز الكهربائى فى منطقة . هينتر توكس (النمسا)

ولنأخذ أمثلة ملموسة : اليوم وفى المجتمعات المتقدمة تماما ، نجد أن الجزء المخصص فى الميزانية للتعليم وللصحة ، يرتفع نسبيا بسرعة أكبر من إجمالى الناتج القومى ، ونجد نفس الشىء بالنسبة للمصروفات المخصصة لمحاربة التلوث . . . إلخ . وإجمالا ، فإن قطاع الخدمات يمثل إذن حجما يتزايد أكثر فأكثر .

ولكن لما كان الأمر يتعلق هنا بقطاع لم يوضع له تعريف واضح حتى الآن ، فإنه فى كل مرة نتناوله ، يلزم تحديد المجال الذى يشير إليه لتفادى أى لبس . . ومن ناحية أخرى ، فإنه يجب أن نعرف ، أن وظيفة قطاع الخدمات ليست واحدة فى البلاد المتقدمة ، وفى البلاد المتأخرة .

ولنأخذ حالة الهند . فإن قطاع الخدمات يشغل مكانا كبيرا للغاية فى اقتصاد هذا البلد . . ولكن لا يمكن تأويله على أنه دلالة على التقدم الاقتصادى ، بل على عكس ذلك ، فإنه يخفى حالة بطالة ونقص



البرازيل من البلاد النامية ، التى نستطيع أن نلاحظ فيها التناقضات الاجتماعية والاقتصادية البارزة . وفى الصورة بعض المساكن ، فى مدينة ريودى جانيرو

توظف . وبصفة عامة ، ففى دراسة النمو الاقتصادى ، سواء كان الأمر يتعلق بالزراعة أو بالصناعة أو بالخدمات ، فإنه يتعين القيام بفحص دقيق لكل قطاع على حدة ، للتعرف على مدى استيعابه للعلم وللتكنولوچيا الحديثة بشكل فعال .

يستخدم بعض الكتاب ، بدون تفرقة ، كلمتى « النمو » و « التقدم » ، بينما يفرق آخرون بين المفهومين . فإذا ما ذكرنا المشكلات التى تطرح ذاتها فى البلاد الصناعية ، فإنه يبدو واضحا أنها مشكلات متعلقة بالنمو ، وليس بالتقدم . فما الفارق بين اللفظين ؟

ـ من جانبى ، فإنى أستخدم كلمة « نمو » ، فى معنى محدود نسبيا ، وذلك لتحديد المراحل التى تدخل فيها العلوم والتقنيات الحديثة

تدريجيا ، فى القطاعات الاقتصادية ، وفى أقسام هذه القطاعات .

وعلى عكس ذلك ، فقد استخدمت كلمة « التقدم » بمعنى أوسع ، لتتضمن عوامل أخرى ، مثل تقدم الشعور القومى ، أو فعالية النظام الخاص بتحصيل الضرائب . إن واحداً من أولى الاختبارات من وجهة نظرى ، لقياس التقدم ، هو ملاحظة إذا كان النظام الضريبى عادلا ، وإذا كان الناس يدفعون الضرائب المستحقة عليهم . ومن وجهة النظر هذه ، ثمة عدد من البلاد الغنية بالقدر الكافى ، ولكنها ، فى رأيى ، ليست متقدمة تماما .

وهناك عامل آخر يعكس التقدم ، هو تكافؤ الفرص ، إزاء التعليم ، وجودة هذا التعليم . وبذلك فإن مفهوم التقدم أوسع بكثير من مفهوم النمو .

فى المجال الاقتصادى ، توجد نظريتان مختلفتان عن التخلف :

الأولى هى تلك التى تدافعون عنها ، وترى أن التخلف هو مرحلة سابقة على التقدم ، أى أنه يشكل مرحلة طبيعية فى مسيرة كل بلد نحو التصنيع . والنظرية الثانية ، وهى نظرية الماركسيين والبنيويين ، وتعتبر التخلف نتيجة لتقدم البلاد الأكثر تقدما ، أو على الأصح ، أن تقدم بعض البلاد ، وتأخر بعضها الآخر ، يشكل وحدة واحدة ، بحيث لا يمكن شرح لفظ دون شرح اللفظ الآخر . فما رأيكم فى هذا الموضوع ؟

ـ اسمحوا لى فى البداية ، أن ألخص ما أعتبره مراحل النمو . ولنبدأ بدراسة المجتمعات التقليدية غير الصناعية ، فمن الناحية الاقتصادية ، لم تكن جامدة بمعنى الكلمة ، ولكن كان هناك علم واختراعات ، وإن لم يكن هناك تيار حقيق من الاكتشافات التكنولوجية . ولهذا السبب ،

نجد أن تاريخها دائرى ، مثال ذلك القبائل الأفريقية الصغيرة ، والأسر الحاكمة الصينية ، والإمبراطوريات اليونانية والرومانية والفارسية والهندوكية ، كان من الممكن أن تتقدم هذه المجتمعات إلى نقطة معينة ، ولكنها كانت تصطدم دائما ، بحد أقصى تصنعه التكنولوچيا ، تهوى من جديد فى أزمات معقدة إلى حد التدهور .

وهذه الحركة الدائرية للتاريخ ، قد انقطعت فى انجلترا ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، ووجدت أوروبا الغربية والمستعمرات الأمريكية نفسها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فيما أسميه بالظروف السابقة على مرحلة الانطلاق .

كانت كل هذه البلاد بلادا متقدمة : فرنسا فى عهد « كولبير » فى القرن الثامن عشر ، وروسيا فى عهد « بطرس الأكبر » وعهد « كاترين » ، وأسپانيا فى عهد أسرة « بوربون » ، وبالتأكيد هولندا فى القرن السابع عشر .

وعندما أقول إن هذه البلاد كانت متقدمة ، فإنما أعنى أنها كانت تقوم بالفعل ، بعدد من المهام الوظيفية المناسبة لتصنيع « أولى » . كانوا يقومون بتحسين وسائل اتصالاتهم الداخلية ، بالطرق وبالقنوات ، بحيث تصبح التجارة أيسر . وكانوا ينمون كذلك تجاراتهم الخارجية ، وتوصلوا إلى صنع أدوات حرفية ، ومنتجات صناعية على نطاق واسع .

ومن ناحية أخرى ، كانت نظم التعليم لديهم ، تتغير وتتوسع ، بحيث تسمح بظهور العديد من المواهب الجديدة وبتخصصها . وبفضل مجموع هذه العوامل الديناميكية استطاعت الثورة العلمية ، أن تتجسد .

وفى القرنين السابع والثامن عشر ، لم تكن بريطانيا ، هى البلد

الوحيد الذى عرف أن العلم يستطيع أن ينفذ إلى اكتشافات حاسمة بالنسبة للاقتصاد . ومع ذلك ، كان البريطانيون أول من قام بعملية الانطلاق الاقتصادى ، بفضل مرحلة أساسية من التصنيع ، الذى يقوم على أساس استخدام تقنيات حديثة .

ويمكن أن نقارن المهام التى كانت ملقاة على عاتق أوروبا فى القرن الثامن عشر ، بتلك التى كان على أفريقيا أن تقوم بها خلال الستينات : فى البداية ، كان لابد من إيجاد بنية أساسية ، وكان لابد من تدريب الأفراد على استخدام العلوم والتقنيات الحديثة ، ثم بعد ذلك القيام بتنمية التجارة الخارجية ، طبقا للاحتياجات الجديدة للاقتصاد . وتبدأ مرحلة الانطلاق عادة ، فى عدد محدود من القطاعات ، وأحيانا فى منطقة واحدة ، من بلد ما ، وبعد ذلك ، كلما تقدمنا فى التطور التكنولوچى (الذى لا يصل إلى مستوى كاف قبل جيل) يمتد التصنيع إلى القطاعات الأخرى ، وبصفة خاصة ، الصناعات المعدنية والكيميائية . والإلكترونيات ، وكذلك الزراعة .

والمرحلة التالية التى أسميها « مرحلة الاستهلاك الجماعى » هى المرحلة التى تمكن خلالها كل هذه الوسائل التقنية ، وقد صادفت وجود دخل مرتفع (نحو ٦٠٠ دولار للفرد الواحد) ، سمحت بإنتاج عدد كبير من سيارات الركوب والسلع الاستهلاكية المتينة والمساكن والمجمعات الاستهلاكية الكبيرة .. إلخ .

وقد كانت الولايات المتحدة هى الأولى فى الوصول إلى هذه المرحلة فى العشرينات ، وقد وصلت إليها كل من أوروبا واليابان فى الخمسينات والستينات .

وفى كتابى « السياسة ومراحل النمو » أضفت مرحلة أخرى ، وهى

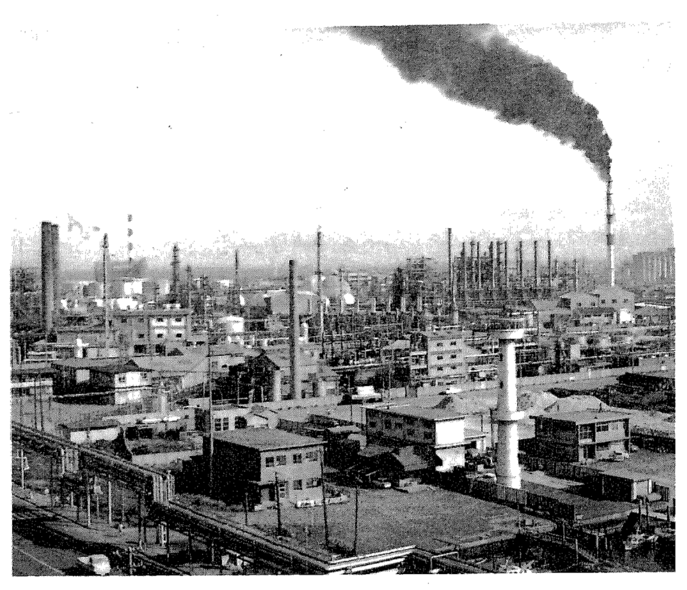
مرحلة « البحث عن الجودة » . ومن الناحية التقنية ، تتميز هذه المرحلة ، بالتقدم السريع لبعض الخدمات ، سواء العامة أو الخاصة ، وذلك كخدمات التعليم والصحة والبيئة . . إلخ . وقد وصلت الولايات المتحدة الى هذه المرحلة فى الستينات ، وتعيشها أوروبا الغربية فى الوقت الحالى ، وسوف تصل إليها اليابان بلا شك فى السنوات القادمة . إنها مرحلة ما يزال علينا أن نعلم عنها الكثير .

هل يتوافق هذا التضور للنمو الاقتصادى مع تصور ماركس ؟ أرى أن المراحل التى شرحتها ، تختلف عن المراحل التى خلص إليها هو ، وهى مراحل : الإقطاع ، ثم الرأسمالية ، ثم الاشتراكية ، وأخيرا الشيوعية ، ويميل الرأيان إلى أن يتفقا بالنسبة للمرحلة الأخيرة ، وهى مرحلة « البحث عن الجودة » . وبالنسبة لماركس ، تعتبر الشيوعية ، هى المرحلة التى يجب أن يختفى فيها الفقر .

ان المجتمع التقليدى ينمى الأنانية والتعطش إلى الربح ، أما الشيوعية ، فعلى عكس ذلك ، توقظ الطبيعة الطيبة لدى الإنسان ، وتعيد تنظيم العمل ، بحيث لا يصبح ضرورة للبقاء فحسب ، وإنما يصبح شرطا للازدهار .

وكما شرحت فى كتابى ، يجب أن نصل قريبا إلى إجراء خفض كبير فى ساعات الدوام فى العمل اليومى ، دون أن نقلل من قيمته . ولكننا مازلنا بعيدين تماما عن هذه المرحلة ، التى لن تكون من ناحية أخرى بالمثالية ، التى أرادها لها ماركس .

أما عن المذهب الشيوعى المنتشر حاليا بشكل كبير ، والذى يرجع سبب التخلف ، إلى الحاجة إلى الغير ، فإنه يبدو لى بلا معنى حقيق ،



منذ الحرب العالمية الثانية ، والتقدم الاقتصادى لليابان ، يتبع تصاعدا كبيرا ، بحيث يحتل حاليا القوة الصناعية الثالثة فى العالم . وفى الصورة منظر لكاواساكى ، وهى واحدة من أكبر المناطق الصناعية

فى كافة هذه المراحل ، نجد أن التطور التاريخى ، تميزه تنمية غير متكافئة . فقد أخذت بعض البلاد تتقدم ، ولحقت بها بلاد أخرى فيما بعد ، على طريق النمو ، ومع ذلك فإن كل بلد ما يزال يعرف نوعا من الحاجة النسبية للغير . وفى القرن السابع عشر ، كان هذا هو وضع انجلترا بالنسبة لهولاندا ، كما يشعر بذلك عدد كبير من البلاد المتخلفة ، إزاء الولايات المتحدة . إن هولاندا تشترى من انجلترا المواد الأولية ، وتعيد بيعها بعد تحويلها إلى منتجات مصنعة . وفى القرن السابع عشر ، كان ما يقلق « كولبير » اعتماد فرنسا على هولاندا ، إذ أن هذه الأخيرة ، كانت تتحكم فى تجارة فرنسا ، حتى على سواحلها .

إن التخلف لا يرجع إلى الحاجة للغير ، إنه فقط يجسد نوعا من

التأخر فى النمو ، وقد يدعو هذا البلاد الأقل تقدما ، لأن نشعر بأنها محتاجة وضعيفة. ومن هنا تنشأ ردود فعلها ذات الطابع القومى .

وقد كانت هناك مواقف احتياج حقيق ومباشر ، أثناء عصر الاحتلال ، أو الفترة التالية له ، كما كانت الحال فى الصين ، بعد حرب الأفيون ، وحتى بداية القرن العشرين .

ويتجه تاريخ النمو الاقتصادى بأكمله ، إلى مخالفة عدة نظريات يسارية ، تدعى أن أكثر الأمم تخلفا ، يجب أن تنطوى على نفسها ، وأن تعتمد على أوضاع ذاتية تماما ، وأن ترفض كل تدخل لرأس المال الأجنبى .

إن نموذج الانطلاقة الاقتصادية للولايات المتحدة ولليابان ، يبين أية فائدة استطاعت هذه البلاد أن تستخلصها ـ لكى تجدد نفسها ـ من جلب رؤوس الأموال والبضائع الوافدة من الخارج . وكان الأمريكيون أول من فهموا الصلات الحقيقية القائمة بين التصنيع والاستقلال الاقتصادى. فبعد أن حصلت على استقلالها السياسى ، كانت الولايات المتحدة ، ما تزال تحت وصاية بريطانيا ، فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة ، وكان من المستحيل عليها أن تسيطر على تجارتها .

وفى عام ١٧٩١ اقترح « الكسندر هاملتون » على الكونجرس الأمريكى ، المذهب الذى بق شهيرا ، والذى اعتنقته اليوم كافة البلاد المتخلفة : « لابد من تنمية قطاع المنتجات المصنعة ، ليس فقط من أجل الرخاء ، وإنما أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا » ، وهذا أمر يبدو أكثر واقعية فى وقتنا هذا ، من أى وقت آخر .

هناك الكثير ممن يعتقدون ، أن جمهورية الصين الشعبية ، قد عرفت نموا اقتصاديا ، أكبر بكثير من ذلك الذى عرفته الهند ـ على سبيل المثال ـ خلال نفس الفترة . وهذه الظاهرة ، يبدو أنها تؤكد النظرية التى تقول ، بأن هناك صلة عضوية بين التقدم والتخلف . فالتقدم الاقتصادى للصين ، قد يفسره إذن استقلالها التام ، وكساد الهند ، يفسره ابقاؤها على صلاتها التقليدية . وخلاصة القول ، ما هى أسباب « انطلاقة » الصين ؟

ـ يبدو لى أن سؤالكم قد طرح بطريقة بعيدة تماما عن الصواب . يجب أولا النظر إلى نموذج الاتحاد السوفييتى .

إن « انطلاقة » روسيا ، قد بدأت منذ عام ١٨٩٠ قبل الحرب العالمية الأولى ، وكانت روسيا تتقدم بشكل سريع على الصعيد الاقتصادى ، وكانت قد بدأت تتجه نحو الديموقراطية .

وفيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ طورت صناعات كبيرة ومتنوعة للغاية . وفى عهد « ستوليبين » Stolypine كان هناك أيضا فائض من البقول للتصدير ، ثم جاءت الحرب ، وجاءت الشيوعية . ومع الشيوعية ، عرف البلد الفترة الصعبة أثناء العشرينات ؛ وفى عام ١٩٣٠ بدأت بالكاد تسترد المستوى الذى كانت عليه عام ١٩١٣ . ومنذ ذلك الوقت ، أصبحت الصناعة أكثر تقدما بكثير من الزراعة ، وهذه الأخيرة تستوعب حجما كبيرا من العمل ، دون أن تلبى الاحتياجات الغذائية للسكان . وبدلا من أن تستورد البقول ، كان يجب أن يقوم الاتحاد السوفييتى بتصدير البقول للإسهام فى التغذية العالمية .

وطبقا لما يمليه المجتمع الدولى ، فإننى أستطيع أن أقول ، إنه لمن

المشين ، أن يمتص بلد متقدم تكنولوجيا ، جـزءاً من فائض العـالم ، بينما يوجد هذا العـدد الكبير من الجياع فى الهند أو فى غيرها . وفى القـطاع الصـناعى ، ينتج الاتحـاد السـوفييتى ، كمية ضخمة من الصـلب . أما فيما يتعـلق بالصـناعات الدقيقـة ، مثل الكيماويات أو الإلكترونيات ، فإنها تقف بعيدا خلف أوروبا الغربية واليابان . وأعتقـد أنه إن لم تكن الشـيوعية ، لكانت روسـيا حـاليا ، بلد أكثر تقـدماً من الناحية الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالصين ، فقـد عرفت فترة من التوسـع السريع ما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، وعندئذ حدثت « الطفـرة الكبرى إلى الأمام » التى باءت بالفشل ، وحينئذ مرت الصـين بفـترة عصـيبة حـتى عام ١٩٦٣ ، وجاءت بعـدها وحـتى عام ١٩٦٥ فترة اسـتعادت فيهـا بعض قواها ، قبل أن تبدأ الانتكاسة الجديدة للثورة الثقافية . وفى عام ١٩٦٨ عادت الأوضـاع إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٨ . ومنذ ذلك الوقت ، عرفت الصين خمس سنوات من التقـدم الاقتصـادى المتواضـع ، وأسمح لنفسى أن آمل فى اسـتمراره . أما النظام الزراعى فى الصـين ، فينقص ما ينشـطه ، بالرغم من ثرائه بالأسـاليب التقنية الحـديثة ، ومن كل وجهة ، فإنى لا اعتبر الصين نموذجا متكاملا للنمو أو التقدم .

أما الهند ، فإنى اعتقـد أننا نرى الصـعوبات التى تواجهـها ، أكثر وضوحا ، بما أنهـا تشكل مجتمعـا مفتوحـا . فالنمو السكانى هو مشكلتهـا الكبرى : يكفى أن نعرف ، أن زيادة السكان بمعـدل ٢٪ سـنويا ، يعـنى بالنسبة لها عشرة ملايين نفس إضافية ، يجب توفير التعليم والغذاء لها . وهو ما يفوق بكثير ، ما يستطيع أن يتحمله تكوينها الاقتصادى .



وقد استطاعت الصين ان تحل هذه المشكلة بصورة افضل : فبجهازها السياسى ، استطاعت أن تمارس ضغطا على الجماهير ، لخفض معدل المواليد . ومن ناحيتى ، فإنى أعتبر أنه من الإعجاز ، أن الهند قد استطاعت منذ الخمسينات ، أن تحكم بشكل ديموقراطى ، أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة من السكان ، الذين يتكلمون لغات مختلفة ، ويسكنون مناطق متنوعة للغاية .

وهناك الكثير من البلاد الأكثر تقدما من الهند ، لم يكن فى قدرتها أن تفعل مثلها . ولعمرى إن هذا يستحق كل الإكبار .

وبلا أدنى شك ، يدخل هنا فى الاعتبار ، إيمانى بالديموقراطية . فللهند مشاكل كثيرة ، عليها أنْ تحلها ، ولكنى لا أعتقد أن نموذج الصين ، هو النموذج الجيد بالنسبة لها . ولا بالنسبة لأى بلد آخر .

وهناك بلاد نامية ، مثل تايلاند وسنغافورة والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية ، تتقدم بصورة أكبر من بعض البلاد الاشتراكية .

ومن الواضح أنى لن أذهب إلى القول بأن كافة الأساليب الرأسمالية لمعاونة البلاد المتخلفة ، قد انتهت فى كل مكان ، إلى تقدم اقتصادى واجتماعى مقبول وشامل ومتجانس . ومع ذلك فإنى لا أعتقد كذلك ، أن هناك الكثير لنتعلمه من النماذج الشيوعية .

(بقية الحديث على صفحة ٩٦

أحد مصانع « كروب » وهو اسم
اسطورى فى تاريخ الشركات
الصناعية - لمهمات السكك الحديدية

تعريف
التقدم والتخلف

معنى التقدم ومعنى التخلف

إن استخدام ألفاظ محددة تماما فى الدراسات الخاصة بالتخلف ، أمر ضرورى ، إذ أن كل مدلول ومدخل للمشكلة ، يبين فى الوقت ذاته البرنامج الاقتصادى المطبق .

وبذلك فإننا عندما نتكلم عن البلاد الفقيرة ، نفهم بذلك أننا نتكلم عن التوزيع غير العادل للثروات ، على المستوى العالمى ، وفى داخل كل بلد على حدة ؛ ونتيجة لذلك ، نبرز أفضل الحلول ، من أجل سياسة ترمى إلى اعادة التوزيع . وإذا استخدمنا عبارة البلاد « المتخلفة » ، فإننا نحكم على هذه البلاد ، بأنها تمر بمرحلة معينة من نموها عبر التاريخ ، أى أنها فى وضع معين من التكوين والتنظيم ، يتطلب إذن البدء بإصلاح نظمها ومؤسساتها . وعلى عكس ذلك ، إذا تكلمنا عن البلاد « النامية » ، فإننا نعترف ، بأن إمكانيات النمو فى هذه البلاد ، قد اجتمعت بالفعل ، وأنه لا يبقى من الآن فصاعداً سوى القيام بتنشيطها وتوجيهها .

وأما عبارة البلاد « المحتاجة » ، فإن ذلك يحيلنا إلى العلاقات الوثيقة ، التى احتفظت بها هذه البلاد مع « البلد الأم » السابقة ، ويعنى كذلك ضمنا ، أنه يكون من مصلحتها ، أن تكتسب استقلالها الحقيق . وأخيرا إذا تكلمنا عن البلاد « غير الصناعية » ، فإن هذا التعبير ، يكون قاصراً أكثر من اللازم ، ولا يعطينا فكرة عن الوضع الشامل فى هذه البلاد .

وإزاء هذه المشكلات المتنوعة ، اقترح « سونكل » تعريفا عاما وواسعا للتخلف ، إذ اعتبره « مجموعة من الظواهر المعقدة والمتشابكة ، التى تظهر فى شكل تفاوت صارخ ، ما بين الثراء والفقر ، وفى ركود وتأخر بالنسبة للبلاد الأخرى ، وفى عدم تقدم القدرات الإنتاجية ، بالصورة التى كان يمكن أن تتقدم بها ، وفى تبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوچية » .

إن تصور التقدم أو النمو الاقتصادى ، يخضع للعديد من التعبيرات ومن التفسيرات . وعلى سبيل المثال ، يهتم بعضهم ، أول الأمر ، « بمستوى » النمو ، ويرون أن الأمر يتعلق بقياسه تبعا لنصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى ، بينما يرى آخرون ، أن « معدل » النمو ، هو الذى يجب أن يأتى فى المقام الأول ، وأنه يجب فى البداية إذن ، وضع معايير

> إن الطاقة ليست عارا ، لكنها تسبب الضجر تماما .
>
> **سير ويليام پت**



نساء في أحد أسواق أكرا (غانا) . والأطفال ـ كما هو الوضع في معظم بلاد العالم الثالث ـ يجب أن يبقوا طوال النهار ، إلى جانب أمهاتهم ، بسبب نقص المدارس ، الأمر الذي يعرقل أساسا تقدم هذه البلاد



للمقـارنه ، تسـمح بأن تحـدد للبلاد مكانهـا من التطور ، الواحـدة بالنسـبة للأخـرى . وقد أطلق تعريف للتنمية ، على أساس أنهـا « عملية داعية للتغـيير الاجتماعي ، يكون هدفهـا النهـائى تكافؤ الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع البلاد الأخـرى ، التى تتمتع بمستوى أعلى من الرخـاء المادى . » وهذه العملية لا تتم بنفس الصورة فى كل المجتمعات ، ولكنها تنطوى على أشكال من التنظيمات السياسية والاجتماعية التى تختلف تمام الاختلاف .

من الاعتبارات الحديثة :

الحاجة إلى التنمية

على المستوى الدولى

إن أزمة عام ١٩٢٩ كانت ضربة قاسـية لاقتصاديات البلاد المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحـدة . ولكن تأثيرها سرعان ما امتد إلى باقى العالم بصورة عنيفة للغـاية . وإذا كانت العـودة إلى التوازن الداخلى ، لم يتأخر تأكيدها بالنسبة للقـوى الاقتصادية الكبرى ، فإن الجمود كان أعمق بكثير ، وأكثر دوما بالنسبة للتجـارة الدولية . وقد أخـذت البطالة أبعادا ، لم يتمكن أحد من تقويمها .

وبعد بضـع سـنوات ، تورط عدد كبير من بلاد العالم فى الحرب العـالمية الثانية ، وكانت العـودة إلى السـلام ، تطرح عددا من المشـاكل الجـديدة . وقد رأت البلاد المتقـدمة صـناعيا ، أنه من الضرورى إنشاء سوق للتعاون الاقتصادى ، يضع حدا لتقسيم العالم إلى أجزاء ، تخضع لنظم الحماية . وقد اتخـذت القوى الكبرى ، سلسلة من الإجراءات التى ترمى إلى سرعة اختفاء آثار الحـرب . وقد كانت معـاهدة السـلام مع ألمانيا ، من وجهـة النظر الاقتصـادية ، أقل قسـوة بكثير من الشروط التى فرضـت عام ١٩١٨ . وقد أتت خطة « مارشال » لأوروبا بمعـونة فعالة ، مكنتها من أن تنهض سريعـ .

وقد بدأت البلاد المتخلفـة المسـتقلة ـ وقد اسـتفادت من حيادها ـ عملية التصـنيع ، التى حـاولت بعـد ذلك أن تدعمهـا ، وثم أرادت البلاد المحتلة ، أن تحصـل على اسـتقلالها . وإذا كانت فى الفترة الأولى قد حصلت عليه بطيئا وبصعوبه ، إلا أنه اعتبارا من عام ١٩٦٠ أصبح الحصول عليه بلا صعوبة ، وأصـبح يمنح بشكل جماعى . وبالرغم من أن الاسـتقلال السـياسى ، لا يعـنى بالضرورة الاستقلال الاقتصـادى ، فإنه على الأقل واحـد من شروطه .

تقديرات التنمية الاقتصادية

وتقسيم العـالم

إلى مناطق كبيرة

وعلى عتبة الثورة الصناعية ، كانت الفـروق بين مستويات الحياة لمختلف أجزاء العـالم ، ليسـت ذات أهمية كبيرة . ولكن بما أن هذه الثورة ، لم تقـم سوى فى بعض المناطق المحددة ، فقـد خلق هذا هوة بين المناطـق الغنية والمناطـق الفقـيرة ، وفارقا فى التقـدم ، أخـذ يزداد عمقـا على مر الزمن . وهكذا أصبحت النسـبة بين المناطـق الغـنية والمناطـق

نساء إنجليزيات يعملن فى أحد مصانع القذائف . إن الصناعات الحربية فى البلاد القوية، واحدة من العوامل ، التى تحدد العلاقات بينها وبين العالم الثالث

الفقيرة ، والتى كانت تقدر بنسبة ٤ : ١ فى القرن التاسع عشر ، تصل إلى ٢٠ : ١ فى بداية القرن العشرين ، ووصلت حاليا إلى نسبة ٧٠ : ١ ، وبينما لم يرتفع عدم التوازن هذا سوى بمعدل ٥٠٪ خلال القرن التاسع عشر ، فقد تضاعف خلال الأربعين سنه الأخيرة . والجدول أدناه ، يمكننا من تقدير هذه الظاهرة بشكل واضح للغاية :

وبالاطلاع على هذا الجدول ، نرى أن النسبة بين الدخل فى البلاد المتقدمة ، إذا أخذت فى مجموعها ، وبين الدخل فى العالم الثالث ، هى نسبة ٨ : ١ ، وعلى عكس ذلك ، إذا ما قارن بين أكثر البلاد تقدما ، وبين أقلها ، نجد أن هذه النسبة تصل إلى ٤٠ : ١

تكاليف النمو الاقتصادى

ترتفع التكاليف الاجتماعية للنمو الاقتصادى ، كلما زادت سرعة هذا النمو . وظهور مسألة تكلفة النمو هذه ، حدث فى بداية الثورة الصناعية ، ولكن

نصيب الفرد بالدولارات

	طبقا لسعر الدولار عام ١٩٥٣				طبقا للسعر الحالى
	١٩٠٠	١٩٢٩	١٩٥٨	١٩٧٠	١٩٧٠
بلاد متخلفة غير اشتراكية					
المجموع	٧٥	٩٠	١١٠	١٦٥	٢٠٥
أمريكا اللاتينية	١٦٠	١٩٠	٢٥٠	٣٤٠	٥١٠
آسيا	٦٥	٨٠	٨٠	٩٥	١٤٥
أفريقيا	—	—	٨٥	١٠٥	١٥٥
جمهورية الصين الشعبية					
البيانات الرسمية	—	—	١٦٠	٣٠٠	٤٥٠
تقديرات الغرب	—	—	١٠٥	١٥٠	٢٣٠
بلاد متقدمة غير اشتراكية					
المجموع	٤٨٠	٦٩٠	١١١٠	١٨٥٠	٢٧٨٠
الولايات المتحدة	١٠١٠	١٣٧٠	٢٣٢٥	٣٢٣٠	٤٨٦٠
أوروبا	٣٧٠	٤٩٠	٧١٠	١٣١٠	١٩٧٠



هذه المسألة تطرح نفسها اليوم، فى البلاد المتقدمة تماما بشكل يختلف كثيرا. ففى الواقع، يكون الإنتاج الاقتصادى من الوفرة، بحيث يمكن أن نعطى اولوية لمكافحة النواحى الأولية للنمو ولسرعة الإنتاج، وذلك مثل تلوث البيئة وظروف العمل السيئة... إلخ. والحد بذلك من المصروفات التى ينفقها المجتمع، والمترتبة على هذه المضار.

وفى البلاد التى تتمتع بالرخاء، وتلك المتقدمة اقتصاديا، من المحتمل أن يتجه الطلب فيها على السلع الاستهلاكية، إلى الانخفاض، بينما يزيد فيها هذا الطلب، على ما يسمى اليوم « نوع الحياة ». ويتبقى أن يخصص قدر كبير من العناية فى البرامج السياسية للدفاع عن الطبيعة وعن البيئة، وتجديد ضواحى المدن الكبرى (وهو ما لم يتحقق حتى يومنا هذا بسبب المضاربة العقارية) وكذلك لتنمية الثقافة بين المواطنين.

وهناك العديد من المقترحات فى هذا الصدد، ربما كان أشهرها، هذا الاقتراح الخاص بتغيير مبدأ « إجمالى الناتج القومى » بمبدأ « صافى الرفاهية القومية ». وهناك أيضا أحد الاقتصاديين الذى وضع تصنيفا للبلاد، بناء على ما تخصصه من اعتمادات للحفلات الموسيقية والمسارح!

وفى البلاد المتخلفة، تظهر هذه المشكلة بشكل مختلف تماما. ومع ذلك، فإننا اليوم، يمكننا أن نتصور، أن مجموع الطاقة الإنسانية الإنتاجية، من شأنها أن تجعلنا نتفادى الآثار السلبية الناجمة عن عمليات التصنيع. ومن هذه الزاوية، لابد أن يكون الهدف الأول دائما، هو مكافحة الآثار الضارة للنمو الاقتصادى، ابتداء من التلوث، إلى محاربة الإسراف فى استخدام المواد الأولية.

ترشيد الزراعات وتنويعها ، هما مفتاح التنمية الاقتصادية

إلى أعلى : الأوركسترا السيمفونى فى لندن

إلى أسفل : حديقة للأطفال فى جنيف (سويسرا)

إن واحدة من العلامات الدالة على مستوى النمو الاقتصادى لشعب ما ، هى مقدار الأموال التى يستثمرها فى المجال الثقافى ، والعناية التى يوليها لإطار الحياة التى ينمو فيها سكانها من الأطفال .

المستقبل الاقتصادى : توقف النمو

إذا نظرنا إلى التكاليف الاجتماعية ، التى كان لا غنى عنها فى بداية التنمية الاقتصادية ، وإلى المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية الحالية ، التى تتطلب سلسلة من الاستثمارات المفيدة اجتماعيا ، وإن كانت إنتاجية ، قد نظن أن التنمية الاقتصادية تقف على عتبة مرحلة ، ستضع حدا ، إن لم تكن نهاية للنمو . ومثل هذا البيان ، يرتكز على مجموعات ثلاث من العوامل ، تبدو كأنها حدود لا يمكن تخطيها : (ا) الإنتاج الغذائى المحدود ، لقلة الأراضى الصالحة للزراعة (ما دام أن كل هذه الأراضى تقريبا مستغلة) ولنقص مياه الشرب . (ب) نفاد الموارد الطبيعية ، وهو وشيك الوقوع ، على ما يبدو ، بالنسبة لبعض الموارد الأولية .

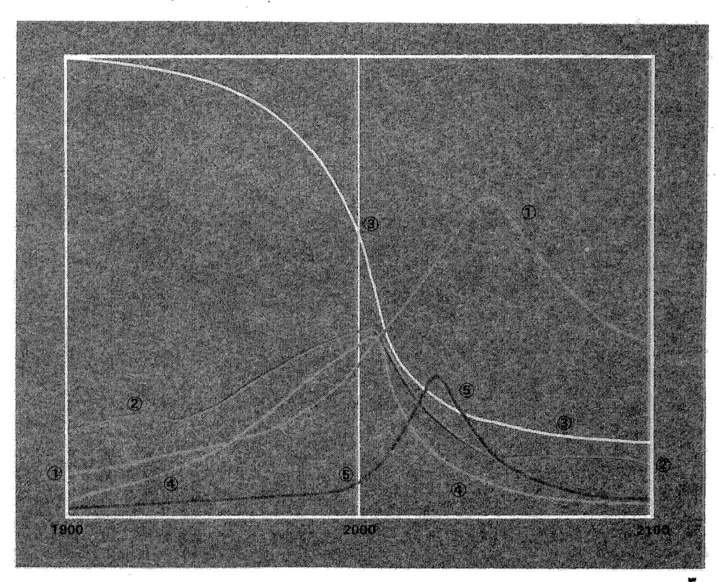


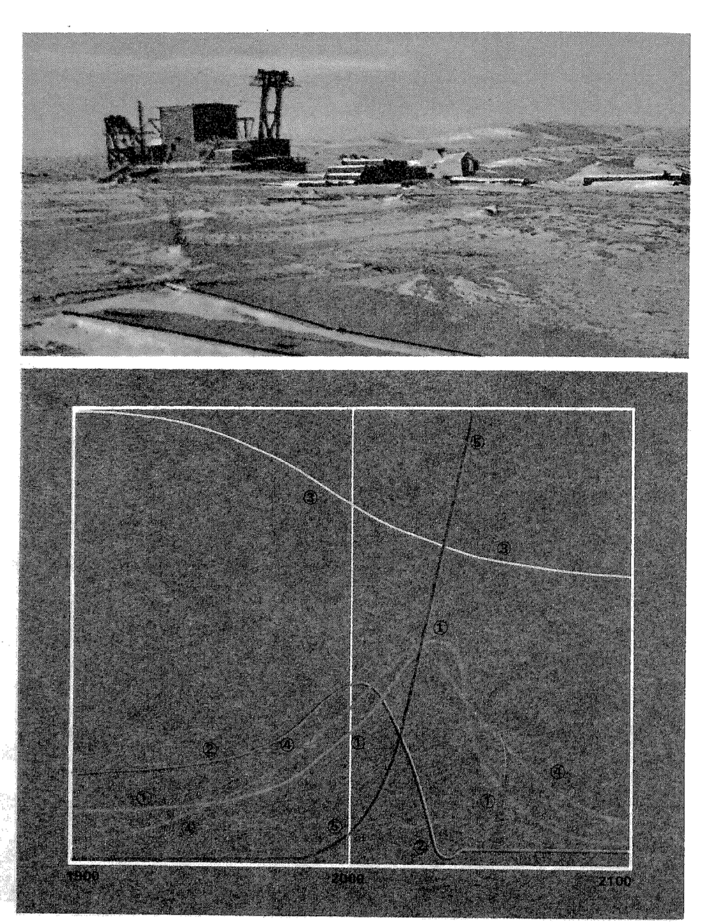
- حتى فى أغنى البلاد
تنفد الموارد الطبيعية
منجم ذهب مهجور بالقرب
من منطقة فيربانكس (بالاسكا)

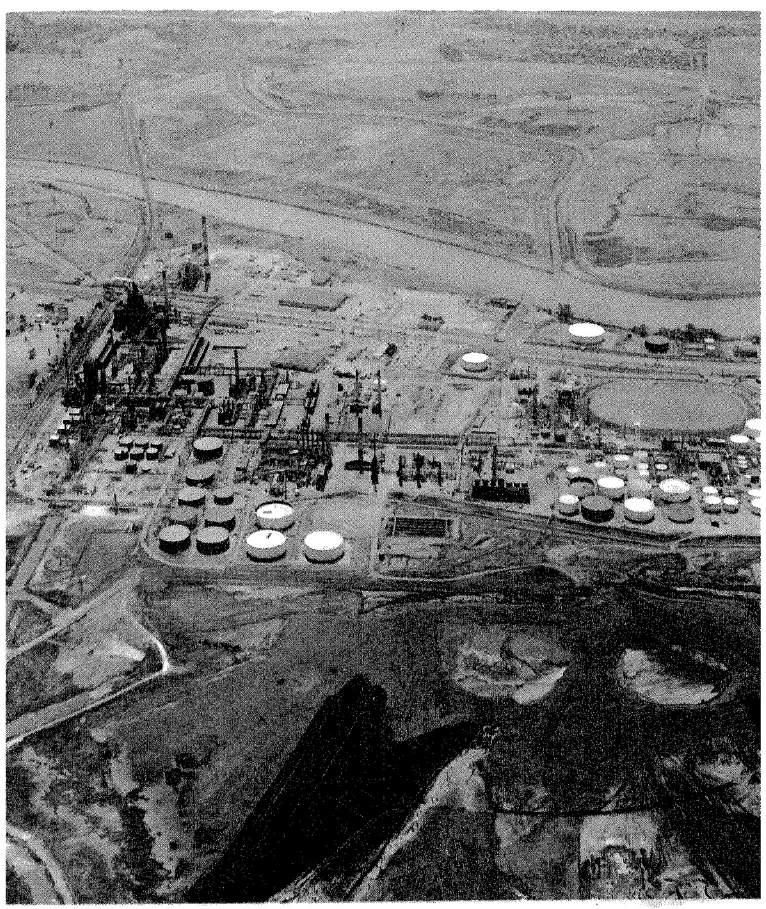
أمثلة للتنمية فى العالم :
إلى اليسار ، الموارد المستنفذه
إلى اليمين ، الموارد المتوفر والتلوث الذى ينتشر بشكل فظيع
١ ـ السكان ٢ ـ نصيب الفرد من الغذاء
٣ ـ الموارد الطبيعية ٤ ـ الإنتاج الصناعى ٥ ـ التلوث

(جـ) زيادة التلوث .

ويمكننا من الآن أن نؤكد ، أن بعض هذه العوامل ، لا تنبع من الخوف السطحى الذى لا يقوم على أساس صحيح ، ولكنها ، على العكس ، تقوم على حقيقة قريبة ، نكاد نلمسها ، ومنذ وقتنا هذا ، كعنصر يحد من النمو . ولنأخذ البترول كمثل : إذا كانت الحصص الحالية للاستهلاك ستستمر ، فإن الحقول المكتشفة ستنفد فى عام ٢٠٠٠ . وقد اقترحت لهذا السبب من ناحية أخرى ، سكرتارية منظمة البلاد المصدرة للبترول والمعروفة باسم « الأوبيك » خفض استخراج البترول الخام بنسبة ٢٥٪ ، وذكرت أن هذا الخفض ، سيكون مفيدا على




1900
2000
2100



ـ منظر من الجو لأحد مجمعات
الصناعات البترولية فى كاليفورنيا (بالولايات المتحدة)

ـ نموذج للتنمية الدولية بالموارد الوفيرة
والتحكم فى التلوث .
١ ـ السكان
٢ ـ نصيب الفرد من الغذاء
٣ ـ الموارد الطبيعية
٤ ـ الإنتاج الصناعى للفرد من السكان
٥ ـ التلوث .

المدى البعيد ، ليس فقط لأن استخدام البترول للأغراض الحربية سيصبح أقل ، وإنما لأننا سنتفادى بذلك ، النفاد المبكر لمصدر الطاقة هذا . وإننا نلاحظ اليوم ، الضرر الذى يسببه إرتفاع سعر البترول ، وأن الطريقة الوحيدة ، للرد على هذا الوضع ، هو أن نجد مصادر جديدة للطاقة ، وبصفة خاصة زيادة البحوث ، والسير قدما نحو استخدام الطاقة النووية . وفى نفس الوقت ، يبقى أن نأمل فى وضع حد للمعدلات المفرطة للنمو ، والتى سجلت خلال هذه السنوات الأخيرة فى أوروبا الغربية وفى اليابان .

وقد يكون من الحكمة ، أن نضع خطة عالمية

للتقديرات ، ويجب أيضا أن نضيف إلى العوامل الثلاثة التى ذكرناها ، عامل النمو السكانى ، وكذلك معدل التصنيع . إن معدلات النمو هذه ، لا يمكن تقديرها ، أى أن بعض عناصرها غير معروفة لدينا ، ولذلك فإننا نجهل الطريقة التى تتطور بها . وإذا اتخذنا المعدل المتوسط ، والذى استمر خلال هذه السنوات الأخيرة كأساس ، فإنه يتعين إذن ، وضع تقديرات . وإذا أمكن وضع خطة أيضا حتى عام ٢١٠٠ ، وطبقا للرسوم الموضحة فى الصفحة السابقة ، فإننا نرى ، إلى أى حد نقصت الأراضى الصالحة للزراعة منذ نهاية القرن الماضى (الرسم الأول) ، بينما زادت الاحتياجات الغذائية بشكل كبير ، تبعا للنمو السكانى (الرسم الثانى) ، حتى

المواد	عدد السنوات قبل النفاد بالاحتياطيات المعروفه	بالاحتياطين المعروفه وقد تضاعفت خمس مرات
ألومنيوم	٣١	٥٥
نحاس	٢١	٤٨
رصاص	٢١	٦٤
منجنيز	٤٥	٩٤
غاز طبيعى	٢٢	٤٩

بالنسبة للبلاد المتقدمة ، التى زاد فيها سكان الحضر بسرعة أقل . أما فيما يتعلق بنفاد الموارد الطبيعية ، فإن الأفق لا يترك لنا مجالا للتفاؤل ! والجدول التالى يبين عدد السنوات التى تتبق لنفاد الاحتياطيات المعروفة (العمود ١) إذا استمر الاستهلاك بمعدله الحالى ، (والعمود ٢) إذا زادت الاحتياطيات المعروفة لخمسة أضعاف .

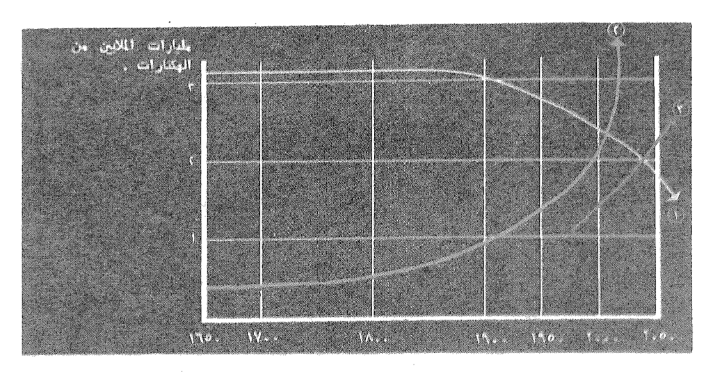
وفيما يخص الرسوم ، فإن تقديراتها وضعت على أساس ثلاثة بيانات متفرقة . وطبقا للرسم الأول ، فإنه يتضح ، أننا قد دخلنا بالفعل ، إلى مرحلة من النمو المتضائل للإنتاج الصناعى بالنسبة للفرد من السكان ، وأنه فى العقد الأول للقرن القادم ، ستبدأ مرحلة الهبوط الواضح ، الذى ستزيد حدته حتى عام ٢٠١٠ مع العودة إلى الوضع فى القرن الماضى . وبالتوازى تقريبا ، ستقل الأغذية ، بينما يزيد السكان ، وكذلك ستزيد آثار التلوث . أما بالنسبة للمنحنيين الآخرين ، فإنهما أقل خطرا ، بالرغم من أنهما يبينان من خلالهما ، ما يسمى بمرحلة « توقف النمو » وبعدها الهبوط .

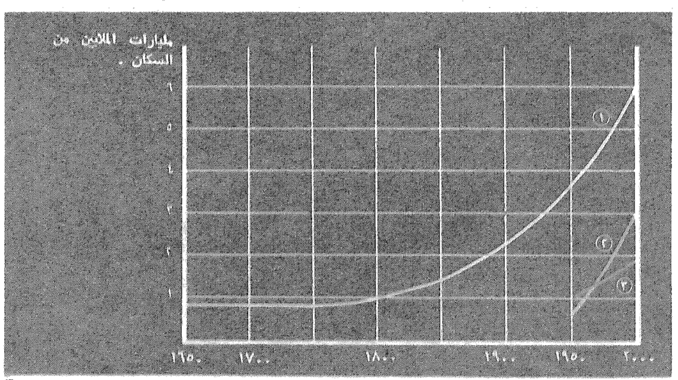
ومع ذلك ، فإن هذا البيان ، يقوم على أساس بعض الافتراضات التى توجهه حقا . وأهم هذه

إلى أعلى : ١ ـ احتياطى الأراضى القابلة للزراعة

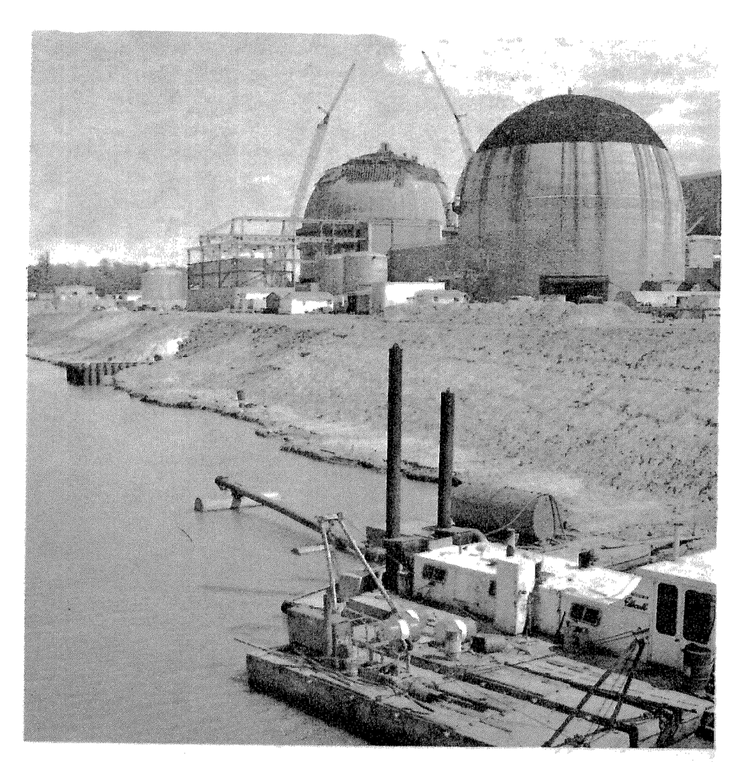
٢ ـ ضرورة مضاعفة إنتاجية الأراضى الصالحة للزراعة بأربعة أضعاف

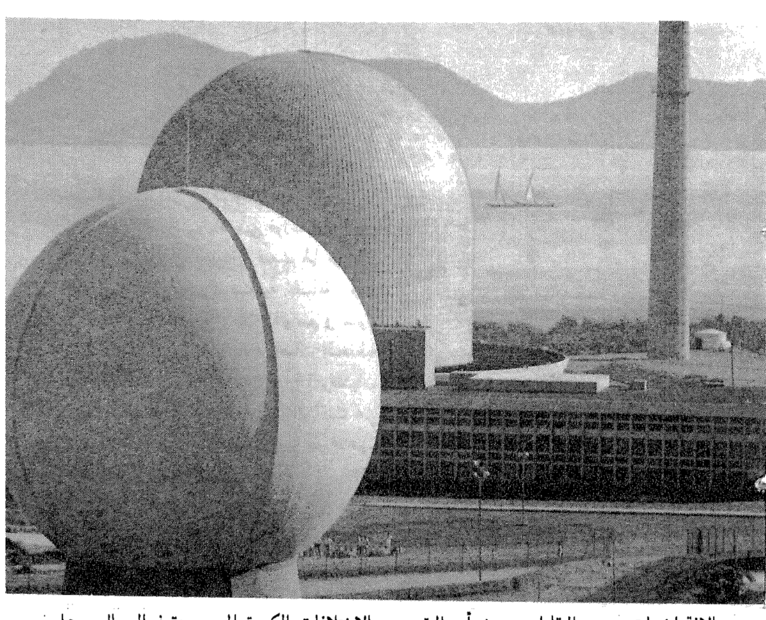
إلى أسفل : التطور السكانى : نمو سكان الحضر فى البلاد المتقدمة





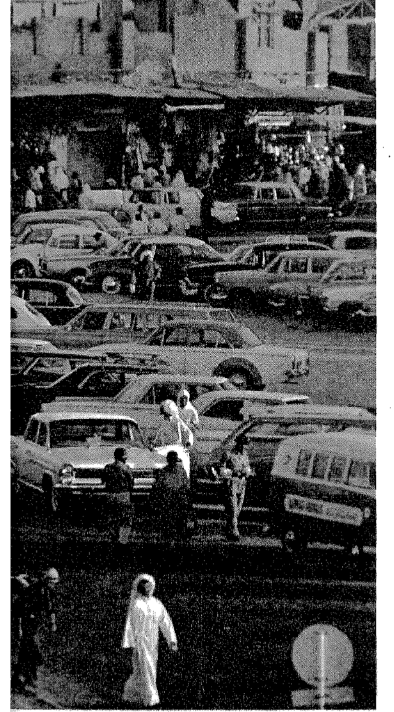
إن البلاد المتقدمة ، مثلها مثل بلاد العالم الثالث ، مستعدة لإنقاذ معدلها فى النمو بأى ثمن .
وإلى أسفل : بناء محطة كهربائية نووية فى منطقة « سارى » (بولاية فرچينيا)
وإلى اليسار : مفاعل نووى فى الاتحاد الهندى





الافتراضات ، هو التقليل من شأن التقدم التكنولوجى ، الذى يستطيع - كما سبق أن أبرزنا - أن يغير هذه التقديرات إلى حد كبير ، وذلك بفضل تنمية استخدام الطاقة الذرية بصفة خاصة . وافتراض آخر يصعب أن نغفله ، وهو استمرار معدل الزيادة السكانية بنسبة تعادل ٢٪ سنويا ، إذ أن التنمية الاقتصادية ، تجعل معدل النمو السكانى ينخفض ، ولأنه يتعين أن تكون هناك نظرة سكانية جديدة فى نفس الاتجاه . إن دراسة الأرقام المطلقة ، يتجه دائما إلى إخفاء الاختلافات الكبيرة الموجودة فى العالم . وعلى سبيل المثال ، تلك التب أبرزها « رينيه دومون » عندما قال « إن البور جوازى الأمريكى ، يبدد من الطاقة والمعادن ، ما يعادل خمسة أضعاف ما يستخدمه الفلاح فى منطقة البيهار » .

وقبل أن نتناول بالجدل التقديرات السابقة ، يجدر بنا أن نذكر ، أنها وضعت بمعرفة « نادى روما » وذلك بمبادرة من كل من « أوريليو بيكشى » ، و « ألكسندر كينج » وقد أستعانا بخدمات المركز الجامعى المعروف ، وهو « معهد



ماساشوستيس للتكنولوچيا » .M. I. T
كما شاركهما البروفسور « چى فورستر » كذلك حظيا بمساعدات عديدة ، قدمت لهما من قبل المجموعات المصرفية والصناعية الهامة ، ومن الأوساط الفكرية ذات الاطلاع الواسع فى شئون العالم المعاصر . وفيما يتعلق بالافتراضات التحفظية التى ذكرناها ، فإنه من الطبيعى ، أن التوصيات والنتائج التى خرج بها « نادى روما » ، كانت محل دراسات جادة ، وقد فتحت ـ وهذا هو الأهم ـ مجالا لنقاش واسع النطاق .

وقد خلصت إلى توصيتين أساسيتين : خفض الاستثمارات الصناعية (وبصفة خاصة بالنسبة للصناعات التى تؤدى للتلوث) إلى معدل مماثل لمعدل استهلاك لرأس المال الطبيعى ، والحد من النمو السكانى .

وفى الواقع ، فإن الهدف من هذه التوصيات ، هو الأمل فى أن نحتفظ فى المستقبل ، بالوضع الحالى ، مما يعنى منطقيا ، الحفاظ كذلك على الاختلافات فى مستوى المعيشة فى العالم .

إن اختلاف وجهات النظر فى هذه التوصيات ، كانت ، وستبق ، كبيرة . ومن بين أهمها ، يجدر أن نذكر ، فى البداية ، وجهة نظر هؤلاء الذين لم يروا فى بحوث « نادى روما » سوى وسيلة

للدعاية عن الصناعات، التى تنتج سلعا لا تتسبب فى التلوث، والتى تنتمى، من ناحية أخرى، إلى مجموعات تمتلك كذلك صناعات شديدة التلوث! ولم يكن الموقف الذى اتخذه المؤيدون لخفض النفقات العسكرية بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ مليون دولار، وتحويلها إلى استثمارات، فى قطاع الزراعة، أو فى الصناعات المترتبة عليها، موقف أقل أهمية.

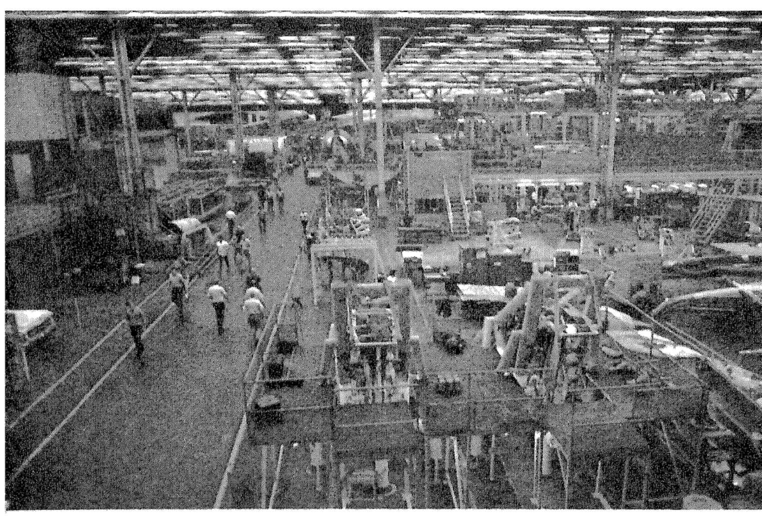
ومع ذلك، فقد اتفق الجميع على التوصية، بأن يستبدل بنظام التنمية الذى عهد به إلى القطاع الخاص (والذى لا يأخذ فى اعتباره التكلفة الاجتماعية) نظام آخر، يتجه بشكل أكبر نحو الرخاء الاجتماعى والتعليم والعلوم (سواء البحوث الأساسية أو العلوم التطبيقية). وهذا الاتجاه، من شأنه أن يغير كثيرا التقديرات التى تبدو فى الرسوم البيانية.

التصنيع والتنمية الاقتصادية

الدور الحاسم للصناعة

يمكننا أن نعتبر الصناعة، كأساس للتنمية الاقتصادية، وبصفة عامة، فإن أكثر التغيرات الاقتصادية عمقا، لم تحدث سوى بعد إدخال الصناعات. والجدول المبين على الصفحة التالية، يبين الصلة بين التصنيع ومستوى التنمية: فكلما زاد ثقل الصناعة، كلما زادت التنمية. ويتبع قطاعا الزراعة والتعدين، بالتوازى، خطا عكسيا، إذ أنهما ينكمشان بانتظام، بينما يمر القطاع الثالث، أى قطاع الخدمات، بمرحلتين رئيسيتين: يزيد حجمه سريعا فى البداية، ولكن ما أن يصل التصنيع إلى مستوى عال، حتى تبدأ الأهمية النسبية لقطاع الخدمات تتضاءل. ويجب مع ذلك،

> وهكذا نجد الماضى معنا وبيننا دائما، وأيا كان شكله، فإن هناك وسيلة واحدة للسيطرة عليه، حتى وإن كان يأتى لنا من أزمان سحيقة. وهذه الوسيلة، هى أن تعرف كيف سارت الأمور. وهذا ما يساعدنا على فهم طبيعتها، وسماتها، ومدى وجود علاقة بينها وبين حقائق الحياة فى الوقت الحاضر.
>
> ل. ب. نامبيه



أن نذكر مرحلة ثالثة ، تظهر فى الاقتصاد الشديد التقدم ، وتعود فيها الخدمات إلى الزيادة من جديد ، وبشكل مذهل .

وعندما نطبق دراسة نظم الثورة الصناعية ، وآثارها على مستقبل البلاد النامية ، فإن ذلك يكون معنياً للغاية ، إذ إنه يمكننا ، من ناحية أخرى ، من أن نتنبأ بالمراحل التى على البلاد أن تقطعها ، للوصول إلى مستوى فعلى من التقدم .

تكوين إجمالى الناتج الداخلى (١٩٥٠ ـ ١٩٥٩)

نصيب الفرد من الدخل	القطاع		
	الأول	الثانى	الثالث
البلاد النامية			
أقل من ١٢٥ دولارا	٤٧٪	٢٠٪	٣٣٪
من ١٢٥ : ٢٤٩ دولارا	٤٠٪	٢٥٪	٣٥٪
من ٢٥٠ : ٣٧٥ دولارا	٣٠٪	٢٥٪	٤٥٪
من ٣٧٥ : ٥٠٠ دولار	٢٧٪	٢٧٪	٤٦٪
البلاد المتقدمة	١٣٪	٥٠٪	٣٧٪

مجمع صناعى كبير فى « مارليتا » (بولاية چورچيا)

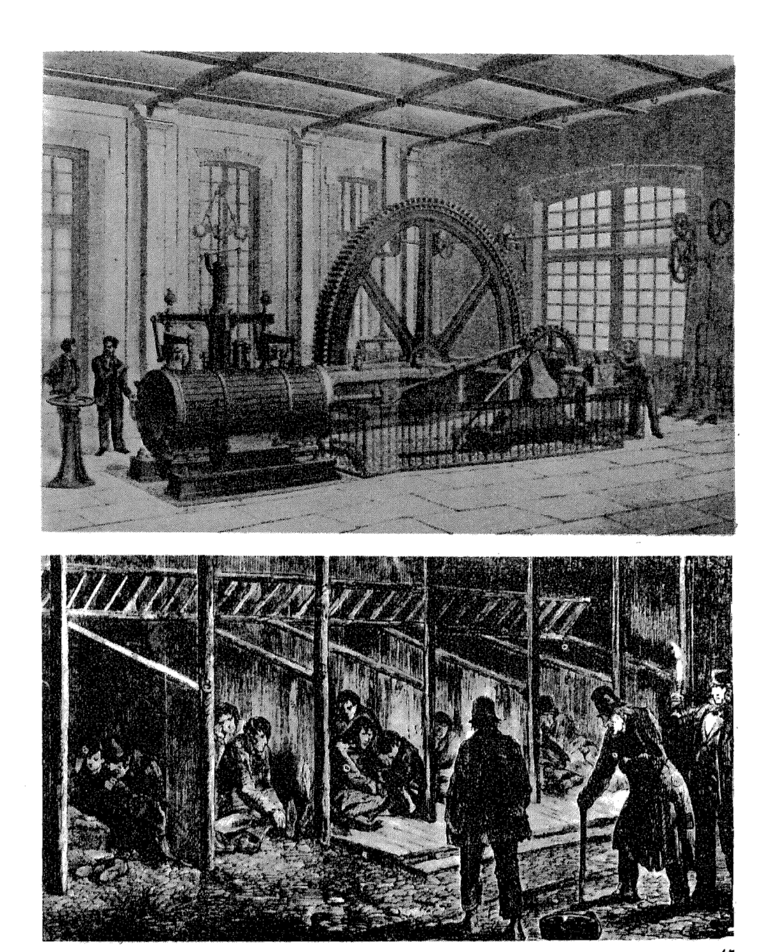
النموذج الأول :
الثورة الصناعية
فى انجلترا

يعتقد معظم الكتاب ، أن الثورة الصناعية ، تستدعى الانفصال عن الماضى المباشر ، بالنسبة لأى مجتمع ، أو بلد ، وبالتالى فإن الاستمرارية ، لا تدل على عملية التصنيع . ومع ذلك ، وفيما يتعلق بالطريقة التى يجب أن نواجه بها هذا الانفصال ، نجد آراء متعددة .

فهناك فى المقام الأول ، أولئك الذين يعتبرون ، أن ما يحدد هذا الانفصال أساسا ، هو تركز وسائل الإنتاج بين أيدى أقلية اجتماعية ، بينما تجد الأغلبية نفسها ، تتجدد شيئا فشيئا من الوسائل ، التى كانت تمتلك القليل منها . وهناك كتاب آخرون ، يرون أن العنصر الأساسى ، هو دخول الآلة . وغيرهم أيضا ، يرى أن التجارة الخارجية ، تلعب دورا حاسما . ويمكننا أيضا أن نضم إلى هؤلاء ، مجموعة رابعة ، تعتبر افظهور الجماعى لصغار الزراع وصغار المنتجين للبضائع ، سواء كانوا حرفيين أو غير حرفيين ، كعامل أساسى .

أسباب الثورة الصناعية فى انجلترا

وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، لم يكن هناك ما ينبىء ، بأن ظاهرة التغيير بدأت تتكون فى بريطانيا ، وحتى فى المناطق التى كان فيها الاقتصاد متقدما تقدماً كبيرا كمنطقتى « ويلز » و « اسكتلندا » لم يكن أحد يتصور مثل هذه العملية للنمو الاقتصادى السريع . ومع ذلك ، يمكننا أن نستخلص اليوم ، خمسة عوامل شجعت هذه الظاهرة بشكل مباشر : العامل الأول ، هو التقدم الثقافى ، ووجود آراء وعقليات ، يسرت التحرر الاقتصادى . والعامل الثانى ، هو تقدم العلوم والتقنيات ، مما أتى بالعناصر اللازمة للإنتاج الضخم (الآلة البخارية على سبيل المثال) . والعامل الثالث ، هو الزيادة السريعة للسكان ، التى وفرت من ناحية ، القوى العاملة الكثيرة ، ومن ناحية أخرى ، زادت من الطلب فى السوق . والعامل الرابع ، يتصل بالتراكم الأصلى لرأس المال ، والناتج من التجارة الخارجية المزدهرة ، وكذلك من مختلف الموارد الداخلية للربح ، وبصفة خاصة الزراعة ، التى يشكل تقدمها العامل الخامس . ففى الواقع ، يمكننا أن نعتبر الثورة الزراعية ، كعامل حاسم ، ليس فقط



أعلى : آلة قوة ١٠٠ حصان ، كانت تستخدم فى مصنع التقطير فى جيران سپرينجر « عام ١٨٦٠ ، وقد بدأت الولايات المتحدة ، فى منتصف القرن الماضى ، عملية التطور الكبير للصناعة ، الذى فاق سريعا تطور البلاد الأوروبيه
أسفل : رسم يعطى فكرة عن الأوضاع السيئة التى اضطر الشعب العامل إلى أن يتحملها ، لفترة طويلة للغاية

من أجل ما تعنيه أصلا ، وإنما من أجل التحويل الذى تتيحه ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بالعنصر البشرى الضرورى لقيام الصناعة الجديدة ، كالمقاولين والمنتجين والمستهلكين .

وفى الثورة الصناعية ، لا يحدث النمو بشكل متناسق تماما . ففى انجلترا ، برز قطاع فى المقدمة ، هو صناعة القطن ، الذى قاد مجموع الاقتصاد ، ولقد كان نمو هذا القطاع ، نموا مذهلا حقا فبين عامى ١٧٧٣ و ١٧٩٨ تزايد إنتاج القطن إلى ستة أضعاف . وبين عامى ١٧٨٠ و ١٨٥٠ ضربت بريطانيا المثل ، كظاهرة ليس لها مثيل من قبل فى تاريخ العالم ، فقد زاد نصيب الفرد من الإنتاج إلى الضعف . وبين عامى ١٨٠٠ و ١٨٥٠ تضاعف إجمالى الناتج القومى بدوره ، مما مكن هذا البلد ، من ولوج القرن العشرين ، وهو يتقدم تقدما واضحا على منافسيه ، وقد احتفظ بهذا الوضع ، بلا منازع ، خلال النصف الأول من هذا القرن بأكمله .

عمليات التصنيع الثانوية

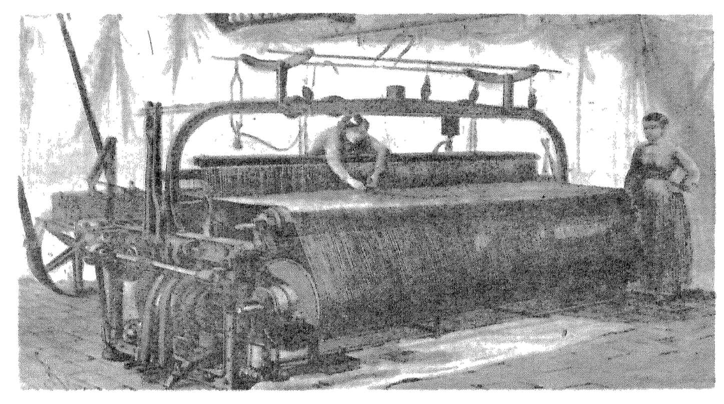
فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كانت فرنسا بلدا زراعيا أساسا . وفى عام ١٨٥١ كان ٧٥٪ من سكانها ريفيين ، وكانت الصناعة فيها ، تاخذ شكل مشروع داخل الأسرة الواحدة ، أو وحدات إنتاجية صغيرة . وكان لابد من الانتظار ، حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لنشهد ظهور المشروعات الكبرى بشكل لا رجعة فيه .

أما الوضع فى ألمانيا ، فإنه جدير بالاهتمام ، إذ أن النظم الاقطاعية التى ألغتها الثورة فى فرنسا عام ١٧٨٩ بقيت على قيد الحياة فى ألمانيا ، فى الفترة الأولى من القرن التاسع عشر . ولثقتها بقوة هيئاتها التقليدية المهنية ، وفى نزاهة حكومتها المركزية والبلدية ، بقيت ألمانيا تحت سيطرة الملاك الزراعيين أو اليانكرز (Junkers) . وقد بقى هذا الوضع إلى أن أعلن قيام الاتحاد الجمركى (Zollverein) ، وإلى أن أقيم خط السكة الحديدية . ونحو عامى ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠ بدأت عملية التنمية الاقتصادية ، التى عجل بها ، الدعم الذى قدمته البنوك الصناعية الكبرى ، التى أسسها الملاك الزراعيون . وهكذا لم يحدث تغير جوهرى فى الشكل الاجتماعى للطبقة التى كانت تسيطر على السلطة ، فقد أصبح ملاك الأراضى ، علاوة على ذلك ، أصحاب مصارف .

وهذا النموذج للتنمية ، أطلق عليه اسم « النموذج البروسى » .

نول آلى بناه « م . ميرسييه » فى نحو عام ١٨٦٠ ، ويشكل قطاع النسيج واحدا من أسس المجتمع الصناعى الحديث



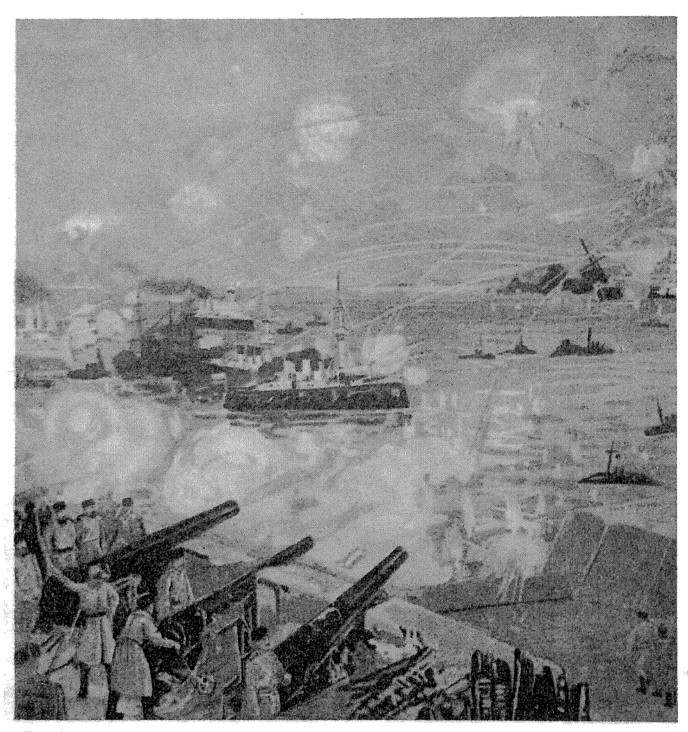
وحققت تغييرا فى النظم الإقطاعية ، وشجعت

وفى البلاد الأخرى ، بدأت الصناعة فى ظل نظام الحماية ، وفى معظم الحالات ، بدأت بفضل تحريك صناعة القطن لها . فإن صناعة القطن ، لها ضمن خواصها الأخرى ، خاصية فتحها أسواق جديدة ، مع تنميتها لسوقها ذاتها . وكان هذا هو الوضع بالنسبة لإيطاليا (بيمون ولومباردى) ، وكذلك بالنسبة لعدد كبير من البلاد الأخرى . ومع ذلك فإن حركات التصنيع هذه ، لم تتبع النموذج البريطانى بالضبط ، لأنها بدأت تنطلق من ساحات اقتصادية وسياسية وأيديولوجية مختلفة .

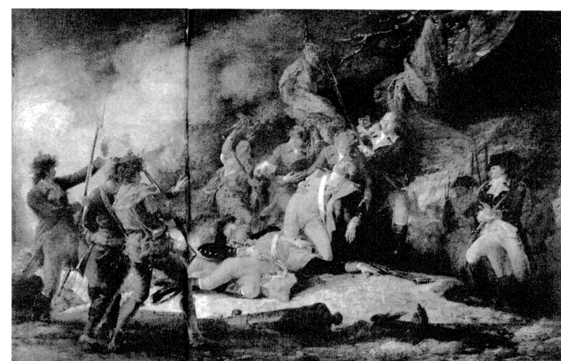
ويكفينا أن نذكر هنا ، التبادل الحر الذى نادى به البريطانيون ، والمعركة الشرسة التى قادتها ضده الطبقات البورجوازية القومية . ومع ذلك ، فقد جاءت عوامل عديدة من بريطانيا ، كان لها تأثير إيجابى على البلاد الأخرى ، وبصفة خاصة التجربة الصناعية والتكنولوجية ، وأيضا تدفق رؤوس الأموال .

أما اليابان ، فإنها تمثل حالة خاصة . فإن تنمية صناعتها الحديثة ، ترجع إلى ثورة ميجى (Meiji) عام ١٨٦٨ التى قامت بعملية إصلاح زراعى ،

القذف الليلى لميناء « آرثر بورت » عام ١٩٠٤ (الحرب الروسية اليابانية) . إن التناقض الأيديولوجى والاقتصادى الذى يجعل القوى الكبرى تقف الواحدة ضد الأخرى ، هو من العوامل الثابتة السياسية والجغرافية ، التى تكررت عبر التاريخ



موت الجنرال «مونتجومرى» لوحة «لجون ترومبول» ، وقد كان رجل الإستراتيجيه البريطانى هذا ، واحدا من أكثر من أسهموا فى تحقيق التوازن السياسى الجغرافى ، والذى ترجم إلى توازن اقتصادى جديد



عملية التضخم الاقتصادى ، الذى سمح بتراكم الأرباح .

وقد تدعمت عملية التصنيع ، بفضل التدخل المباشر للدولة ، التى أقامت فى مرحلة أولى ـ المشروعات الجديدة ، ومولتها ، حتى أصبحت بعد عشرين عاما ، مشروعات ذات رأسمال خاص .

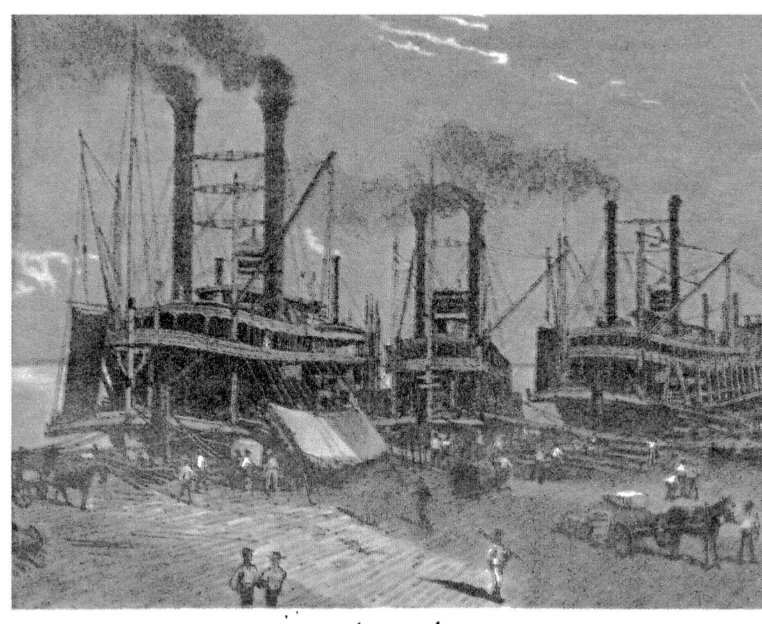
إن نجاح هذه العملية (وهى حالة فريدة خارج أوروبا الغربية) اتخذ حجما ضخما ، إذ أن هذا البلد ، استطاع أن يضاعف إجمالى الناتج القومى ، إلى أربعة أضعاف ما بين عامى ١٨٨٥ و ١٩٣٥ ، والواقع أن التوسع العسكرى اليابانى ـ الحرب مع الصين (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥) ، ومع روسيا (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) ، واحتلال منشوريا (١٩٣١ ـ ١٩٤٥) ، قد أسهم كثيرا فى الإسراع بمعدل النمو .

ظهور الولايات المتحدة

منذ بداية القرن العشرين ، احتل اقتصاد الولايات المتحدة ، المكانة الأولى فى التركيب العالمى ، ومع ذلك ، فإن تاريخها ، يتميز أساسا بالفترة القصيرة للغاية ، التى حققت فيها ثورتها الصناعية .

ولنذكر باختصار ، أنه فى عام ١٧٩٠ كان تعداد هذا البلد أربعة ملايين نسمة فقط من السكان ، بينما يصل تعدادها اليوم إلى ٢٠٠ مليون نسمة . وخلال القرن الثامن عشر ، تعثر تقدمها أمام عاملين : أولها سيطرة بريطانيا التى كانت تريد الإبقاء على هذه الأراضى كمنطقة زراعية وتعدينية ، وثانيها نقص الأيدى العاملة .

وبعد أن حصلت على استقلالها عام ١٧٨٣ أرست الولايات المتحدة على الفور ، دعائم سياسة التوسع الاقتصادى ، تدافع عنها نظم حماية



صارمة . وقد وضعت خطة طموحه للأشغال العامة ، وأقامت نظاما نقديا ، من شأنه تشجيع الإنشاءات الصناعية ، وأقامت لنفسها إطارا سياسيا ، تجسد فى دستور يشجع بوضوح العمل الحر .

ومنذ ذلك الوقت ، يمكن أن نعتبر ، أن الابتكارات التقنية ، كانت هى مفتاح التوسع الاقتصادى الأمريكى . وقد استطاع الكاتب المرموق « الفريد مارشال » أن يقول إن النموذج الصناعى الأمريكى ، كان نوعا ما « المثل النموذجى » للإنتاج الضخم ، بينما بقيت الصناعة فى أوروبا (وبصفة خاصة فى فرنسا) مرتبطة بالبحث عن مجموعات متنوعة من الإنتاج ، تتميز بجودتها .

وأثناء الحرب العالمية الأولى ، أدى عدم تدخل الولايات المتحدة ، إلى توجيه جزء من احتياجات البلاد المشتركة فى هذا الصراع نحوها ، مما جعل الصناعة فيها ، تنمو نموا إضافيا ، من ناحية إنتاجها ، ومن ناحية أنها أصبحت أكثر اهتماما بالسوق الخارجية .

ولم تعرف هذه المرحلة من التوسع ، سوى صدمة واحدة ، وإن كانت قاسية للغاية : أزمة

باخرة لنقل القطن المتجه الى أورليانس الجديدة (لوحة)

عام ١٩٢٩ التى وضعت حدا - نوعا ما - نهائيا لتفائل الأمريكيين ، الذى كان بلا حدود ، حتى ذلك الوقت . وقد بدأ الإصلاح الاقتصادي ، بالإجراءات التدخلية ، التى اتخذها « روزفيلت » .

ولن نذكر هنا سوى الخطة الخاصة بالمرافق العامة الكبرى ، التى هيأ تنفيذها العمل ، لعدد كبير من العمال ، الذين ظلوا فى حالة بطالة ، فى أعقاب الأزمة .

ومنذ عام ١٩٣٩ كانت الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد للبلاد الحليفة ، التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانية ، هى السبب الذى أعطى دفعة حاسمة للصناعة الأمريكية .

التفسيرات الكبرى للتنمية

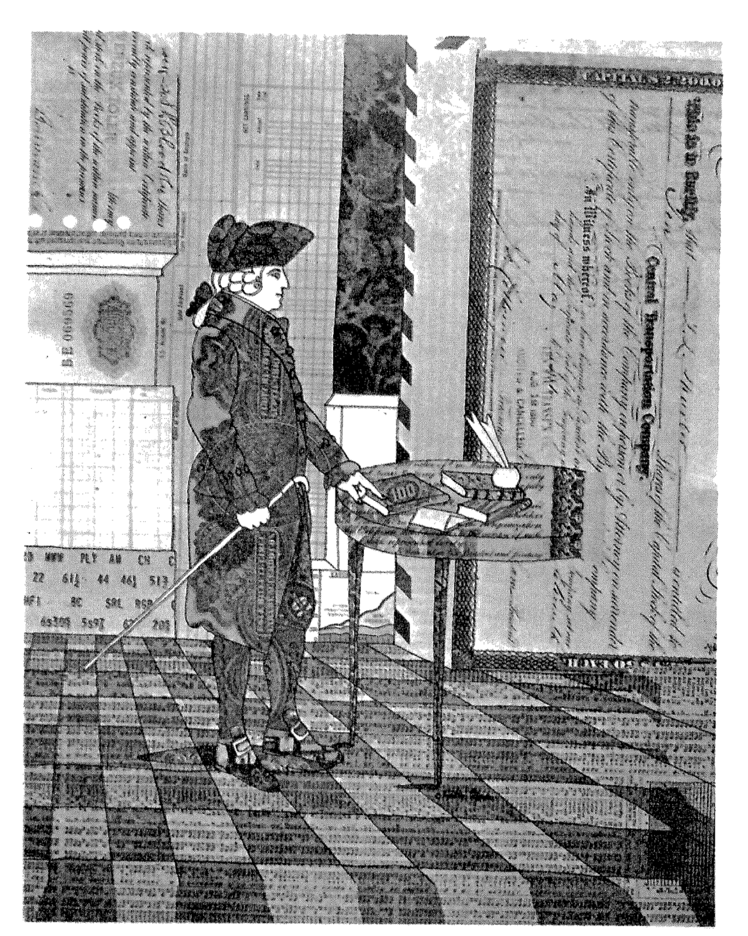
المدرسة الكلاسيكية :

آدم سميث وداڤيد ريكاردو

قدم الاقتصادى الإسكتلندى آدم سميث ، أولى النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية فى مؤلفه « بحث فى طبيعة وأسباب ثراء الأمم » (١٧٧٦) . وكانت نظريته ترمى ، قبل كل شىء ، إلى تحليل كيفية الانتقال السريع من الاقتصاد الزراعى المتأخر ، إلى اقتصاد صناعى متقدم . ولذلك كان من الطبيعى ، أن تثير الصحوة الحديثة للبلاد النامية ، الاهتمام مرة أخرى ، بمؤلف آدم سميث الزاخر . إنه على الدولة ، أن تقيم إطارا سياسيا مستمدا من نظام حرية العمل ، وحرية الحركة ، مع الإقلال من تدخل الأموال العامة إلى الحد الأدنى ، وذلك للحصول على تخصيص أكثر فعالية للموارد الإنتاجية . وبخلاف ذلك ، فإنه يلزم أن يكون هناك تكديس مسبق لرأس المال ، وأن تكون السوق قد توسعت بالفعل .

وهذه الأخيرة ، تمكن من ناحية ، من توزيع جيد للإنتاج ، ومن ناحية أخرى ، فإنها تدعو إلى تنمية تقسيم العمل اللازم للإنتاج ذى السعر المنخفض .

ومع ذلك فقد تبنى « آدم سميث » فى بعض النقاط مواقف انتخابية ، وكان لابد من انتظار مجىء « ريكاردو » الذى قام بجمع تحليلات كل من « سميث » و « مالثوس » ، لكى يضع النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية . وهذه النظرية ، أساسها هو شرح كل عملية النمو الاقتصادى التقليدى ، وذلك مع افتراض وجود رأسمالية فى البداية ، وحتى تنتهى هذه ، كما يرى ريكاردو - إلى نوع من الركود العام والخراب . ويرى الكلاسيكيون الآتى : ما أن تجتمع الظروف التى تسمح ببدء عملية النمو ، فإن كل تراكم لرأس المال ، يزيد من الطلب على القوى العاملة ، مما يترتب عليه ، ارتفاع فى المرتبات فى السوق بالنسبة لمرتبات الإعالة . وفى نفس الوقت ، وطبقا لنظرية مالثوس عن السكان ، فإن وجود مرتبات مرتفعة ، يؤدى إلى زيادة مركبة للسكان (بينما يزيد الإنتاج الغذائى زيادة بسيطة) ، وبذلك يزيد عرض الأيدى العاملة فى السوق ، حتى تعود المرتبات فى السوق ، تعادل من جديد المرتبات الثابتة ، وبذلك يتعادل نوعا المرتبات . ومع ذلك ، فإن المرتبات الثابتة ، لن تكون كما هى ، بسبب تطور الاحتياجات الاجتماعية ، وكذلك بسبب الكميات المتزايدة اللازمة من الأغذية . وهذا


This is to Certify
Central Transportation Company
In Witness whereof
BE 066660
NYR PLY AN CH
22 61½ 44 46¾ 51¾



آدم سميث (إلى اليمين) ، ودافيد ريكاردو (إلى اليسار) أهم الاقتصاديين فى المدرسة الكلاسيكية

ما يجعل زراعة أراض جديدة ، أمرا ضروريا ، بما فى ذلك تلك الأراضى الأقل خصوبة ، والتى بقيت جرداء . إن استغلال هذه الأراضى ، يتطلب نفقات أكبر ، بالنسبة لكل وحدة من المساحة ، ويعطى محصولا أقل ؛ وبالتالى ترتفع أسعار المنتجات الزراعية . وبالرغم من أنه ، من الناحية النقدية ، تكون المرتبات أكبر من ذى قبل ، فى بداية العملية ، إلا أن ارتفاع الأسعار ، يعود بالمرتبات ، فى الواقع ، إلى مستوى أقل من الكفاف . وارتفاع تكاليف المعيشة هذا ، يفيد إذن ملاك الأراضى الجيدة ، الذين بقيت تكاليف الإنتاج كما هى بالنسبة لهم . فيستطيعون فى النهاية ، أن يحصلوا على فوائد إضافية ، على حساب الرأسماليين ، الذين يشهدون انخفاضا فى الجزء المخصص لهم من (الدخل الصافى) وهكذا تتضاءل أرباح أصحاب رؤوس الأموال أكثر فأكثر ، إلى اليوم يصبح لا دافع لهم لتكديس رأس المال ، وندخل حينئذ بلا عناء ، كما دخلنا فى محيط كبير ، فى مرحلة من الركود النهائى للاقتصاد الرأسمالى .

وفى نفس الوقت ، فتح « ريكاردو » طريقا نظريا آخر ، وهو الطريق الذى سيتبعه ماركس ، ومفكرون آخرون أكثر راديكالية .

ويرى « ماركس » أن التجديدات التقنية ، وتقدم القوى الإنتاجية ، يمكن أن تعمل كوسيلة للحفاظ على وضع أصحاب رأس المال ، ولكن ذلك سيتضمن ، بالنسبة للطبقة العاملة ، أزمة بطالة ، يصعب التغلب عليها .

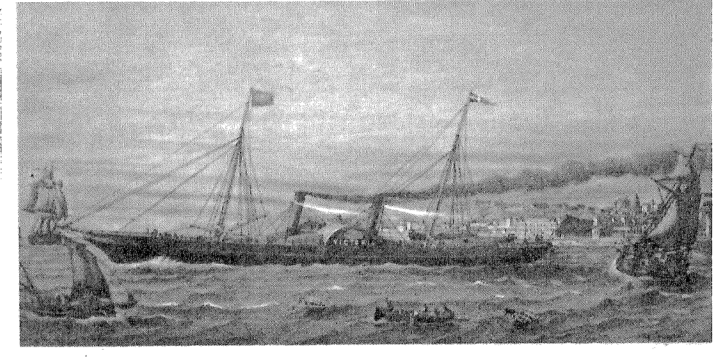
وتقودنا تحليلات « ريكاردو » و « ماركس » إلى نتائج مختلفة ، لا فى المجال الاقتصادى فحسب ، وإنما أيضا على الصعيد السياسى والاجتماعى . ويرى « ريكاردو » أن المواجهة يجب أن تقع بين ملاك الأرض وأصحاب رؤوس الأموال ، وأن تقف طبقة البروليتاريا فى موقف محايد ، إن لم تكن فى موقف متضامن مع رأس المال . أما « ماركس » فإنه يرى ، على عكس ذلك ، أن الصدام بين مصالح الرأسماليين ، ومصالح العمال الذين يعانون من البطالة ، سيكون هو الذى يحدد النظام .

ويمكننا أن نذكر « جون ستيوارت ميل » الذى

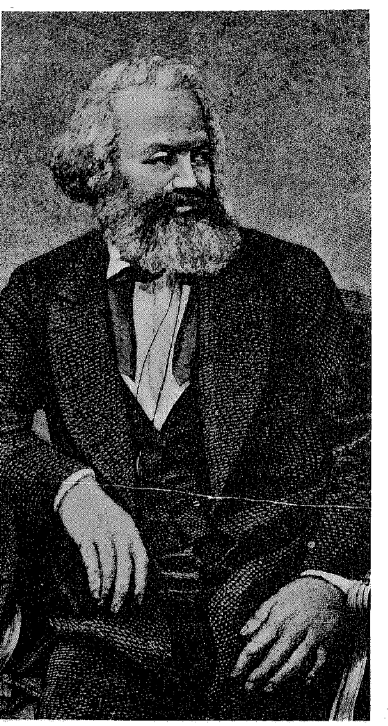
مكن البناء المتقن للآلات البخارية ، من التوسع الاقتصادى فى القرن الماضى

إلى أعلى : محراث يعمل بالبخار (لوحة من القرن التاسع عشر)

إلى أسفل : الباخرة ڤرچينيا التى كانت تعمل عام ١٨٦٥ على الخط ما بين فولكستون وبولونيا



كارل ماركس. كان لأعمال هذا المفكر والاقتصادى الألمانى، تأثير فريد على كافة أنواع الفكر فى مجتمعنا المعاصر



لم يكن ثوريا، وإنما كان مصلحا. وقد ميز بين قوانين الإنتاج، التى يعتبرها « طبيعية » وإذن ثابتة، وقوانين التوزيع، والتبادل، والتى يعتبرها اجتماعية، ويمكن أن يتناولها التعديل تبعا للسياسة.

وبهذا، ومنذ « ريكاردو » بدأ يبرز اتجاهان كبيران فى علم الاقتصاد: أحدهما ليبرالى وإصلاحى، وهو الذى سيسيطر نوعا ما مع تفسيره الكلاسيكى الجديد الكبير؛ وثانيهما اشتراكى اتبعه الاشتراكيون من أتباع « ريكاردو » كما اتبعه ماركس، وهو الاتجاه الذى سيتبنى الرسالة الثورية.

ماركس

إن نظرية القيمة المضافة تقع فى صميم نظرية ماركس، الخاصة بالتنمية الاقتصادية. فعلى الصعيد الاجتماعى، يمكن أن تتقارب هذه النظرية مع نظرية « الربح الصافى » التى تكلم عنها « كيسناى » (Quesnay) أو « الدخل الصافى » التى ذكرها كل من « سميث » و « ريكاردو »، وتشير إلى مجموع ما يأتى به التشغيل الاقتصادى لرأس المال، أى الأرباح والإيرادات.

ويرى « ماركس » أن القيمة المضافة، تتناسب مع القيمة التى تضاف إلى منتج ما. بفضل العمل الزائد الذى تقوم به الطبقة العاملة، والذى شكل الاستغلال الذى تعانيه هذه الطبقة، بسبب طبقة

إلى جانب أهميته الاقتصادية ، يشكل قطاع التعدين ، احتياطيا كبيراً للعناصر الثورية
إلى أعلى : مجلس مهندسين فى أحد المناجم
إلى أسفل : أحد العاملين البريطانيين فى المناجم (لوحه من القرن العشرين)

الرأسماليين . هذه القيمة المضافة ، التى تشكل إذن المصدر الكامل للكسب الرأسمالى ، يعاد استثمارها مرة أخرى فى الدائرة الاقتصادية ، مما يؤدى إلى عملية التراكم الرأسمالى .

وبالنسبة للنظرية الاقتصادية الماركسية ، فإن الإنتاج يعنى وجود قطاعين كبيرين : قطاع وسائل الإنتاج وقطاع وسائل التبادل ، وإن كان القطاع الأول ، أهم بكثير من الثانى . ونفس الشىء بالنسبة لرأس المال ، من حيث أن تشغيله الاقتصادى ، ينقسم إلى رأسمال ثابت ، ورأسمال متغير ، والصلة بينهما تشكل التكوين العضوى لرأس المال .

وتسبق قيام اقتصاد حديث ، أو رأسمالى صناعى ، فترة تسمى بفترة التراكم المبدئى لرأس المال . ويتحقق هذا التراكم ، فى ظل مجموعة من الظروف ، من بينها الثورة الزراعية ، والهجرة من الريف نحو المدن والمصانع ، ونمو التجارة الخارجية .

وما أن تبدأ عملية التراكم هذه ، والتى تتكون من اتجاه حجم القيمة المضافة أكثر فأكثر ، إلى وسائل إنتاج ووسائل تبادل ، فإن الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر ، يحتاج إلى كمية نسبية من العمل « الحى » أى فى الواقع إلى كمية من القوة العاملة ، التى توفرها الطبقة العاملة . وعندما يزيد الطلب كثيرا ، يضطر أصحاب رأس المال ، إلى البحث عن « جيش الصناعة الاحتياطى » من طبقة البروليتاريا ، مما يرفع سعر القوى العاملة ، أى النصيب الكلى الذى يأتى إلى العمل ، ويقلل بذلك النصيب الذى يذهب إلى رأس المال ، أى القيمة المضافة .

ويضطر أصحاب رأس المال الذين يملكون وسائل الإنتاج ، أن يعطوا الأولوية للاستثمار ، فى مجالات التقنية الحديثة ، التى تمكنهم من توفير القوة العاملة ، وبالتالى من خفض ثمنها . ومع ذلك ، فإنه يحدث ، أن يكون تراكم رأس المال من السرعة ، بحيث لا يسمح بإدخال التقنيات الحديثة للإنتاج فى الوقت المطلوب . وبذلك يمتص رأس المال ، مجموع جيش الصناعة الاحتياطى ، مما يؤدى إلى انخفاض كبير للقيمة المضافة ، مما يحد فى نفس الوقت ، من الاستثمارات ، ويحدث حينئذ هبوط فى أسعار الأيدى العاملة ، وتحدث البطالة ، وتنتهى العملية بالأزمة الاقتصادية .

ويرى « ماركس » أنه من القوانين الرأسمالية ، أن يحتاج العمل به ، إلى تراكم رأس المال ، حتى يحدث النمو الاقتصادى ، ولكن هذا التراكم تكون نتيجته العكسية ، ظهور مراحل متعاقبة من الأزمات والتوسع . ويوجد ، بخلاف ذلك ، عدد من التناقضات فى هذا النظام ، كتلك التى أبرزها « إنجيلز » (Engels) عندما بين أن القدرة الإنتاجية ، تميل إلى الزيادة تبعًا لنظام هندسى ،

بينما يزيد الاستهلاك تبعا لنظام حسابى. وهناك آثار ضارة أخرى، تنتج عن النمو، من بينها يتعين إبراز تركز المشروعات ورأس المال المصرفى.

ويمكن النظر إلى الفقر المتزايد، الذى تتعرض له طبقة البروليتاريا، كنتيجة لانقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة، سواء من الناحية المطلقة، أو من الناحية النسبية، وكنتيجة لزيادة مشقة العمل. ويرى كل من «ماركس» و«إنچيلز» أن نهاية النظام الرأسمالى، ستكون نتيجة لأزمة اقتصادية، أما «لينين» فإنه يرى أن الدور الحاسم، سوف تقوم به طبقة البروليتاريا، بعمل واع سيعجل بتقويض هذا النظام.



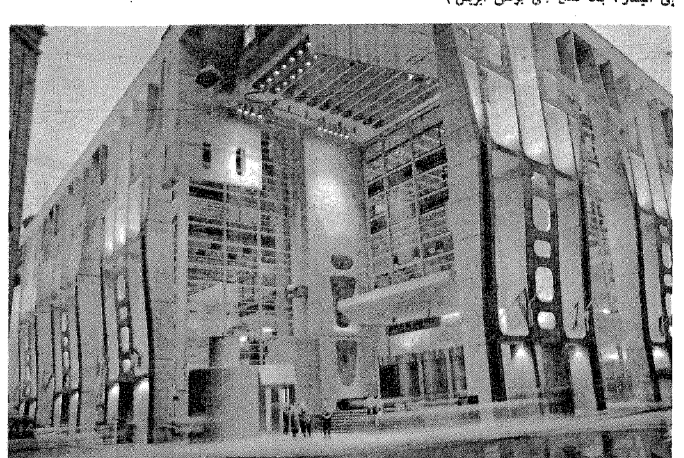
روكفلر، «ملك البترول» يدير واحدة من الإمبراطوريات الاقتصادية القومية، التى ترتكز عليها قوة الولايات المتحدة

الفكر الكلاسيكى الجديد

وضع «ألفريد مارشال» (Alfred Marshall) - وهو نموذج للعصر الڤيكتورى - الشكل الكلاسيكى الجديد للتنمية. وهو يرى أن التنمية الاقتصادية تتوقف على كمية ونوعية السلع المنتجة، وتتوقف الكمية بدورها، على حجم رأس المال، وعلى العمالة المتاحة. وترتبط التنمية بعلاقة رأس المال بالعمل، بشكل يجعل كل ترابط بينهما، لا يمكن أن يكون إلا إيجابياً.

ويكون عائد كل من رأس المال والعمل، طبقاً لإنتاجية كل منهما، مما يدعو إلى حالة من التوازن والتشغيل الفعال لكافة العناصر الإنتاجية. والإنتاجية الخاصة برأس المال، يمكن قياسها بكمية السلع المنتجة، بفضل الاستثمارات الحديثة. ويتعين كذلك، لتحديد أكبر معدل لحصيلة رأس المال، تحديد النسبة بين قيمة رأس المال المستثمر وحجم الإنتاج، وهو أمر يسرى على الاستثمار الأخير، وكذلك على كافة المكونات السابقة لرأس المال. ولنفترض أن أحد رجال الصناعة، أراد أن يزيد من إنتاجه، فوضع مشروعاً للحصول على آلة أو أكثر، لضمها للآلات التى تعمل بالفعل فى مشروعه. فإذا كانت الزيادة فى الإنتاج، التى يأمل أن يحصل عليها، بفضل هذه الإضافة لرأس المال، تصل إلى حصيلة تعادل أو تزيد على سعر الفائدة الجارى فى السوق، فإن هذا الصانع، يستطيع أن يعتبر هذا الاستثمار الجديد ذا جدوى. وهكذا تقوم إنتاجية الآلة الجديدة، تبعاً لزيادة الإنتاج، التى ستترتب على

إن التكامل بين بلاد العالم ، وصل إلى حد ، جعل كل قطاع من قطاعات النشاط ، يحدث بشكل أو بآخر ، ما يحدث فى القطاع الآخر
إلى أعلى إلى اليمين : زراعة الطباق فى الأرجنتين
إلى أسفل : بناء طريق للسيارات فى شمال ويستشستر (نيويورك)
إلى اليسار : بنك لندن (فى بونس أيريس)



اقتنائها ، وقياساً لما سيؤثر به هذا الاقتناء على الحصيلة الإجمالية للمشروع . وتؤخذ هذه الحصيلة الجديدة ، كأساس لاتخاذ قرار فيما يتعلق بالاستثمارات المستقبلة .

أما العمل ، فإنه سيتلق ما يعادل كمية السلع المنتجة ، بفضل تشغيل عدد من العاملين ، فى شكل مرتبات ومكافآت متنوعة . وبعبارة أخرى ، فإن سعر الأيدى العاملة ، يتحدد تبعاً لزيادة الإنتاج المترتبة على ضم عمال ، ثم تشغيلهم حديثاً . ولنأخذ على سبيل المثال مصنعاً به ١٠٠ عامل ، وإنتاجاً يومياً يرجع إلى عنصر العمالة ، يقدر بألف دولار ؛ إذا أضفنا عاملاً جديداً ، فإن قيمة الإنتاج ترتفع إلى ١٠٠٨ دولارات ، والثمانية دولارات الإضافية هذه ، تفيد فى تحديد مرتب هذا العامل الأخير ، وكذلك رواتب المائة الباقين . ومن المؤكد أن هذه الأسعار ، توضع من

تدعم أعمال القوى المائية، بشكل كبير، التنمية فى المناطق التى توجد فيها
وهذا هو السد الكبير فى هوڤر فرڤر منطقة نيفادا (بالولايات المتحدة)

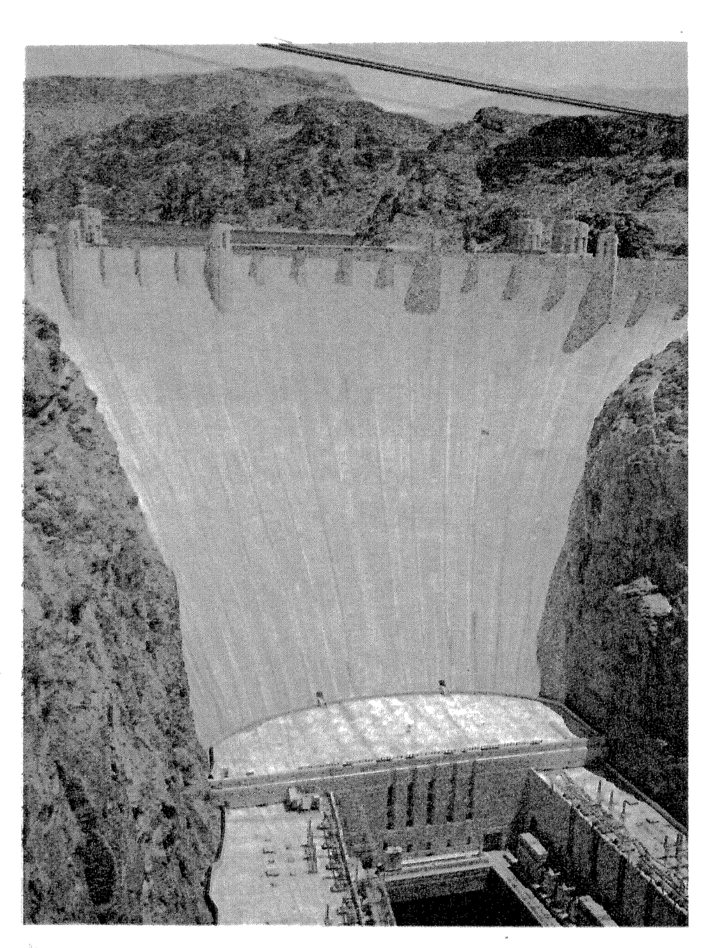
وجهة نظر اقتصادية بحتة، وخارج نطاق أية اعتبارات أخرى، كالاعتبارات النقابية، على سبيل المثال.

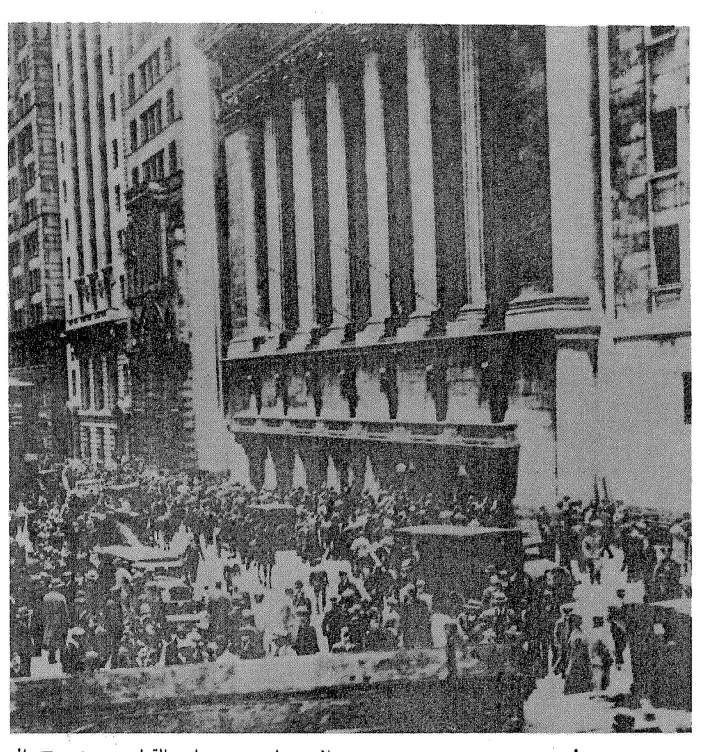
إن ما يميز هذا النموذج بصفة أساسية، هو أن مجموع عناصر الإنتاج، تستخدم دائماً بالكامل. ويجب أن نقبل بالطبع، بعض المرونة فى أساس حساب الأسعار والأجور. وكذلك فإنه فى حالة العمل، إذا كانت الأجور تميل للانخفاض، يتعين على أصحاب العمل، أن يزيدوا من حصة العمال، مع محاولة الاحتفاظ بالتشغيل الكامل. وبهذه الكيفية، يمكن أن يستمر النمو الاقتصادى بشكل متوازن، مع تفادى الصدمات والصراعات والأزمات.

ونظراً لدقة وضعها، فقد بقيت هذه النظرية، أساساً لمجموعة من التصورات، استخدمها بعد ذلك الاقتصاديون من مختلف الاتجاهات. إلا أن الفروض التى كانت تقوم عليها، سرعان ما ظهر أنها خيالية، وبدت عدم فعاليتها بوضوح فى موضعين على الأقل: أولاً فى نهاية القرن الماضى فى تفسير البطالة، وبعد ذلك فى عام ١٩٢٩ فى المساعدة على فهم الأزمة ومشكلة الانكماش الاقتصادى.

التنمية طبقاً لشومبيتر

حاول « شومبيتر » Schumpeter أن يقدم شرحاً للرأسمالية المعاصرة، بالتساؤل عن المنافسة الحرة. والواقع أن هذه لم تكن موجودة، وإنما ما وجد، هو عالم راكد، يكرر ذاته باستمرار. إن تبدى ظواهر جديدة ـ كمناهج جديدة للإنتاج، وسلع استهلاكية جديدة، وأسواق جديدة، واستخدام مواد أولية جديدة، وأيضاً نظم اقتصادية جديدة مثل النظم الاحتكارية ـ كل هذه التجديدات تأتى بفعل عنصر حاسم، هو رجل الأعمال النشط، الذى يبحث عن منتج جديد يطرحه فى السوق، يمكن فى مرحلة أولى، أن يشغل وضعاً احتكارياً حقيقياً. ونفس هذه الميزة، ستتوفر للمستثمر الذى ينجح فى أن يهىء، لأول مرة، تقنية جديدة للإنتاج، فإنه سيتمكن ـ ما دام أن منافسيه فى نفس القطاع، لم تتح لهم الفرصة لكى يتبنوا نفس هذه التقنية ـ من أن يبيع إنتاجه بسعر السوق، ولكن بتكلفة أقل، وبالتالى سيتمكن من تحقيق أرباح ضخمة. ومع ذلك، فإن ظهور مشاريع جديدة مماثلة، يجتذبها معدل الربح الاستثنائى هذا، يحد من الميزات التى اكتسبها





المشروع الذى أدخلها ، ويعود التوازن من جديد فى هذا القطاع . وقد أطلق « شومبيتر » على هذا التركيب « الرأسمالية المتنافسة » .

ومن هذه الرأسمالية المتنافسة ، ولدت « الرأسمالية الاحتكارية » : وهى التى تضم المشروعات ومجموعات التراست (Trusts) التى كانت أول من أدخل تجديدات ، وتحتفظ ، بسبب ذلك ، بوضع مسيطر بالنسبة لكل المشروعات الأخرى الداخلة فى نفس القطاع الإنتاجى . وفى مرحلة الرأسمال المتنافس ، تكون القروض

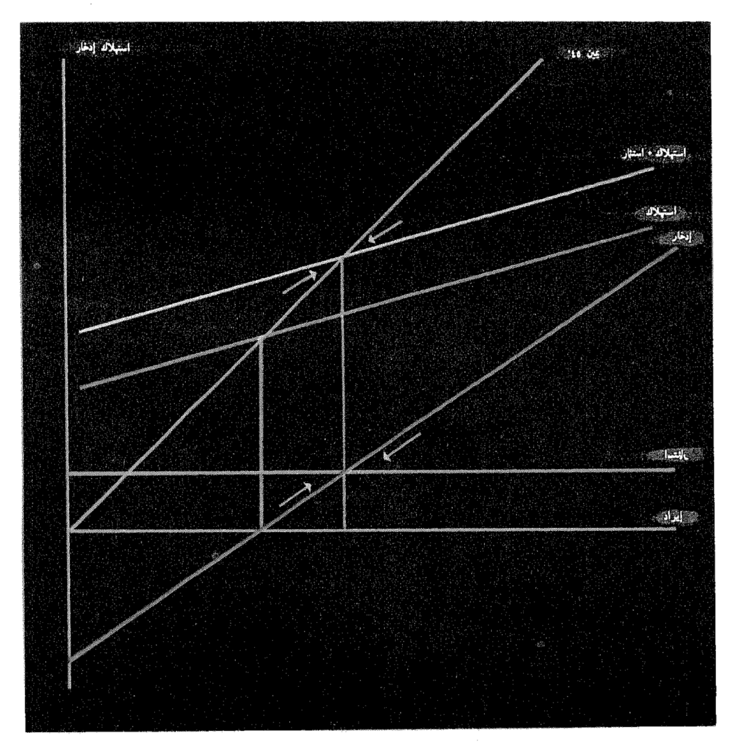
فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ وبسبب الهبوط الخطير فى الأوراق المالية ، كانت حالة الفزع أمام بورصة نيويورك ، من الحدة ، بحيث كان من الصعب على الشرطة أن تحفظ نظام الجمهور

جون ما ينارد كينز ، واحد من الاقتصاديين الذين كانت لهم مدرسة . وقد أثر فى الاتجاهات الاقتصادية للعديد من الحكومات .

المصرفية ضرورية للغاية ، لتمويل التجديدات ، بينما فى مرحلة الرأسمال الاحتكارى ، يصبح الاكتفاء الذاتى ، هو القاعدة العامة ، وينحى دور المصارف إلى الخط الثانى .

وقد استبدلت بالفكرة القديمة عن التنافس بين المشروعات ، فكرة التنافس بين المنتجات ، أو بين التقنيات القديمة والحديثة . وتتميز هذه المرحلة ، بأوضاع احتكارية لن تدوم طويلاً . وفى هذه الفترة من الرأسمالية الاحتكارية ، لا يكون دائماً المستثمر ، هو ذاته صاحب الأسهم . وقد وصف « جالبريث » Galbraith هذا الوضع بأنه « تنظيمى ـ تقنى » ، وبقى هؤلاء المستثمرون ، وهم من نوع جديد ، يقومون بتنمية رأس المال . ولما كانوا ليسوا مشاركين فى الأسهم ، فإنهم لم يشعروا بارتباطهم بالنظام . ولذلك فقد انضم نشاطهم لنشاط المثقفين والجامعيين ، مما أدى إلى ظهور الاشتراكية ، وبصفة أساسية فى البلاد التى وصلت إلى درجة معينة من النضج الاشتراكى ، على غرار انجلترا . ولم تستطع التنمية الرأسمالية ، أن تجد توازنها إلا خلال بعض فترات فى دورات طويلة ، كما قال « كوندراتييف » Kondratiev (٤٩ : ٦٠ سنة) ، أو فى دورات متوسطة ، كما قال « چوبجلر » Junglar (٩ : ١٠ سنوات) ، أو فى دورات مقيدة ، كما قال « كيتشين » Kitchin (١٤ : ٤٠ شهراً) . وترجع أسباب هذا التذبذب ، إلى أن التجديدات تظهر مجتمعة فى فترة محددة . وتوجد بالتالى فترات تكون فيها السوق مشبعة ، مما يخلق اختناقة اقتصادية حقيقية ، فى نفس اللحظة التى كان يجب فيها أن تتق المشروعات الاعتمادات التى خصصت لها ، ولتضاؤل آفاق الربح ، تقل سرعة النمو بالنسبة ، للمصنوعات الجديدة .

رسم بيانى يوضح نقطة التوازن التى يصل إليها الاقتصاد ، عندما يكون الادخار مساويا للاستثمار ، أو ما يصل إلى نفس النتيجة ، عندما ينقسم إجمالى الدخل القومى ما بين الاستهلاك والاستثمار



نظرية كينز
ونظرية ما بعد كينز

ولدت نظرية كينز (Keynes) من أزمة عام ١٩٢٩ ، حينما بدت النظرية الكلاسيكية الجديدة ، غير قادرة على إعطاء تفسير ذى قيمة . ويمكننا أن نؤكد ، أن تأثير هذا الاقتصادى البريطانى ، كان عميقاً فى جانب المعسكر الرأسمالى ، إلى درجة أنه قيل مع بعض الحق « كلنا من أنصار كينز » . وإذا كانت « النظرية العامة » قد بدت فى عام ١٩٣٦ مرتبطة بالأزمة العالمية ، فإنه مما لا شك فيه ، أن مضمون هذه النظرية ، يفوق مجرد التفسير البسيط لأسباب الأزمة .

إن نظرية « كينز » ترتكز على ثلاثة افتراضات رئيسية : (ا) إن الادخار بالنسبة لبلد ما فى مجموعه ، يتوقف أكثر على حجم الدخل الإجمالى لهذا البلد ، منه على سعر الفائدة الجارى فى السوق . (ب) إن سعر الفائدة ، لا يجب ، مع ذلك ، أن يهبط إلى أدنى من حد معين ، حتى إذا أدى ذلك إلى ارتفاع فى سيولة النظام . (جـ) تنمو الاستثمارات عندما ينخفض سعر الفائدة ، ولكن التجربة تبين ، أنه إذا كان سعر الفائدة قد هبط بالفعل ، إلى أقل من الحد الأدنى ، فإن أية انخفاضات أخرى ، لا يكون لها أى تأثير على مجموع الاستثمارات . وبذلك فإن سعر الفائدة ، لا يقوم بأى دور بالنسبة للتوازن .

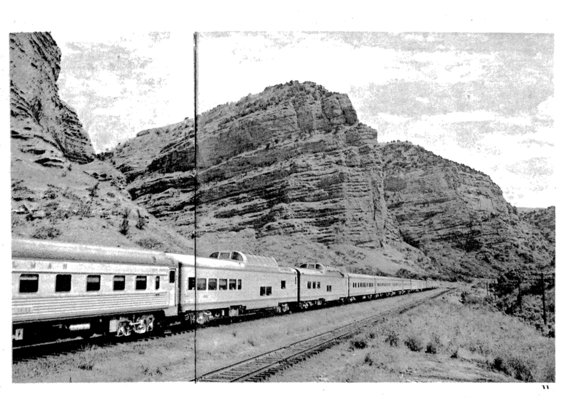
وطبقاً للصيغة الكلاسيكية ، فإنه فى فترة الأزمة ، تنخفض الأسعار ، وكذلك الأجور ، وقد تبق الأيدى العاملة تعمل ، ولكن أجورها تكون أقل . وبالنسبة « لكينز » ، فإنه يرى ، على عكس ذلك ، أنه لا يحدث خفض حقيق للأجور فى فترة الأزمة ، ولكن ما يحدث هو انخفاض للقدرة الشرائية للأجور ، أى إنخفاض فى قيمة النقد . ويؤكد « كينز » من ناحية أخرى ، أن النقابات لا تستطيع أن تتحمل تخفيض الأجور إلى أدنى من الحد الأدنى الإسمى ، ومع ذلك ، تبدأ البطالة فى الظهور . أما بالنسبة لأسعار السلع ، فإن الاحتكارات تحفظها ، بما لها من قواعد متينة . ولذلك يتعين إيجاد نوع من التوازن ، ما بين البطالة والاستخدام الأقل للمواد الأولية ، ولوسائل الإنتاج .

ويجب فى حالة توجيه الاقتصاد بالتوازن ، مع نوع من التحكم فى البطالة ، أن تؤخذ فى الاعتبار ، العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك . وكلما زاد نصيب الفرد من الدخل ، فإن الجزء المخصص للاستهلاك يتجه إلى النقصان ، نسبياً على الأقل ، ويزيد الجزء المخصص للادخار بنفس النسبة . ولتفادى الاتجاه إلى فقد التوازن ، يجب أن يكون حجم المشتريات ، كافياً للحفاظ على الطلب الفعلى المرتفع ، الذى بدونه يختنق الحافز على الاستثمار : سيصبح الادخار غير مستثمر ، وإنما مكتنز ، مما يجعل الطلب غير كافٍ لامتصاص حجم الإنتاج ، الذى يسببه هذا التيار القوى من الدخل . ويكون هذا هو أصل الأزمة الاقتصادية .

وهناك مثل يوضح تحليل « كينز » هذا : لنفرض أن بلداً يبلغ فيه نصيب الفرد من الدخل ١٠٠٠ دولار ، ويخصص وهو فى حالة توازن اقتصادى

السكك الحديدية التى كانت تبدو محكوما عليها بمستقبل محدود، وجدت أروع أيامها من جديد..

وفى الصورة، قطار مدينة لوس أنجيلوس يمر أمام سلسلة جبال إكو (أوتاه - الولايات المتحدة)



٦٠٪ من دخله للاستهلاك، والـ ٤٠٪ الباقية للادخار. ويذهب هذا الادخار، عن طريق المؤسسات التى تقدم قروضاً إلى المستثمرين الذين يستثمرونه فى شراء الآت ومواد أولية، أو فى بضائع من منتجات نصف مصنعة، أو جاهزة طبقاً للخطط السابق وضعها. فإذا اتفق الاستثار الذى يقرره رجل الأعمال، مع حجم المدخرات (وهو فى هذه الحالة ٤٠٪ من الدخل)، فإن مجموع قيمة الإنتاج (فقيمة الإنتاج = الدخل) سيسحب من السوق ٦٠٪ منه فى شكل سلع استهلاكية و ٤٠٪ فى شكل سلع إنتاجية. وفى هذه الحالة، لن يكون هناك فائض أو منتجات لم يتم بيعها. فإذا حدث بعد ذلك، أن ارتفع نصيب الفرد من الدخل من ١٠٠٠ دولار إلى ١٣٠٠ دولار، فإن الأرجح أن الاستهلاك، لن يزيد بواقع ٣٠٪ وإنما بنسبة أقل. فالمستهلك فى الواقع، كان يعتبر نفسه راضياً عن الوضع السابق، إذ كان يخصص ٦٠٠ دولار للاستهلاك. ولكنه يستطيع، مع ذلك، أن يتوسع فى الانفاق، بشراء بعض السلع الكمالية. فإذا زاد الاستهلاك على سبيل المثال من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ دولار للفرد من السكان، فإن الزيادة ستكون بنسبة ١٦٪ فقط، أى أقل من الزيادة التى طرأت على الدخل (٣٠٪ على سبيل المثال). ونتيجة لهذا النقص النسبي فى الاستهلاك، لن تستوعب السوق جزءاً ما من الإنتاج. وبذلك يظهر الفائض، ويجد المستثمرون أنفسهم، وقد بقيت لديهم كميات غير مرغوب فيها، ويضطرون بذلك إلى خفض استثارتهم، ومعدل الإنتاج، وإلى الحد

بالرغم من تعدد العوامل التى تجعل من الصناعات الحربية شراً لابد منه ، فإن المصروفات الباهظة التى تستوعبها ، كانت واحدة من الأسباب التى رفعت مستوى المعيشة



من مشروعاتهم ، إلى أن تظهر البطالة بين العمال . وعندما يعود الإنتاج فيستوعب بالكامل فى السوق ، وعلى مستوى أقل هذه المرة . يعود التوازن ، إلا أن البطالة لا تنتهى .

والطابع الثانى الذى يميز هذا الاتجاه الاقتصادى ، يتعلق بالاستثمارات والتقلبات الدورية التى تتعرض لها . وعادة يتحقق أى استثمار ، عندما يستطيع المستثمر ، أن يأمل فى الحصول على عائد أكبر من سعر الفائدة . ومع ذلك فإن هذا التقويم يصعب عمله ، بما أنه لابد من مقارنة استثمار حالى ، بدخول مستقبلة ، أى تقديرية . وبالتعمق

فى هذه المسألة ، أبرز « كينز » فكرة تقول إنه فى مراحل التكدس الشديد ، قد نقابل مواقف ، من شأنها أن تفرض استثمارات ، الهدف منها أولا ، تفادى ارتفاع الأسعار ، وتمكننا فى نفس الوقت من إحلال العمل محل رأس المال .

والطابع الثالث يتعلق « بمبدأ التنشيط » . وطبقاً له ، ينشط جزء من الاستثمارات ، بسبب معدل الزيادة فى الدخل .

ولنفرض أن حكومة ما ، ومعها أحد مستثمرى القطاع الخاص ، قاما باستثمار يمكن من إنتاج ما قيمته مليون دولار . ولنفرض أيضاً ـ ولتبسيط الأمور ـ أن هذا المبلغ تم دفعه بالكامل ومرة

واحـدة للعمال ، فإن دخـل هذا البلد إذن ، يزيد فجأة بمليون دولار .

ومع أن الذين استلموا هذا المبلغ ، لن يقـوموا باكتنازه ، فإنه يجب أن نفترض أنهم سيخصصون جزءاً كبيراً منه لاستهلاك السلع والخدمات ، التى تقدمها القطاعات الاقتصـادية الأخرى بما قيمته ٨٠٠,٠٠٠ دولار ، على سـبيل المثال وأنهـم سيدخرون ٢٠٠,٠٠٠ دولار .

وبذلك يزيد الدخـل الإجمالى إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ دولار . وهذه العـملية لا تقف عند هذا ا لحـد ، فإن من يتسـلمون الـ ٨٠٠,٠٠٠ دولار سـداداً لخدماتهم أو منتجـاتهم ، ينفقـون جـزءاً منهـا ـ ٦٤٠,٠٠٠ دولار مثلاً لتحتفـظ بنفس النسـبة السـابقة ـ لكى يحصـلوا على سـلع أخـرى ، وخدمات أخـرى ، ويدخـرون ١٦٠,٠٠٠ دولار . وتصـبح الزيادة فى الدخـل الإجمالى ٢,٤٤٠,٠٠٠ دولار .

وتستمر العملية إلى أن تصل الكميات التى يحتفظ بها على شكل مدخـرات ، إلى مستوى الاستثمار الأصلى .

ولإنهاء هذا المثال ، نستطيع القول بأنه إذا كان كل من يشكلون هذه الحلقة ، يخصصون ٨٠٪ من دخلهـم للاسـتهلاك و ٢٠٪ للادخـار ، فإن الرقم النهائى للدخول التى يتضـمنها استثمار أصلى قيمته مليون دولار ، يكون ٥ ملايين دولار . وتشـجع هذه العملية ما يسمى بتأثير « تنشيط الدخـول » ، وتمارس زيادة الاسـتهلاك ضـغطاً على الإنتاج وتنشـطه لتلبية الطلبات الجـديدة ، ويزيد ارتفـاع الدخول من سرعة تحقيق الاستثمارات الجـديدة ، ويكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد فى جملته .

وتتخلى نظرية كينز ، عن الفكرة الكلاسـيكية القائلة ، بأن الدولة يجب أن تبق محايدة ، فيما يتعلق بسـير الاقتصـاد ، وأن تكتفى بضمان حسـن سـير العمل بالمؤسسات .

وتقـول بأن واحـدا من الأهداف الأسـاسية للدولة ، يجب على العكس ، أن يكون إيجاد حجم طلب إضافى ، قادر على أن يسد الفراغ المحتمل بين الطلب الخـاص ، والإنتاج الإجمالى . أى أنه من الضرورى إضـافة الإنفـاق العـام ، على الإنفـاق الخـاص ، على هيئة اسـتثمارات أو على هيئة استهلاك ، حتى يستطيع الطلب أن يمتص الإنتاج بالكامل .

ويرى « كينز » هذا الإنفـاق العـام ، فى صـوره الثلاث : حجمه ، وتكوينه ، وتمويله .

وحجم الإنفاق العـام ، يجـب أن يكون له شكل يمكن من التوسع فى الدخل العام ، للوصول إلى حد التشغيل الكامل لكافة العناصر الإنتاجية . ولتحديد هذا الحجـم ، يجـب أن نأخـذ فى الاعتبار ، تأثير تنشـيط الدخـول . وهو النظام الذى يكون فيه إجمالى الإنفـاق النشـط ، أكثر من الإنفـاق العـام الأصلى ، وعلى سـبيل المثال ، إذ تقـرر اسـتثمار من أجل إنشاء طـرق ، فإن ذلك يسـتلزم آلات . وهذا يعنى أن المشروعات الخاصة بهذا الفرع ، ستزيد من إنتاجهـا للآلات ، وسـوف تقـوم بالتالى ، بإصـدار أوامر توزيد لمشروعات تتبعها ، وهكذا ...

أما فيما يتعـلق بالطريقـة التى يمكن أن نحلل بهـا الإنفـاق العـام ، فإن « كينز » لم يسـجل أفضـليات تسـتحق الذكر ، سـواء أخـذ هذا الاتفـاق شكل احتياجات عامة ، أو إنفاق عسكرى ، أو تجهـيزات للتعـليم ... إلخ . فإن القـوى الاجتماعية الحـاكمة ،

كلما كان البلد متقدما ، كلما كان من الضرورى الاهتمام بشبكة الطريق فيه . وهنا بناء جسر فى ولاية « مين » بالولايات المتحدة



الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي جون كينيث جالبريث، الذي كان سفيرا في الهند من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٣ وحصل بمزلته «مجتمع» الرفاهية على رقم قياسي في التوزيع. قد أثر كثيرا على الفكر المعاصر.

هي التي تقرر في النهاية مسألة الاختيار، وأخيرا في فترات الانكماش، يمكن أن يتحقق تمويل العجز، على شكل قروض عامة، تضمنها الدولة، على أمل أن تسدد في فترات النمو، المبالغ المقدمة كقروض، والوصول بذلك إلى التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية.

نظرية السلطة التعويضية

وقد استطاع «جالبريث»، أن يحدد، بكثير من الوضوح، بعض السمات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي، وفي المقام الأول، بين أن السلع التي يأتي إنتاجها بربح تعرض بكميات كبيرة، بينما تلك التي



لا تعطي أرباحا، تكون نادرة، وقد تختفي من السوق، وقد ضرب مثلا بحالة الأسرة التي تخرج للنزهة، في سيارة فاخرة، ومعها ثلاجة متنقلة، وأطعمة محفوظة، ولكنها تعسكر في منطقة غير ممهدة على شاطىء نهر ملوث! وسمة أخرى لهذا النظام، هو ظهور القوة التعويضية، حيث يتجه التنافس الحر إلى الاختفاء. وعلى سبيل المثال، فإنه في مواجهة التركز الصناعي، يتكون نوع من السلطة النقابية، وبالرغم من أن مثل هذه السلطة، قد تجد عناء في أن تنتظم في بعض الحالات، كما في حالة الزراعة، حيث يتنافس الزراع فيما بينهم، أو كما في حالة قطاع الاستهلاك، فإن الاتحادات الأسرية للدفاع، تتصادم مع نظام تجاري شديد التركز، في معظم الحالات، ولا يمكن الدخول فيه. وأخيرا فهناك واحد من أوجه الضعف في هذا النظام: التفرقة بين أصحاب العمل ورؤساء العمل. وهؤلاء الأخيرون يشكلون مجموعة اجتماعية محكمة. التكنوقراطيين. وفي بعض المشروعات، لا يصبح الهدف هو الفائدة، وإنما «المبيعات الناجحة».

الدولة واحتكار رأس المال

إن النظريتين السابقتين، لكل من «كينز» و«جالبريث» قد وضعتا في إطار ملتزم تماما، علما بأن نظريتيهما تنبع من إجراءات سياسية واقتصادية، من شأنها تحسين النظام الاجتماعي القائم.

وبمفهوم النظريات الماركسية المعاصرة، فإننا نشهد تركزا اقتصاديا أكبر فأكبر، حيث تحتل الدولة مكانا رئيسيا في اتحاد وثيق مع الاحتكارات، وقد عرف بعبارة: «احتكار الدولة لرأس المال». وسماته كالآتي:.

(أ) تتكفل الدولة بالقطاعات الأساسية التي تعاني من العجز.

(ب) يتكفل القطاع الخاص الصناعي،

إن المواد الأولية تخضع لمضاربات الأسعار ، مما يحد من نمو العالم الثالث .
حصاد قصب السكر فى لانتوبا (بجزيرة فيدچى)



بالمشروعات العامة التى تدر ربحا .

(جـ) تقوم المجموعات الخاصة الكبيرة ، بإدارة المشروعات العامة .

(د) مساعدة المشروعات الخاصة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

(هـ) مساندة المشروعات الكبرى ، بإصدار أسهم وضمانات تكفلها الدولة .

ونصل بهذا إلى اندماج يزيد شيئا فشيئا بين الدولة والمشروعات الخاصة ، ويسمح هذا الاندماج بمواجهة المتطلبات المالية الكثيرة التى يفرضها التطور المستمر للتقنيات ، وذلك عن طريق الإسهامات التى تستقطع من مجموع السكان .

طبيعة التخلف

التكوين الاقتصادى للبلاد المتخلفة

تتسم البلاد المتخلفة ، بدخل منخفض للغاية ، بالنسبة للفرد من السكان ، نتيجة لإنتاج غير كاف . وهذا الإنتاج منخفض بدوره ، بسبب أن التقنيات المستخدمة ، تكون بدائية . وقد تكلم واحد من كبار أصحاب النظريات فى هذه البلاد عن « الحلقة المفرغة للفقر » ، والتى تعمل بالطريقة الآتية : لكى تكون هناك زيادة فى نصيب الفرد من الدخل ، يجب أن تسبق ذلك زيادة للإنتاجية ، وهى ما لا يمكن الحصول عليه ، إلا بعد عملية تركيز لرأس المال ، يتيح الحصول على وسائل أفضل للإنتاج ، ولكن لكى يتحقق هذا التركيز ، يجب أن نحصل ، بالضبط ، على فائض ذى قيمة من الإنتاج الإجمالى بالنسبة للاستهلاك . ولكى يكون هذا الفائض ذا قيمة ، يجب أن يكون دخل الفرد من السكان مرتفعا بمافيه الكفاية ، وإلى دائرة الفقر المفرغة هذه ، يجب أن نضيف ، التوزيع المعيب للدخل ، وذلك لأن التركيز المحدود لرأس المال ، والمتمثل فى الادخار ، يكون بين أيد محدودة ، وإن كانت غير أيدى فئة الرأسماليين الصناعيين ، ولكن ملاك الأراضى الذين يكتفون فى معظم الحالات ، بالانفاق فى غير مجال الإنتاج .

وإذا نظرنا إلى مجموع الدراسات والنظريات الاقتصادية ، فإننا نلاحظ أنها قامت من أجل اقتصاديات متطورة ، رأسمالية كانت أو اشتراكية ، وأنها لا تنطبق على البلاد المتأخرة .

ومنذ آدم سميث ، يقال إن الادخار المتاح ، يتم استثماره بشكل تلقائى . وهذا القول يفرض مسبقا وجود سوق لرأس المال منتظم نوعا ، كما يفرض . وجود سلسلة من المؤسسات الخاصة بالائتمان . إن

قد نجد بصعوبة ، بحثا أفضل أو لأهميته أجدر باهتمامنا ، من أى بحث يقوم بتحليل الأسباب التى تمنع فى مجال التطبيق ، زيادة الثروات فى مختلف البلاد ، أو الأسباب التى تؤخر هذه الزيادة ، أو تجعلها تتقدم بمعدل بطىء للغاية ، بينما تتوفر القدرة الإنتاجية وتستمر ، وتستطيع على الأقل أن توفر الوسائل اللازمة لنمو كبير ووفير ، سواء للإنتاج أو للسكان .

مالثوس

البن هو واحد من المنتجات التى يرتكز عليها اقتصاد عدد من البلاد المتخلفة .
وهنا تنقية الحبات فى هاييتى

واحدا من أول المؤشرات التى تبين عدم وجود مثل هذه السوق (بالمعنى العصرى للكلمة) تظهر فى وجود بطالة مقنعة ، وهذا النوع من البطالة ، يظهر عندما لا تستخدم القوة العاملة بشكل رشيد ، ويمكن أن نختبر غياب طريقة العمل الرشيدة ، بأنه إذا اختصرنا جزأ من قوة العمل المستخدمة فى عمل إنتاجى ما ، فإن حجم الإنتاج فى هذا العمل ، لا ينخفض . بالإضافة إلى أن ذلك لا يؤثر فى شيء على رأس المال ، أو على استخدام أدوات العمل الداخلة فى هذا النشاط . وفى الحالات العادية ، يظهر هذا النوع من البطالة المقنعة ، فى المشروعات الزراعية ذات الطابع العائلى ، وفى القطاع الثالث



الخاص بالخدمات . وفى المشروعات الزراعية . فإنه من المعتاد ، أن نرى كافة أفراد الأسرة ، يعملون فى الحقل ، بالرغم من أن بعضا منهم ، يستطيع أن ينتقل إلى عمل آخر ، دون أن يضر ذلك بنتائج المشروع ، وهذا ليس بالأمر الخطير ، بالنسبة للاقتصاد فى مجموعه . أما بالنسبة لقطاع الخدمات ، فإن الأمر يختلف . فإن سير عمله بطريقة غير سليمة ، له تأثير سىء للغاية ، على مجموع الوضع الاقتصادى ، فإنه يشجع وجود مجموعة من الأفراد غير منتجة (على سبيل المثال بمضاعفة الخدمات المنزلية) ، أو أنه يسهم فى ارتفاع أسعار التوزيع والتسويق . وقد لا يكون الأمر بهذه الخطورة ، إذ كان الجزء المنصرف بهذه الكيفية من إجمالى الدخل ، يعادل أو يقل عن الأموال التى ينتجها هذا القطاع ، ولكنه يصبح خطيراً ، عندما لا ينتج هذا القطاع على سبيل المثال ، سوى ٦٠٪ من إجمالى الدخل الذى يمتص . وهذه الظاهرة تكون أكثر خطورة فى البلاد النامية ، حيث يمثل قطاع الخدمات ٤٠٪ من الشعب العامل . وفى تلك البلاد ، يرتفع ضغط تكلفة التوزيع بشكل كبير ، وتؤثر إذن بشكل مباشر على أسعار المنتجات الزراعية والصناعية الظاهرة . ولهذه الظاهرة ، من الناحية الاقتصادية ، نتائج خطيرة كذلك ، عندما يتعلق الأمر بالمنتجات المخصصة للتصدير . فإن هذه المنتجات ، يجب أن تصدر طبقا لسعر محدد فى الأسواق الدولية ، وهذه الأسعار لا يمكن إذن أن تتحمل العبء المبالغ فيه الذى يفرضه قطاع الخدمات . إن تضخم هذا القطاع ، يحدث على حساب قطاعى الزراعة والصناعة ، ويحد كثيرا من التصدير . وهذه العملية لا يمكن إلا أن تتجه نحو الزيادة ، بسبب أن مدخرات قطاع الخدمات ، تتجه إلى أن تستثمر فى نفس هذا القطاع ، حيث تكون الأرباح أكبر ، مما يزيد من هذا النوع من التمويل الذاتى غير المنتج ، الذى يميز معظم البلاد المتخلفة .

الإصلاح الزراعى كشرط أولى

نستطيع أن نعتبر التنمية الزراعية ، كشرط ضرورى (وإن لم يكن كافيا) لكى تبدأ التنمية الاقتصادية العامة ، وتؤكد هذا الرأى ، التجربة الذاتية للبلاد التى كانت أكثر البلاد تقدما فى السنوات التى سبقت ثورتها الصناعية . كما يؤكده آثر التوسع فى الإنتاجية الزراعية فى تنشيط الصناعة الحديثة .

وتتطلب التنمية الزراعية ، فى معظم الأحيان ، تغييرا عميقا فى نظام الملكية ، الذى يكون عادة موروثا من النظام الإقطاعى أو الاستعمارى . وتعطينا الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ مثلا لما يكون عليه الإصلاح الزراعى ، فقد لعبت ثورة الزراع فيها دورا حاسما ، ومكنت من إعادة توزيع الضياع الزراعية الكبرى ، التى كانت تمتلكها الطبقة الارستوقراطية أو الكنيسة . إن جزءاً هاما من تاريخ القرنين الماضيين ، تفسره

على مر العصور، كانت الثورات كثيرة، وكانت تدعى أنها تعالج المتاعب الاجتماعية، ولكن التطبيق بين، أن كلا من الصحة الاقتصادية والإنتعاش الفردى، لا يمكن أن يتم من ظل فكر انفرادى . .

وفى الصورة بانشو ڤيلا. على رأس مجموعة من أفراد حرب العصابات



الضغوط الاجتماعية، التى كان سببها الأصلى، الحاجة إلى توزيع أفضل للملكية الزراعية، ولنتذكر على سبيل المثال، ثورة المكسيك، أو الحرب الحديثة فى أسبانيا. وفى الوقت الحالى، نجد أنها المشكلة الحرجة، التى تواجه البلاد المتخلفة، التى كثيرا ما نشاهد فيها احتلالا تلقائيا للأراضى.

ومما يبرر أيضا الإصلاح الزراعى، ونمو قطاع الزراعة، الآثار التى يحدثانها على القطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادى . . واتفاقا مع رأى « بيروك » (Bairoch)، يمكننا أن نجمع عددا من هذه الآثار كالآتى:

١ ـ آثار مباشرة على الإنتاج الزراعى:

(أ) الزيادة الكبيرة على طلب المنتجات المعدنية الثقيلة.

(ب) الزيادة التدريجية على طلب السلع الاستهلاكية، وبصفة خاصة النسيج.

(جـ) بدء أول ثورة سكانية.

٢ ـ آثار غير مباشرة:

(أ) إحلال الفحم الحجرى محل أخشاب التدفئة، وزيادة الاحتياجات من الحديد والفحم الحجرى، وانخفاض تكلفة هذه المنتجات، ونتيجة لذلك انخفاض سعر المنتجات الزراعية ذاتها.

(ب) ميكنة الصناعات النسجية، وانخفاض تكاليفها. وهنا أيضا تنخفض تكلفة المنتجات الزراعية.

(جـ) ارتفاع حجم المنتجات الزراعية غير المخصصة للاستهلاك الذاتى، مما يؤدى إلى تيار من التبادل التجارى، يفرض تحسنا فى طرق الاتصال وطرق النقل.

إلى أسفل : الزراعات فى أولريش (مقاطعة ڤاليه فى سويسرا)
إلى اليمين : سيكو ما نشرلت ، واحد من آباء السوق المشتركة .
لقد جعل أوروبا « سويسرا كبرى » وهو حلم العديد ممن ينادون بوحدة أوروبا



وقبل أن ننتهى من المسألة الزراعية ، يجدر بنا أن نتكلم عن عملية التركيز الزراعى . كان هناك اعتقاد سائد - بصفة خاصة لدى الراديكاليين والاشتراكيين - بأنه تحدث فى الزراعة عملية مشابهة لتلك التى تحدث فى الصناعة والبنوك . . إلخ . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، فإن الاستثمارات الزراعية الكبرى ، ذات الطابع الرأسمالى ، ليست هى الوضع العادى فى البلاد المتقدمة ، حيث ما تزال المشروعات العائلية ، هى التى تسيطر أساسا . وكانت خطة « مانشولت » (Mansholt) التى حاولت المجموعة الأوروبية أن تنفذها ، لإعادة تنظيم هذا القطاع ، تعتبر مسألة تنمية تركيز الاستثمارات ، مسألة أساسية ، بما أن هذا لم يتم تلقائيا . وقد طرحت نفس المشكلة ذاتها فى الاتحاد السوفييتى فى السنوات الأخيرة من حياة « لينين » ، وكان « بوجارين » الذى اشتهر فى الولايات المتحدة ، من أنصار الملكية المتوسطة ، فى ظل نظام تضامنى متقدم للغاية . وهذا ما كان فى عكس اتجاه نظريات « لينين »

و « ستالين » ، وهذا الأخير سوف ينشىء فيما بعد ، المزارع الكبرى للاستغلال .

وهناك بعض الكتاب ، ممن لا يؤيدون الإصلاح الزراعى ، وإعادة توزيع الأراضى ، ليس من أجل أسباب اجتماعية فحسب ، وإنما من أجل دوافع اقتصادية . وحجتهم الرئيسية ، هى أن الملكيات الكبيرة ، تتطلب تركيز كمية كبيرة من المدخرات ، فى أيدى ملاك الأرض ، الذين يستطيعون تحويلها إلى رأسمال مصرفى ، وأن يوجهوها فى الوقت المناسب ، نحو الاستثمارات الكبيرة التى تحتاج إليها بعض الصناعات ، كالصناعات الثقيلة . ويعارض أصحاب هذا « الاتجاه البروسى » أولئك الذين يعترفون ، ليس فقط بالآثار التى تضيفها الزراعة على السوق فحسب (على نحوما شرحنا آنفا) وإنما يعتبرون أن التنمية الزراعية ، تشجع أيضا الادخار ، والواقع أنه فى مرحلة أولى ، ما أن يتم الإصلاح الزراعى ، حتى يقوم الملاك الجدد ، بخفض (أو على الأقل بالإبقاء على) مستوى معيشتهم البسيط السابق ، من أجل ادخار مبالغ يخصصونها لشراء وسائل تقنية جديدة فيما بعد ، بحيث يؤمنون حسن سير استغلالاتهم . وفى الفترة التى تمر ما بين تحقيق الادخار واستثماره ، من الممكن أن توجه رؤوس الأموال هذه ، بالكامل ، نحو الصناعة ، عن طريق مؤسسات التسليف المصرفية .

سياسات التصنيع

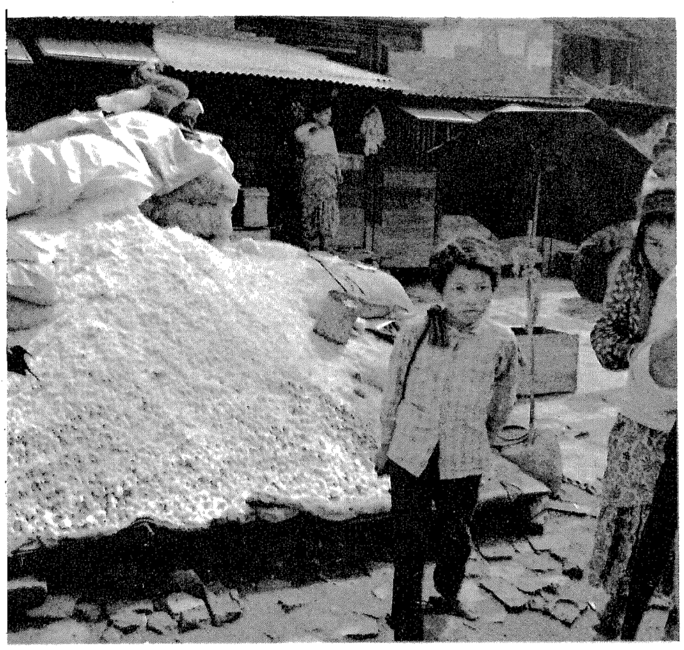
إن التصنيع ليس بالعملية التلقائية ، وهذا على الأقل ، فى البلاد التى لم تكن على رأس الثورة الصناعية . إن وجود سوق عالمية متنافسة ، قد جعل من الضرورى ، وجود نوع من التدخل من جانب الدول ، لتحديد تعريفة خارجية ، وكذلك مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية الأخرى ، من نفس النوع التى من شأنها ، وبصفة خاصة ، تيسير قيام الصناعات .

ويعتقد أنصار التصنيع المتحمسين ، أن أكبر جزء من عائد الزراعة ، يجب أن يتحول بأسرع ما يمكن ، إلى رأسمال صناعى . وهذه السياسة التى حاربها « شى چيفارا » من بين غيرها ، تتم على حساب تصدير الحاصلات الزراعية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنها تجعل من الضرورى ، الحفاظ على أكبر قدر من العملة ، ابتغاء شراء معدات جديدة للصناعة .

وفى بلاد أمريكا اللاتينية ، جرت محاولة لأن تستبدل بنظام الاستيراد سياسة للإنتاج المحلى ، عرفت باسم سياسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (C. E. P. A. L.) . وكانت المبادىء الاقتصادية التى تقوم عليها هذه السياسة ، تتلخص فى إقامة نظام عاجل ، من أجل الاحتياجات الصناعية ، حتى يمكن دعم قطاعات الإنتاج المحلى ، التى تأتى بربح أكبر ، وإحلالها محل الاستيراد . وهذه السياسة التى كانت حيوية

لينين وشي جيفارا ، وبوجهتي نظر مختلفتين ، أعطيا دفعة للتوسع والاشتراكية





بالنسبة لتلك البلاد، كانت تحدد لنفسها هدفين رئيسيين: إقامة صناعة أساسية، أو صناعة ثقيلة (رأسمال كثيف)، وصناعات تحويلية (عمل مكثف). وبالرغم من أن هذا النوع من التصنيع، لابد أن تسانده مساعدات كبيرة من الخارج، وأن يتم بتدخل الدولة، فإن أنصار السوق الحرة المؤمنين بها، ظلوا يؤيدون أهدافه، بشرط أن تتمكن من أن تقف أمام المنافسة فى فترة وطيدة نسبيا.

الإصلاح التنظيمى الشامل

كثيرا ما أثار تعقد المشكلات فى البلاد المتخلفة، آراء راديكالية. وعلى سبيل المثال، يرى بعضهم أن التنمية الاقتصادية، لا يمكن أن تبدأ ما دام أنه لم يحدث انفصال تام عن النظام السياسى، الذى وضعته الرأسمالية الدولية والبرجوازية المرتبطة بها. ويترتب على وجهة النظر هذه رفض التسليم بوجود بورجوازية قومية، قادرة على أن تأخذ على عاتقها هذه

مدينة كاتماندو (فى نيبال) ، شعب نيبال يجد نفسه فى وضع يصعب معه اللحاق بالتقدم ، ذلك أنه منعزل فى وديان بلده

التنمية ، للوصول إلى مرحلة حاسمة ، كما كان الوضع بالنسبة لكل من ألمانيا واليابان فى الماضى . ولما كان هذا الطريق مستبعداً مقدما ، فإن الحل الوحيد الذى يقترحه هؤلاء الثوريون ، هو طريق الاشتراكية دون فترة انتقال .

وهناك آراء راديكالية أخرى ، ومنها آراء أنصار إصلاح السوق الدولية ، على أن يرتكز هذا الإصلاح من ناحية ، على إقامة حواجز جمركية ، تمنع تصدير المنتجات الصناعية للبلاد المتقدمة إلى البلاد الفقيرة . ومن ناحية أخرى ، على إيجاد انفتاح كبير للبلاد الغنية ، تجاه المنتجات الآتية من البلاد الثانية . وقد كانت هذه إحدى النقاط الأساسية ، التى دافع عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U. N. C. T. A. D.) ، وكان هذا المؤتمر ، يرى أن إصلاح السوق الدولية ، يجب أن يتضمن حق احتكار البلاد المنتجة للمواد الأولية التى تنتجها ، مع إيجاد سعر مضمون ، يعود بالكامل لهذه البلاد . وإذا كانت مثل هذه التجربة ، يمكن تصورها بالنسبة للمواد الأولية المتاحة بكميات محدودة (الخامات المعدنية على سبيل المثال) ، فإنها ستكون معقدة تماما ، إذا ما تعلق الأمر بالمواد التى يكون إنتاجها متنوعا ، تبعا للأقاليم وللفصول ، كما هى الحال بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية ، التى يمكن أن نكرس من أجلها ، أراض جديدة ، وتنظيمات جديدة لاستغلالها .

نظريات التخلف

إن الوعى بظاهرة التخلف ، التى بدت أعراضها الأولى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، لم ينتشر إلا منذ الستينات ، وبعد أن حصل الجزء الأكبر من الأراضى المستعمرة ، على استقلاله .

وقبل أن نسترسل فى الحديث ، يجب أن نتذكر ، أن النظام الاقتصادى الذى أعقب الحرب العالمية ، كان يقوم على أسس دقيقة تماما للتبادل الاقتصادى الحر ، وأنه فى مرحلة أولى ، استخدمت النظرية الاقتصادية التى وضعها « كينز » ، وذلك لفهم مشكلات التخلف .

وفى هذه النظرية ، يعتبر التخلف حالة من الكساد المستمر . وإذا ما أخذنا فى الحسبان ، يمكن تحليل بلد متخلف ، كما لو كان الأمر يتعلق ببلد متقدم . ومن هنا ، كان العلاج الذى يقترحه هذا النمط من التشخيص بسيطا جدا ، ويمكن أن يتلخص فى نقطتين :

(ا) إيجاد استثمارات كبيرة للأشغال العامة .
(ب) تطبيق سياسة النقد الرخيص (منح قروض ذات فوائد بسيطة) .

وبالتأكيد ، ظهر أن هذا العمل على طريقة « كينز » لم لا يلائم نظم البلاد ، التى كانت بعيدة عن أن تكون شبيهة بانجلترا فى الثلاثينات ، وأن تطبيق هذه الأساليب العلاجية ، كانت فاشلة فشلا ذريعا .

- لابد من الواقعية فى معظم الأحيان فى عمل الاقتصاديين.
- البلاد التى حصلت حديثا على الاستقلال، تمر الآن بالتجربة الصعبة، من القيام بعمليات التنمية منفردة.
وهنا إلى أسفل: الاقتصادى والت روستو.
إلى اليسار: أعلى قوس العدل (فى غانا)
أسفل: عرض فى ذكرى استقلال المغرب، يحتفل به فى الدار البيضاء

وقد ترك هذا التشكيك فى نظرية «كينز» المجال مفتوحا، أمام نظريات أخرى تتعلق بالناحية الاقتصادية فقط، وتأتى ببعض العناصر الجديدة، وبصفة خاصة أن يؤخذ عامل الزمن فى الاعتبار، كعنصر من عناصر التفرقة بين التقدم والتخلف.

فقد ظلت بعض البلاد متخلفة، بسبب أنها تجىء «فى ذيل» السباق نحو النمو. ويجب «أولا» أن نتساءل، عن أسباب هذا التأخر، ثم عن الحلول التى يمكن أن تتوفر لتعويضه.

وفى هذا الصدد، هناك نظريتان معروفتان إحداهما نظرية «ا. لويس» والأخرى نظرية و. و. روستو.

وطبقا للنظرية الأولى، فإن المشكلة الأساسية،



AD 1957
FREEDOM AND JUSTICE

جونار ميردال ، الاقتصادى السويدى الذى أيد النظرية التى تقوم على أساس النمو غير المتوازن



التى تضع البلاد المتخلفة فى وضع حرج ، هى عدم كفاية رأس المال ، ما دام أنه لديها عرض « غير محدود » من الأيدى العاملة . ومن هذه الفكرة الأولى للويس ، نستخلص الحاجة إلى سياسة ثابتة للتوسع فى استثمارات رأس المال الخاص أو العام ، إذ أنه مهما كان حجمه ، فإن رأس المال هذا ، يؤمنه عدد كاف من الأيدى العاملة . ومع ذلك ، فإن هذه السياسة ، تواجه بعد سنوات قليلة ، صعوبة شديدة . فإذا كان من المؤكد توفر عرض كبير من الأيدى العاملة فى البلاد المتأخرة ، فإن مستواه المهنى منخفض للغاية ، والمجموعة التى تستطيع أن تسهم فى تشغيل رأس المال الجديد ، محدودة تماما .

أما نظرية روستو ، وإن كانت أقل انتشارا ، فإنها تؤكد ، أن كل نظام اقتصادى يمر بمرحلة « انطلاق » . وخلالها يحدث تكدس سريع جدا لرأس المال ، يؤدى إلى عملية تنمية اقتصادية ذات طابع تلقائى . وبعبارة أخرى ، ما أن يتحقق استثمار معين لرأس المال ، يكون من الضرورى فيه تدخل الدولة ، حتى تبدأ عملية تلقائية ، تدعم ذاتها ، وتسير قدما .

ومن بين النظريات الاقتصادية البحتة ، هناك واحدة ما تزال تلعب حتى الآن ، دورا هاما للغاية ، وهى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة للتنمية ، التى سبق أن رأيناها ، ولكنها ما تزال تنطبق حتى الآن على البلاد المتخلفة ، وطبقا لأصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة ، يتعين إجراء سلسلة من الاستثمارات لرأس المال المدعم بالعمل ، ويمكنها أن تؤثر فى آن واحد ، فى عدة قطاعات ، بحيث يقوم استثمار رأس المال فى قطاع معين ، بتنمية سلسلة من الطلبات التى تأتى له من قطاع أو من قطاعات أخرى .

ولذلك يتعين تشكيل الاستثمارات ، بحيث يتم تنفيذها فى قطاعات متقاربة من الناحية التنقية ، بحيث تتم تنمية متوازنة ، وتتفادى الاختناقات

المعتادة، وأوجه النقص التى تعرفها النظم الاقتصادية المتأخرة.

وفى مقابل هذه الترجمة للنمو المتوازن، بدت فى آخر الخمسينات، نظرية أخرى أساسها على عكس ذلك، يقوم على فكرة النمو « غير المتوازن » وأهم من يمثلان هذا الإتجاه هما الاقتصاديان « ميردال » (Myrdal) « وهيرشمان » (Hirschman).

وتقوم نظريتها على ملاحظة ما حدث بالفعل، بالنسبة للنمو الاقتصادى للبلاد المتقدمة. ويلاحظ « ميردال » أنه فى هذه البلاد، حدثت مرحلة أولى، لم ينتشر فيها النمو الاقتصادى بشكل متعادل، فى كل البلد، وإنما على عكس ذلك، تركز فى بعض المناطق.

وخلال المرحلة ثانية، انعكس اتجاه العملية، وكانت عوامل الجذب التى مارستها المناطق الأقل تقدما، عاملا مساعدا على انتشار النمو فى كل البلد، مما ساعدها على أن تجد نفسها فى حالة من التوازن.

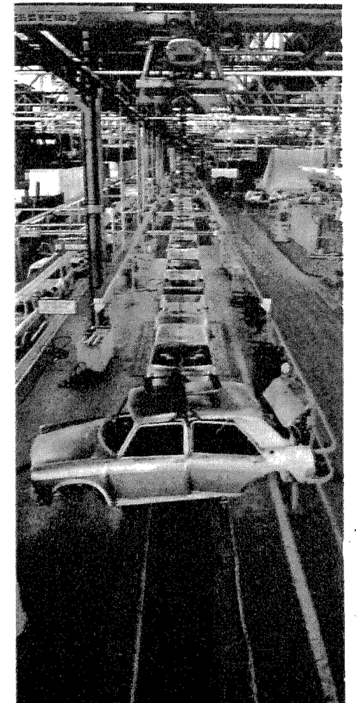
ويسوق « هيرشمان » مثلا طبق الأصل للنمو غير المتوازن فيقول: إن الطرق لم تنشأ فى نفس الوقت الذى صنعت فيه السيارات، ولكن فى البداية صنعت السيارات، وكذلك سيارات وسائل النقل وبعد ذلك فقط، بدأ نشاط الطرق لاستخدام وسائل النقل بالكفاءة الكاملة.

ولذلك فإنه يكون من الضرورى دائما، وجود نوع من عدم التوازن فى النمو الاقتصادى. وعلى سبيل المثال، فإنه فى حالة بناء مصنع للسيارات، فى منطقة متخلفة، فتستطيع أن نساعد على قيام صناعات ثقيلة كاملة خلال السنوات التالية، وذلك للحاجة إليها.

وكل هذه التحليلات ذات الطابع الاقتصادى البحت، كانت محل انتقادات كثيرة، من ناحية أنها تقوم على افتراضات، لا تأخذ فى اعتبارها، السوق وقدرتها على الاستيعاب. ولذلك فقد أكد « تينبرجن » (Tinbergen) عدة مرات، على أنه فى غياب سوق شاملة، وفى حالة من الاحتياج الواضح، يكون من الضرورى، فى معظم الأحيان، اللجوء إلى تحديد الأسعار على أساس « تقنى» وأن تتم حسابات التخطيط، على هذا الأساس المشكوك فيه.

ثمة نوع آخر من النقد، وجهه حتى أولئك الذين كانوا لا يتفقون أصلا مع نظرية « لويس » الخاصة بالعرض غير المحدود للأيدى العاملة. ويرى أولئك أنه من الأفضل مقدما، وضع برامج للتدريب المهنى، علما بأن الأيدى العاملة المؤهلة، هى بالتحديد التى ستكون ناقصة لدى إدخال صناعات جديدة. وينتهون إلى أن تحليل الإنتاج، طبقا

أحد مصانع شركة « بريتيش مدتور كوربوريشسن » فى مدينة سيدنى (باستراليا) ، وهو يصنع السيارات . من طراز موريس



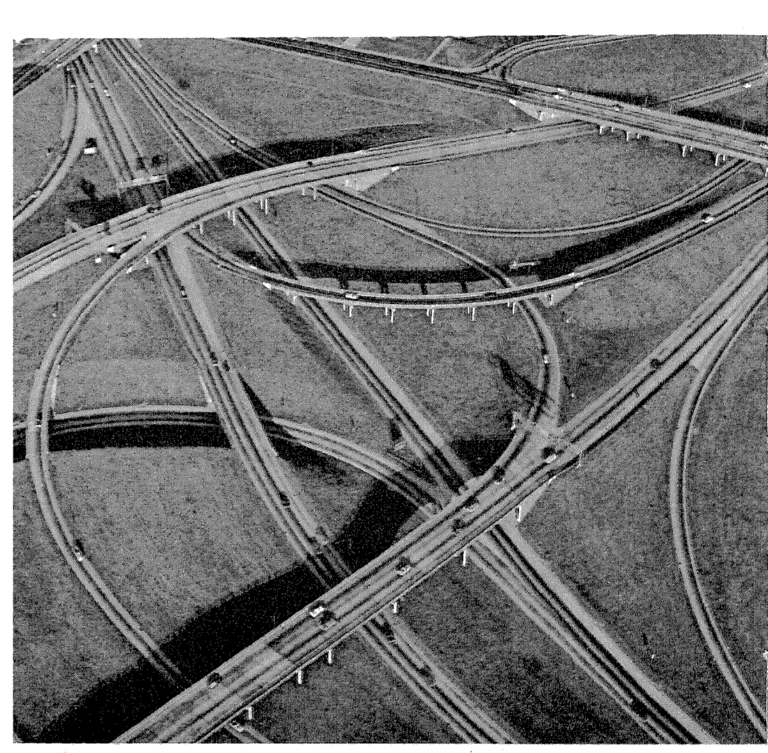
للنظرية الكلاسيكية الجديدة (التى تقول بأن الإنتاج يتوقف على العمل ورأس المال) ليس مرضيا تماما لتفسير ما حدث للبلاد المتخلفة .

ويتعين أن نضيف إلى رأس المال والعمل ، شرطا ثالثا يؤثر فى الإنتاج الإجمالى ، وقد أسموه « بالعامل التخلق » . وأحد مكوناته الأكثر أهمية ، هو مستوى تدريب الأيدى العاملة . ولكن العامل التخلق ، يتعلق أيضا بتخطيط الموارد البشرية ، والحد من معدل المواليد ، وكذلك بأسلوب التدريب والتوجيه الاجتماعى ، وباختصار بكل ما يتعلق « برأس المال البشرى » .

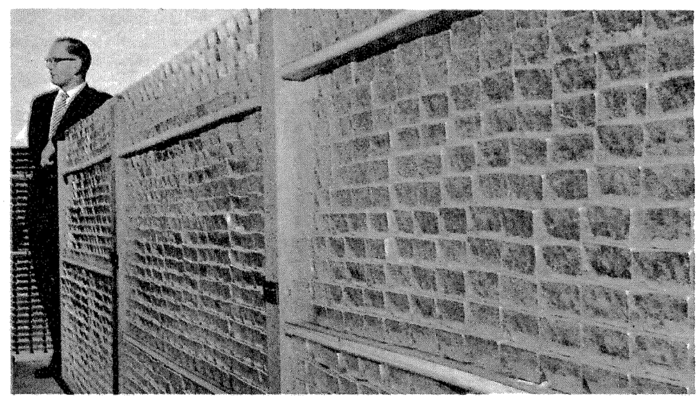
وقد أبرزت بعض التيارات الأخرى كذلك ، عدم ملاءمة التحليلات الخاصة بالتخلف التى تتم انطلاقا من أنماط للعلوم الاقتصادية الغربية ، بما أن هذه كانت لاحقة للثورة الصناعية . ولذلك فقد أشرنا سابقا إلى نوع من العودة ، إلى كتاب آدم سميث » « ثراء الأمم » وهو مؤلف يحلل فيه « سميث » كيف يتم الانتقال من النظام الذى يسبق الرأسمالية ، إلى النظام الرأسمالى .

ومع ذلك ، فإن الدراسات الخاصة بالنظم الاقتصادية التى تسبق الرأسمالية وتحولها فيما بعد ، كانت موضوع الأعمال الحديثة للمؤرخين الاقتصاديين ، وإن ما سمى بأسلوب الإنتاج الآسيوى » قد ركز جزءا هاما من جهود علماء

*إن مد شبكات الطرق ، أمر ضرورى للحفاظ على معدل مرتفع للنمو ، وهو الدليل على المجتمع فى عصرنا هذا . وفى الصورة ، ملتق على عدة مستويات ، للعديد من الطرق فى مدينة أطلنطا (بالولايات المتحدة)



منذ قرون ، والذهب هو المعدن الثمين الذى يستخدم كغطاء للنقد فى معظم البلاد



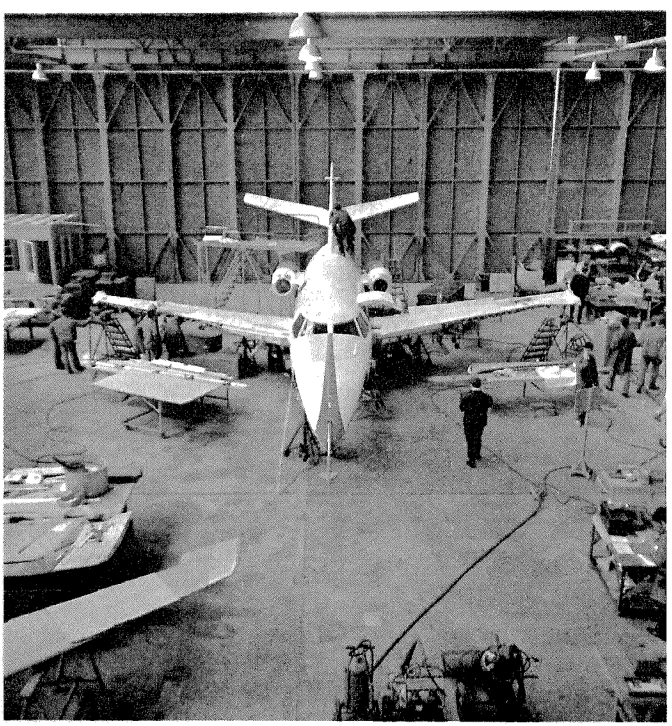
الاجتماع ، وفى هذه الاتجاهات البحثية ، كان من الطبيعى أن يعلق اهتمام كبير على الزراعة . وأخيرا يمكننا أن نذكر نتيجتين كبيرتين لهذا البحث .

الأولى وهى « لشولتز » (Schultz) « وبوسيروب » (Boserup) وتؤكد على ضرورة اخفاء الطابع الحديث على الزراعة ، بإدخال أساليب التقنية الحديثة ، وحلقات التوزيع الفعالة . والثانية وهى « لديمون » (Dunont) وتنادى بحلول أعمق : ثورة زراعية حقيقية . ومع ذلك ، فإن النتيجتين تلتقيان فى نقطة ، وهى الحاجة إلى العمل من أجل جعل الزراعة تنمو سريعا ، وفى نفس الوقت ، جعلها تمد الصناعة القاعدة الضرورية لتنميتها .

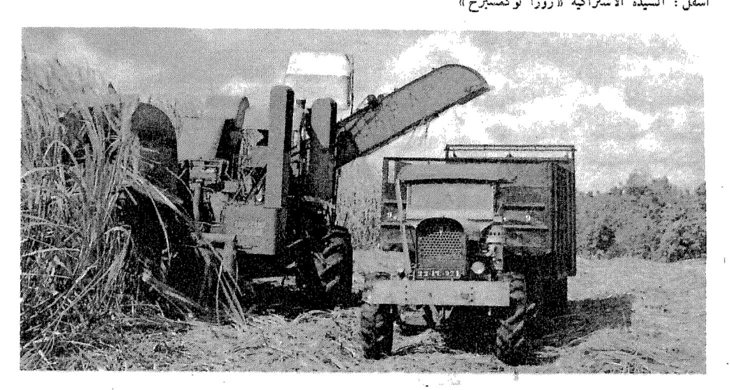
وليس هذا فقط ، لأن القطاع الزراعى سيشترى فى مرحلة أولى ، المنتجات الصناعية ، ولكن لأن نمو هذه الأخيرة ، يتطلب نظاما زراعيا متقدما وقادرا على توفير الأيدى العاملة المدربة . وفى نفس الوقت ، يكون قاعدة للتجارة ، كما يوفر أخيرا « العقلية » المتفتحة المناسبة لتنظيم اقتصاد صناعى عصرى .

وهناك نظريات أخرى ، تعتبر تبعية البلاد المتأخرة للبلاد المتقدمة على صعيد التجارة الدولية ،

منذ بداية هذا القرن ، كان تطور صناعات الملاحة الجوية مذهلا ، وقد كان له أثر حاسم على شكل مجتمعنا الاقتصادي .



إن ما يبرر النظرية الاشتراكية القائلة بأن البلاد الغنية ، تبقى دائما غنية ، والبلاد الفقيرة تبقى دائما فقيرة ، هو جزئيا السيطرة التى تمارسها البلاد الأولى على المواد الأولية فى البلاد الثانية .
إلى اليمين : تقطيع قصب السكر فى جزيرة جوا دلوب .
إلى اليسار : أعلى : إعداد الاسماك المجمدة المخصصة للتصدير فى أحد موانىء غانا
أسفل : السيدة الاشتراكية « روزا لوكسمبرج »



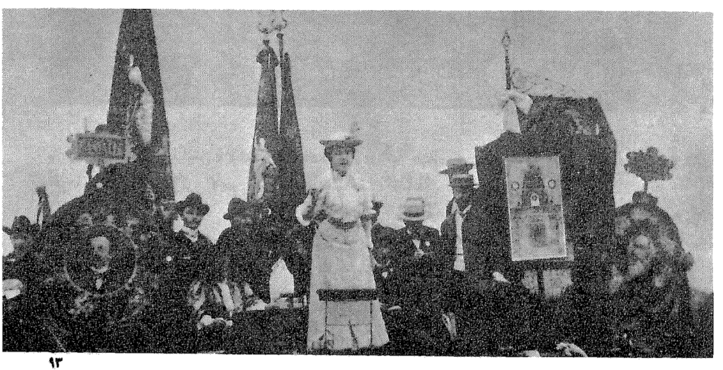
سمة محدودة من سمات التخلف .

هذا هو رأى عدد من أصحاب النظريات الذين تأثروا حتى داخل البلاد الرأسمالية ذاتها ، بالنظريات الماركسية (مثل روزا لوكسمبورج) .

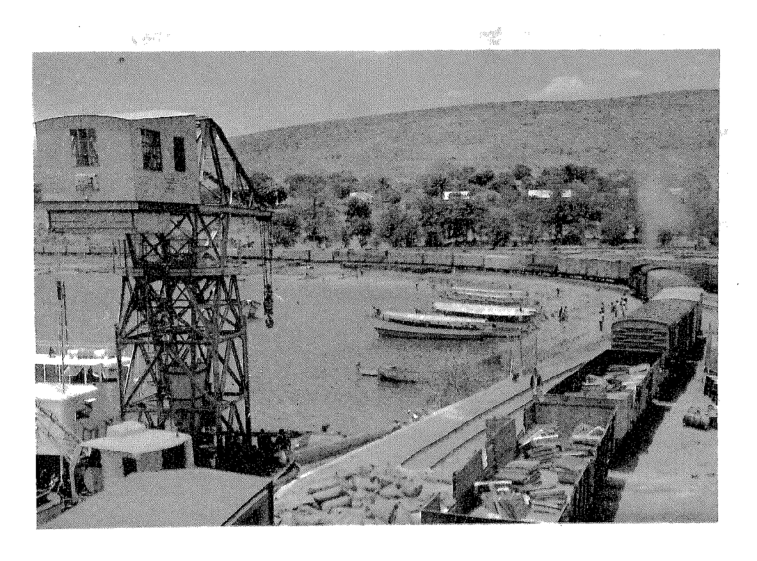
وهناك آخرون ، وقد تناولوا المشكلة من وجهة النظر الاجتماعية ، يفرقون بين الاقتصاد الحاكم ، والاقتصاد المحكوم . ومع ذلك ، فإن كلا منهم يعترف ، أن وجود سوق عالمية ، تعيش فيها العديد من الشركات الكبرى ، يشكل عنصرا يعرقل نمو البلاد المتأخرة . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود نظام اقتصادى يتجه أساسا إلى تصدير المواد الأولية . فى عدد كبير من البلاد المتخلفة ، يشكل عائقا كبيرا أمام تنميتها الداخلية .

وللتغلب على هذه المشكلة ، وضع العديد من الحلول . وفى المقام الأول ، الحل الذى اقترحه أولئك الذين يعتقدون ، أن البورجوازيه المحلية ، تستطيع وهى متحررة نسبيا من المصالح الأمبريالية ، أن تقود تصنيع كل بلد إلى غايته ، وهذا الحل يشابه كثيرا نظام الحماية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر . ويؤكد هذا الحل ، على ضرورة إيجاد حواجز جمركية لحماية الإنتاج المحلى . وهذا الإنتاج عليه أن يثبت قدرته فى أن يحل تدريجيا محل السلع المستوردة .

وهذه النظرية ، هى تلك التى كانت قد اقترحتها فى البداية ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ، وذلك على لسان المتحدث



تحتاج بلاد أفريقيا السوداء سريعا ، إلى زيادة طرق اتصالها . وهنا ميناء صغير على بحيرة تنجانيقا .



باسمها « راوول بريفيتيش » (Raoul Previsch) وقد أقرها بعد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وترى مجموعة أخرى من الكتاب . أن هذه الطبقة البورجوازية المحلية ، لا وجود لها فى الواقع . وهذا ما أعربت عنه بعض البلاد الأعضاء فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والتى تعتقد أنه حتى وإن وجدت هذه الطبقة ، فإن مصالحها على أية حال ، مرتبطة بشكل كبير بمصالح الدولة الأم السابقة .

وبذلك فإن الحل الأول المطروح ، ينحصر فى سياسة حماية ، تقوم الطبقة البورچوازية المحلية بتطبيقها ، بمساعدة الدولة التى تقوم بدور المستثمر .

أما الاقتراح الثانى ، فإن نتيجته جذرية !

ويقول بأن الاشتراكية ، أى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتبادل التجارى ، هى الحل .

التنميــة فى مواجهــة التخلف :
الحـــــاضر والمســـتقبل

نواصل هنا حديثنا مع « و . و . روستو » ، ونسأله الآن ، بصفة أخص ، عن سياسات التنمية المختلفة ، ومستقبل البلاد المتخلفة أو النامية ، والحدود الممكنة للنمو فى البلاد المتقدمة .

يعتبر العديد من الكتاب ، أن الاستثمارات الأجنبية فى البلاد المتخلفة ، تشكل شكلا جديدا للاستعمار ، وأن الأرباح التى تحصل عليها البلاد المستثمرة ، تفوق المساعدات التى من المفروض أنها تأتى بها . كيف نرى الاستثمارات الأجنبية كنوع من التمويل للتنمية ؟ ومن ناحية أخرى ، ما رأيكم فى المعونة التى تقدم للتنمية ، ورجوع بعض البلاد المتقدمة فى وعودها ، بأن تظل هذه المعونة فى معدل الحد الأدنى لها ١٪ من إجمالى إنتاجها القومى ؟

ـ إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى البلاد المتخلفة ، لها فى آن واحد ، مزاياها وعيوبها ، التى تختلف طبقا لكل مرحلة من مراحل النمو . وخلال الفترة التى تسبق الانطلاق ، تقابل البلاد أكبر الصعوبات ، بسبب نقص رؤوس الأموال ، وكذلك من جراء نقص المستثمرين والمهندسين ، الذين يجب أن يأتوا لها من الخارج .

وهذا النوع من السيطرة ، يثير المشاعر القومية الشرعية ، ويدعو البلاد إلى تنمية تدريب كوادرها . وعندما تصل إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى ، فإن مشاكلها تصبح مختلفة . وتستقبل هذه البلاد ، بكل ترحيب ، سواء الفنيين أو رؤوس الأموال الأجنبية ، التى تتيح لها حينئذ مزايا كبرى .

فإن هذا يجلب لها ما ينشط الصادرات ، ويتيح أعمالا جديدة ، ويساعد على تدريب جيل جديد على أساليب التنمية العصرية .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فإنه يتعين وضع قواعد واضحة ومحددة . ويجب قبل كل شيء ، ألا تشغل المشروعات الأجنبية ، سوى العقارات التى تحددها الخطة ، وأن يكون إسهامها ليس مقصورا على رؤوس الأموال ، ولكن أن يمتد كذلك ، إلى نقل معارف التقنية ، طبقا لاحتياجات البلد .

ولنأخذ حالة إندونسيا : فقد خصصت رؤوس الأموال الأجنبية ، لاستغلال البوكسيت والخشب والپترول والغاز .

وقد أوضح العقد ، الطريقة التى تنتقل بها المشاركة الأجنبية ، من استخراج المواد الأولية ، إلى تصنيعها ، وموعد هذا الانتقال .

وقد اتفق على أنه ، بعد خمس سنوات ، تقدم إندونسيا ذاتها ، بتكرير الپترول ، كما تقوم بتصنيع الورق . وبذلك فإن الاستثمارات التى جاءت من الخارج ، استخدمت فى تنمية هذا البلد من الناحية التكنولوچية .

فى عام ١٩٧١ قام معهد ماساشوستس للتكنولوچيا ، بدراسة ، وقد انطلق من خمسه متغيرات ، فيما يسمى « بحدود النمو » . وقد بينت بعض النتائج ، أن معدل النمو العالمى ، ستحد منه أزمة ترجع إلى نقص المواد الأولية والتضخم السكانى . فما رأيكم فى هذه المعلومات ؟

ـ إن الموقف الدولى ، قد بدأ يتغير فى عام ١٩٧١ ، وهى سنة يبدو

أنها ستضاف فى التاريخ الاقتصادى إلى الأعوام ١٩٣٥ أو ١٨٩٦ أو ١٨٤٦ ، ١٧٩٣ . فخلال مختلف هذه السنوات ، حدثت زيادة فى أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية ، مما أثر بالتالى فى أسعار المنتجات الصناعية . وقد ترتبت على ذلك ، فترات من عشرين إلى ثلاثين عاما ، من نقص الغذاء والمواد الأولية .

إن الوضع اليوم مماثل . ونستطيع أن نرى ، نفس هذا الاتجاه فى أسواق المنتجات الخاصة بالطاقة ، والمواد الزراعية ، وبعض المواد الأولية الصناعية .

وبلا شك ، فإن البترول وحصاد الطاقة الأخرى ، ستبقى غالية نسبيا ، إلى أن تستبدل بها أخرى ، أقل تكلفة ، مثل الانصهار النووى ، أو الطاقة الشمسية . وعلاوة على ذلك ، يجب استثمار الكثير من أجل محاربة التلوث . وعلى سبيل المثال ، فقد أنفقت الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٠ ما يقرب من أربعة مليارات من الدولارات ، لمعالجة الجو والماء . وهذا الرقم قد يصل إلى أربعين مليارا من الدولارات فى عام ١٩٨٠ .

واليوم ، وفيما يتعلق بالمواد الأولية ، فإن الوضع العام جديد نسبيا . فالبلاد المتقدمة ، هى التى أصبحت تحتاج إلى البلاد المصدرة . وهذا الاتجاه سيزداد حدة خلال الأجيال القادمة .

إن تراكم رأس المال ، مسألة حاسمة ، بالنسبة لكل سياسة للتنمية ، فما هو الشكل الأكثر فاعلية ، ليتحقق هذا التراكم ؟

ـ يتعين إضافة رؤوس الأموال الأجنبية للتراكم الداخلى . إذ أن



والت و. روستو

الاقتصـــاد النامى ، يتطلب رؤوس أموال كثيرة . فالجـــزء الأكبر من الاستثارات ، لا يتم فى الصـــناعة ، ولكن فى التنمية الأســاسية ، وكذلك فى الزراعة . وتستطيع الاســتثارات الأجنبية ، أن تســاعد فى تنمية كل من هذين القطاعين . وعلى ســبيل المثال ، فقــد أســهم البنك الدولى فى عمليات إرساء الهياكل الأساسية لفترة طويلة .

ومع ذلك . فإن أى بلد نام ، عليه أن يتوفر رأسماله الخـــاص ؛ فالاستثار ذو الطابع الأجنبى ، ســواء كان خـاصا أو عاما ، لا يجــب أن يكون سوى اقتصاد تكميلى للاقتصاد الداخلى .

بالنسـبة لسـياسات التنمية ، هناك مشكلة هامة : هل يجــب أن تكون التنمية متوازنة ، أو غير متوازنة ؟ وبعــبارة أخــرى ، هل هناك تضاد بين مفهوم التنمية ومفهوم التوازن ؟

ـ إن الحياة لا تكون أبدا نامية ، والاقتصـــاد كذلك ، ومع هذا فإن ديناميكية النمو ، تحتاج لنوع من التوازن .

وعلى سبيل المثال ، فإن مشكلة التوازن بين مطروحه فى العالم أجمع .

الغذاء والسكان ، مطروحـة فى العـالم أجمع . وفى بعض البلاد ، يزيد

معدل النمو الصناعي بمقدار من ٨ إلى ٩٪ ويتضاعف إذن فى أقل من عشر السنوات . ولذلك يصبح من الضرورى ، تطبيق معدل التنمية هذا ، على ما يتوفر من عرض للمواد الأولية . من ناحية أخرى ، يجب الأخذ فى الاعتبار ، أن التنمية الصناعية ، تجعل الناس يتدفقون نحو المدن . ويتعين إذن ، بناء عدد متزايد من المساكن والمدارس والمستشفيات . . . إلخ .

ومهما يكن من أمر فى عالم نشط ، يحدث دائما عدم توازن ، ولكننا نناضل للحفاظ على التوازن .

وأخيرا ، فإن هذا النضال ، هو الذى يحدد توزيع الاستثمارات .

إن واحدة من أكبر المشكلات التى يجب أن تواجهها البلاد المتخلفة ، هى فائضها من الايدى العاملة ، فالصين على سبيل المثال ، قد إختارت سياسة تشغيل الأيدى العاملة ، مما يضع استخدام رأس المال فى المقام الثانى . وفى رأيكم ، ما هو المطلوب بصفة أخص ، هل هى الاستثمارات التى تتجه إلى زيادة الإنتاجية ، ولكنها تزيد من مدة البطالة ، أم التشغيل الواسع للأيدى العاملة ؟

ـ إن سؤالكم يعود بنا إلى التساؤل عن كيفية امتصاص الفائض من الأيدى العاملة ، مع الالتزام بعملية التصنيع .

وهناك إجابتان ممكنتان ، يرى الكثير من الاقتصاديين ، أنه يجب استخدام رؤوس أموال ، وسائل تقنية أقل ، بمعنى أن نزيد نسبيا من كمية العمل ، من أجل كمية إنتاج معينة . وبصفة عامة ، لم ينجح أحد فى تنفيذ هذا الفرع من أسلوب العمل .

وفى نفس الوقت ، توجد أمثلة ناجحة تستحق الذكر . ففى بلد قليل التقدم مثل الصين ، التى حدثت فيها « القفزه الكبيرة إلى الأمام » ، أمكن إدخال صناعات ثقيلة عصرية ، بالرغم من أنها تتيح القليل من

العمل ، لأنه لم يكن هناك أسلوب آخر لإنتاج الصلب . وقد حاول أهل الصين مسبقا ، استخدام عدد كبير من العاملين فى هذه الصناعة ، لكنهم اكتشفوا أن ذلك مضيعة للموارد لا طائل منها .

وإذا كان هناك فائض من الأيدى العاملة ، يمكن مثلا توجيهها نحو صناعة تحويل المواد الأولية ، بدلا من استعمال المعدات العصرية . ومما لا شك فيه ، أن مصنعا للصناعات الثقيلة فى الهند ، أو فى الصين ، يستخدم من العاملين أكثر من مثيله فى أوروبا ، أو فى اليابان ، أو حتى فى الولايات المتحدة .

ففى البلاد المتخلفة ، نلاحظ أن البطالة جزئية ، فالناس لا يعملون سوى جزء من السنة .

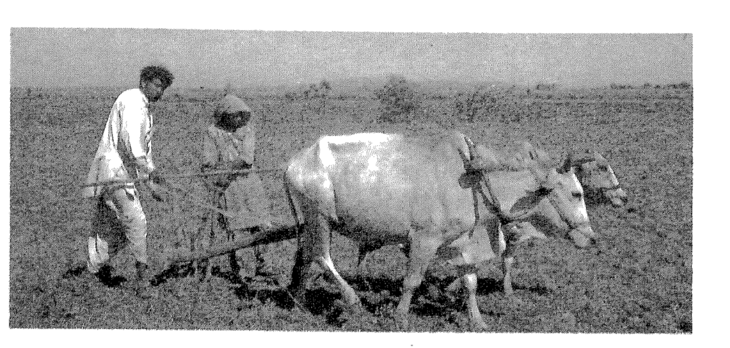
وقد كان اليابانيون ، بالتأكيد ، أول من وضع نظاما يتلخص فى إنشاء جزء كبير من الصناعات فى الأقاليم ، وهى الصناعات التى لا تعمل سوى جزء من الوقت .

وهذا النظام كانت له مزية مزدوجة ، فإنه يسمح باستمرار العمل فى الأرض ، وفى نفس الوقت ، ينمى النشاط الصناعى . ومع ذلك ، فقد كان يستلزم تنظيما جيدا ، ومستوى فكريا مرتفعا نوعا لدى سكان الريف .

وكانت هذه وسيلة من بين غيرها ، لإيجاد تقدم فى مجال العمل والأجور .

وكما ترى ، فإن الحلول لا تنقص للارتفاع بمستوى العمال فى البلاد النامية ، دون الحاجة إلى سحب رؤوس أموال من القطاعات ذات الأولوية .

أن الوضع الحالى ، يبين لنا بلادا تزداد فقرا ، بالنسبة لبلاد أخرى



بسكانها الذين يبلغون ٥٠٠ مليون نسمة، تواجه الهند مشكلة غذائية متفشية. حرث القمح فى وسط البلاد.

تزداد ثراء، فهل يتجه هذا الفارق للزيادة؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هى العوامل التى يمكن أن تتدخل، لكى تغير هذا الاتجاه؟ وكيف ترون أنتم الموقف؟

- يجب أن نأخذ الحذر، عندما نقدم مثل هذا التأكيد، الذى يقول بأن البلاد الغنية سيزيد ثراؤها، بينما ستصبح البلاد الفقيرة أكثر فأكثر فقرا. فخارج نطاق الهند والصين - حيث نصيب الفرد من الدخل يزيد ببطء شديد - أقول إنه توجد أغلبية بين البلاد، تعوض تأخرها. مثال ذلك تايوان وتايلاند وماليزيا وسنغافورة، وقريبا نستطيع أن نقول نفس الشىء بالنسبة لإيران، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية بأكملها، وكذلك بالنسبة لليونان وتركيا، وحتى أسبانيا - التى أصبحت الآن بلدا متقدما - فكل شمال البحر المتوسط يتقدم بسرعة أكبر من المناطق المتقدمة بالفعل من باقى أوروبا الغربية.

وبخلاف ذلك، كما سبق أن قلت، فإن نصيب الفرد من الدخل، هو مؤشر غير كاف وغير واضح، لدرجة التنمية. وأرى أن كل بلد له سماته الخاصة به، والتى تحدد له مكانه على سلم التقدم. والمشكلة الكبرى بالنسبة للعالم الحالى، ليست فى مقارنة الأغنياء بالفقراء، وإنما فى معرفة كيف يمكن الانتقال من النمو المضطرب، إلى التوازن بين

الإنسان وبيئته . وهذا التوازن سيمكن البلاد الحديثة التصنيع ، من الاستفادة الحقيقية من مزايا هذا التصنيع ، ومقارنة « الغنى والفقر » قد تناسب ربما الدعاية الرآمية ، إلى المحافظة على المعونة الخارجية ، ولكنها لا صلة لها بالمفهوم الاقتصادى السياسى .

وما هى رؤيتكم لمجموع التطور الاقتصادى فى العالم خلال العقد القادم ، فيما يخص الصلات بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ؟

ـ إن كتابى « حدود النمو » به الكثير من نقاط الضعف . ومع ذلك فإنى أعتقد ، أنه يتناول المشكلات التى ستكون أساسية بالنسبة للإنسانية .

إن الأشجار لا تنمو أبدا حتى تصل إلى السماء . إن مشكلة التوازن بين الإنسان وبيئته ، سرعان ما ستصبح مسألة أساسية . أما الباقى ، فإن علينا أن نحافظ على حضارتنا الصناعية ، وأن نترك ، فى نفس الوقت ، البلاد الأخيرة لتدخلها ، وتشارك فيها ، وتلحق بنا . وأخيرا ، سيكون علينا أن نكرس أنفسنا للبحث عن الجودة ، التى تستطيع أن توجز لنا حياة إنسانية سالمة وغنية . إنه من شأن كل منا ، أن يقترب من هذا التوازن الديناميكى ، بين الإنسان وبيئته . وفى هذا الإطار ، لابد من وجود تعاون مكثف بين كافة بلاد العالم ، ليصاحب النمو المتزايد باستمرار ، فى مجال العلوم والتقنيات . وأولئك الذين يتهمون العلم بكل العلل ، عليهم أن يعرفوا ، أن العلم وحده ، هو القادر على مساعدتنا فى الوصول إلى هذا التوازن الصعب . ولهذه الغاية ، علينا أن نعمل متحدين ، مع سائر البلاد ، كالأخوة فى الأسرة الواحدة .



أحالت الحرب العالمية الثانية ، أوروبا إلى أطلال . وعلى جانبي الستار الحديدى ، قام الأوروبيون بتكوين اتحادات قومية كبرى لدعم حياة الرفاهية .
وقد ردت بلاد غرب أوروبا على منظمة الكوميكون لبلاد الشرق ، بإقامة السوق الأوروبية المشتركة ، التى تعتبر أول قوة تجارية فى العالم . لقطة لسرايای « بارليمون » (بروكسيل) مقر السوق المشتركة

التطور الحديث للتجارة الدولية

التجارة عامل من عوامل النمو العالمى

إذا قمنا بتحليل للتنمية الاقتصادية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، رأينا بوضوح ، أن معدل النمو فى التجارة ، كان أسرع من معدل الإنتاج ، وكذلك فإنه بينما زاد الإنتاج بشكل عام طبقا لمتوسط قدرة ٥٪ سنويا ، زادت التجارة خلال الثلاثين عاما الأخيرة بمقدار ٧٪ . وتؤكد الأرقام التالية هذا الاتجاه ، الذى ظل مستمرا طوال السنوات الأخيرة .

والسبب الأساسى لهذه الظاهرة ، يكمن فى الحاجة إلى التوسع الدائم فى الأسواق ، لتحقيق ربحية أفضل للاستثمارات المرتفعة ، التى تتضمن استخدام وسائل تقنية حديثة للإنتاج .

وإلى جانب هذا السبب العام ، يجب ان نضيف أسباباً أخرى ذات طابع مباشر أكثر ، وهى :

(ا) تحرير الواردات ما بين أوروبا والولايات المتحدة ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٠ .

(ب) تكوين اتحاد بين اقتصاديين كبيرين ، خلال نفس الفترة : الجموعة الاقتصادية الأوروبية (C. E. E) والرابطة الأوروبية للتبادل الحر .

(جـ) تطبيق القرارات التى توصلت إليها مباحثات « دورة كيندى » التى أدت إلى إلغاء الكثير من التعريفات الجمركية فى العالم بأسره .

وهكذا تحرر الإطار التنظيمى للتجارة العالمية ، مما أدي إلى سرعة نمو التجارة خلال السنوات الأخيرة .

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
التجارة	٪٨,٣		٪٥,٧	٪٨,٥
الإنتاج	٪٥,٠		٪٣,٩	٪٥,٦

وجدير بالذكر ، أن الفارق بين النمو التجارى ، والنمو فى الإنتاج ، يميل للزيادة ، وأنه فى فترات الانكماش ، أو الركود فى الإنتاج ، ينخفض هذا

النسبة المئوية للزيادة فى الصادرات

	١٩٥٣ ـ ١٩٦٠	١٩٦٠ ـ ١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
صادرات البلاد الصناعية	٧,٦	٨,٩	١١	٩,٣	٥,٩	٨,٩
صادرات البلاد المتخلفة	٣,٨	٦,٥	٩,٥	٨,٣	٦,٥	٧,٣

« البينلوكس » (وهو اتحاد اقتصادى بين بلچيكا وهولاندا ولوكسمبورج) يقع فى قلب الاتحاد الاقتصادى الأوروبى . وهذا مصنع للمنتجات الكيائية فى (چيل) بلچيكا

الأخير ، يشكل أكبر مما ينخفض حجم التجارة العالمية .

واعتبارا من عام ١٩٥٨ حدثت سلسلة من التقلبات فى التجارة ، التى يجب بالتأكيد إرجاعها إلى الأزمة النقدية العالمية .

النقل المتزايد للبلاد الصناعية وتشكيل الاتحادات الإقتصادية

تدعم تفوق البلاد المتقدمة الصناعية بشكل مذهل . فى عام ١٩٥٠ ، كان نصيب هذه البلاد فى التجارة العالمية بنسبة ٥٥٪ وقد زادت اليوم على ٧٠٪ . وإذا أخذنا فى الاعتبار ، أن البلاد الاشتراكية قد حافظت على وضعها ، (وتمثل أكثر بقليل من ١٠٪ من التجارة العالمية) . تستطيع أن نؤكد ، أن التجارة الخارجية للدول الرأسمالية المتقدمة ، قد زادت أسرع من تجارتها الداخلية ، بينا ، على عكس ذلك ، زادت التجارة الداخلية للبلاد المتخلفة ، أسرع من صادراتها .

والواقعتان تبينان أن تسع أعشار الزيادة فى التجارة ، يعود إلى المنتجات المصنعة .

وبالتالى ، فإن من يبيعون هذا النوع من المنتجات ، هم المستفيدون أساسا من التوسع التجارى .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار ، أن المنتجات المصنعة ، تشكل ٧٠٪ من صادرات البلاد الرأسمالية و ٥٩,١٪ من صادرات البلاد الاشتراكية و ١٤,٣٪ فقط من صادرات البلاد المتأخرة .

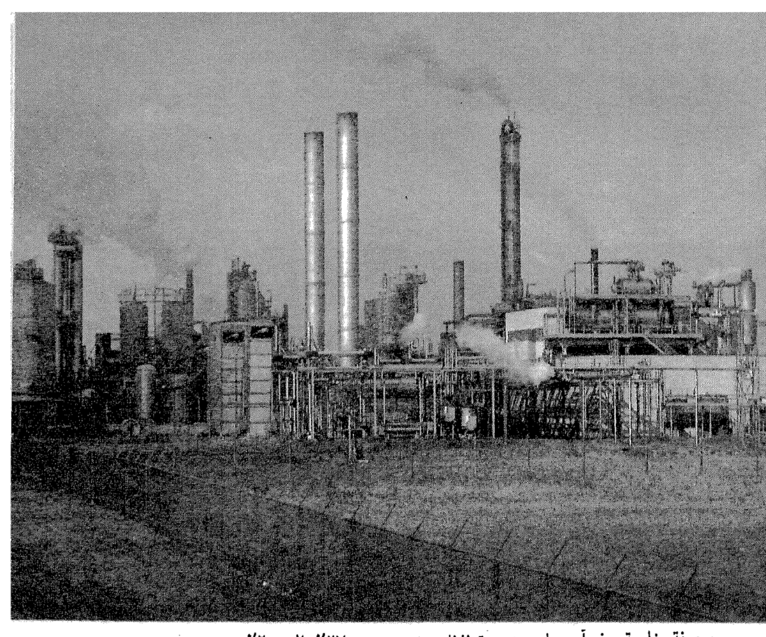
ومن بين المنتجات المصنعة ، نجد أن الآلات ومعدات النقل ، هى أكثر هذه المنتجات تأثيرا على معدل النمو ؛ وهذا يعنى أن البلاد المتقدمة ، تستفيد أكثر من غيرها من هذا الوضع أيضا .

ونقول بعبارات فنية أكثر ، إن واردات البلاد الصناعية من السلع المصنعة ، تتوقف على الحجم الإجمالى لإنتاجها ، بينا لا تتوقف وارداتها من السلع غير المصنعة ، سوى على نوع إنتاجها .

وإذا خضنا فى المزيد من التفاصيل ، نجد أن الشركات الكبرى ، قد اتخذت طابعا دوليا بشكل غير عادى بالفعل ، ويمكننا أن نؤكد أنها تصدر حوالى ثلث إنتاجها .

ومما يرتبط بهذه الظاهرة ، ومع الحقيقة التى سبق ذكرها ، من أن التجارة الدولية تزيد بصفة رئيسية ، بسبب التبادلات التى تجرى فى داخل العالم الرأسمالى المتقدم ، يجدر بنا أن نبرز ظهور ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات .

وهذه ـ وهى عادة ذات أصل أمريكى ـ تقوم دائما باستثمارات أكبر فى الخارج ، ومنذ عام ١٩٦٠



وبصفة خاصة ، فى أوروبا . ونتيجة لذلك ، فقد أنشئت فيها فروع .

وإذا كنا سنأخذ هذه الإنشاءات فى الحسبان ، فإن ذلك من شأنه أن يدعم تأكيداتنا السابقة .

التقهقر النسبى للبلاد المتخلفة

لاقى نصيب البلاد المتخلفة فى التجارة العالمية ، انخفاضا كبيرا نسبيا ، بانتقاله من ٣٣٪ من الصادرات العالمية فى عام ١٩٥٠ إلى ١٨٪ عام ١٩٧٢ .وهذا الانخفاض فى الطاقة الشرائية لتلك البلاد ، قد خفض بالتالى حجم وارداتها ، فهبطت من ٢٧٪ إلى ٢٠٪

وفى البداية ، كانت النسبة المئوية للصادرات ، تفوق النسبة المئوية للواردات . والآن انعكس الوضع ، مما يفسر صعوبات الدفع التى تواجهها هذه البلاد .

وهناك عوامل مختلفة تسبب هذا التدهور ، أولها القدرة المحدودة على الحركة ، التى يتيحها الطلب على المواد الأولية (وهى المنتج الأساسى للبلاد المتخلفة) .بالنسبة لما يتيحه الطلب على المنتجات المصنعة . وثانيها خصم معاملات استخدام المواد الأولية للمنتجات المصنعة ، على

مكتب أساليب التقنية الحديثة، من الاستصلاح الزراعى لمناطق كان وضعها يجعلها غير منتجة. واحد من مشاهد الزراعة فى التيرول »



أساس قيمة الوحدة ، وذلك نتيجة للتقدم التقنى . وثالثها ، الحماية ـ بصفة خاصة بالنسبة للمواد الأولية ـ التى تفرضها التكتلات الاقتصادية الكبيرة (على رأسها السوق المشتركة) ، بينما تطالب هذه التكتلات ، بالتحرر عندما يكون الأمر متعلقا بالإنتاج الصناعى ، وهو بالتحديد ما تقوم البلاد المتقدمة بتصديره . ورابعها ، أخيرا هو ظهور ما يسمى بالسلع التى تنتج من الخامات التخليقية

وبصفة عامة ، نجد أن أسعار المنتجات الصناعية ، التى تشتريها البلاد المتخلفة ، تتحدد فى سوق تتجه أساسا اتجاها تضخميا ، أى أنها تتجه دائما للارتفاع ، ولا تتجه أبدا فى الواقع إلى الهبوط ، بينما تتحدد أسعار السلع التى تبيعها البلاد المتخلفة ـ وبصفة خاصة أسعار المواد الأولية ـ فى سوق تخضع للأوضاع الدولية ، التى من شأنها أن تجعلها تتغير ، سواء بالنقص أو بالزيادة .

ويزيد من حدة هذا الوضع ، أن كمية المواد الأولية ، التى تطرح فى السوق الدولية ، تتجه للزيادة السريعة .

إن كل هذه العوامل ، من شأنها أن تجعل حدود التبادل (أى العلاقة بين الرقم البيانى لسعر المنتجات المصدرة والرقم البيانى لسعر الواردات) تنحصر باستمرار ، وتستطيع أن تلاحظ ذلك ، سواء بمقارنة المؤشر العام لأسعار البلاد المتخلفة والمؤشر العام لأسعار البلاد المتقدمة ، أو بمقارنة تطور المواد الأولية وأسعار المنتجات المصنعة .

والواقع أن هذا الهبوط فى القدرة الشرائية للبلاد المتخلفة ، لا يمكن وضعه فى أرقام ، وقد قدرت الخسائر التى وقعت عام ١٩٦٥ بأنها فى حدود ٤٣٠٠ مليون دولار ، وهذا ما يعادل ٤٠٪ من المعونات الخارجية التى تلقتها هذه البلاد خلال نفس العام .

حدود التبادل

السنة	العلاقة بين مؤشرات أسعار	
	الصادرات المتجهة للبلاد المتخلفة الواردات فى البلاد المتقدمة	منتجات أولية منتجات مصنعة
١٩٥٠	١٠٩	١٢٢
١٩٥٥	١٠٩	١٠٩
١٩٦٠	٨٧	٩٥
١٩٦٤	٩٦	٩٥
١٩٦٦	٩٥	٩١

النمو الداخلى
والتجارة الخارجية
للبلاد المتخلفة

إن وضع تبعية التجارة الخارجية ، الذى يميز اقتصاديات البلاد المتأخرة ، يؤثر تأثيرا . عميقا فى حركة نموها الاقتصادى ، ويحد ، بصفة خاصة ، من قدرتها على الوصول ، إلى تكديس كاف لرأس المال .

ومن المؤكد أن جمود النظم الداخلية ، التى تميز هذه البلاد ، لا تيسر من اتخاذ سياسة اقتصادية داخلية حقيقية ولا تساعد إطلاقا على استيعاب الصدمات ، التى تأتى لها من الخارج .

ونضيف إلى ذلك ، أن عدم الثبات الذى يثقل على أسعار المواد الأولية ، يجعل من العسير جدا ، تقدير ماذا سيكون إيرادها من العملات مقابل صادراتها .

والوضع فى أمريكا اللاتينية ، والذى قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بدراسته ، يبين بوضوح ، أنه بعد الأوضاع الملائمة خلال الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ أخذ المعدل الإجمالى للاستثمار يهبط شيئا فشيئا .

والصلة بين تغير حدود التبادل ، وتقلبات معدلات الاستثمار ، تبدو بوضوح لو قمنا بدراسة حالة كل بلد على حدة .

العلاقة بين القدرة على الاستيراد والمعدل الإجمالى للاستثمار

السنة	القدرة على الاستيراد[1]	المعدل الإجمالى للاستثمار
١٩٤٥ ـ ١٩٤٩	٢٠٪	١٨٪
١٩٥٠ ـ ١٩٥٤	١٤,٦٪	١٧,٦٪
١٩٥٥ ـ ١٩٦١	١٣,٥٪	١٧,٢٪
١٩٦٢ ـ ١٩٦٥	١٠,١٪	١٥,٩٪

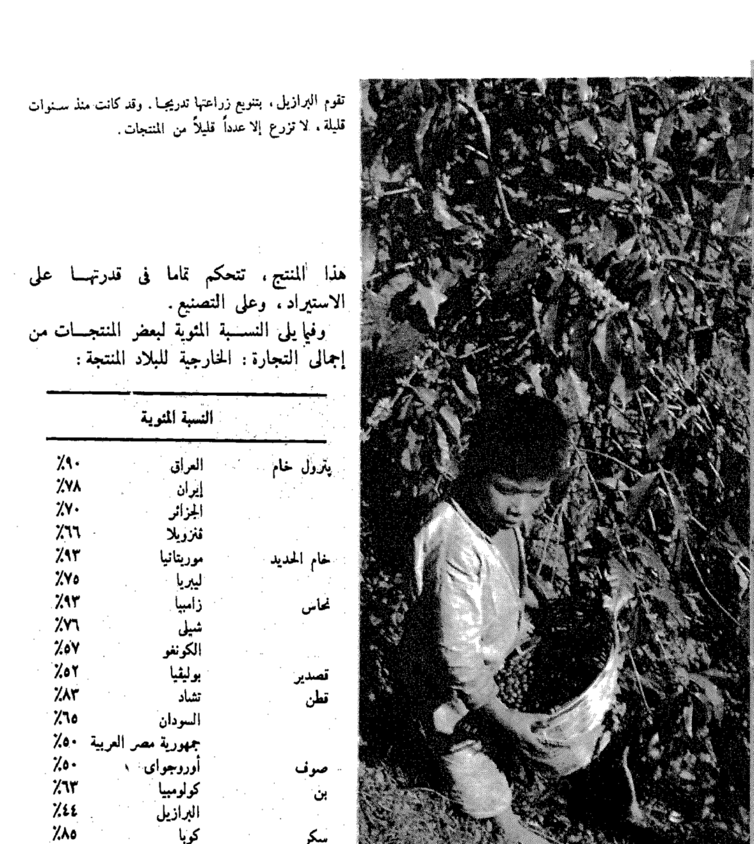
(١) نسبة الواردات التى تغطيها الصادرات

وبذلك فإنه فى شيلى ، وبالرغم من أن الصادرات لا تزيد على ١٥٪ من الإنتاج ، فإن معدل الاستثمار ، قد سار فى طريق متواز مع أسعار وحجم النحاس المصدر .

ولذلك فعندما ارتفعت الأسعار كثيرا فى زمن الحرب ، وصل معدل الاستثمار إلى ٢٠٪ ، بينما بقى خلال السنوات السابقة فى حدود من ١٠ إلى ١٤٪ .

وقبل أن ننتهى من دراسة الصلة بين البلاد المتخلفة والتجارة الدولية ، يجدر بنا أن نبرز نقطتين أخريين :

الأولى ، تتعلق بوضع الحاجة الذى تجد عدد من البلاد نفسها فيه ، بسبب ، أنه ليس لديها سوى منتج واحد للتصدير ، مما يجعل تقلبات سعر



تقوم البرازيل، بتنويع زراعتها تدريجيا. وقد كانت منذ سنوات قليلة، لا تزرع إلا عدداً قليلاً من المنتجات.

هذا المنتج، تتحكم تماما فى قدرتها على الاستيراد، وعلى التصنيع.

وفيما يلى النسبة المئوية لبعض المنتجات من إجمالى التجارة: الخارجية للبلاد المنتجة:

	النسبة المئوية	
بترول خام	العراق	٩٠٪
	إيران	٧٨٪
	الجزائر	٧٠٪
	فنزويلا	٦٦٪
خام الحديد	موريتانيا	٩٣٪
	ليبريا	٧٥٪
نحاس	زامبيا	٩٣٪
	شيلى	٧٦٪
	الكونغو	٥٧٪
قصدير	بوليفيا	٥٢٪
قطن	تشاد	٨٣٪
	السودان	٦٥٪
	جمهورية مصر العربية	٥٠٪
صوف	أوروجواى	٥٠٪
بن	كولومبيا	٦٣٪
	البرازيل	٤٤٪
سكر	كوبا	٨٥٪
أرز	بورما	٥٣٪

وهذا الضعف المطلق لعدد من البلاد، لا يجب أن ينسينا الوجه الآخر من المشكلة: التقلبات التى تخضع لها السوق الدولية، وتخضع البلاد

المتخلفة ، بصفة خاصة ، لهذه التقلبات . وعندما لا تكون لديها منتجات أخرى للتصدير ، فإنها تجد نفسها فى وضع أشد حرجا .

وبعبارة حسابية ، نستطيع أن نقول ، إنه إذا كان لبلد ما نظام يجعل صادراتها لا تمثل سوى جزء ضئيل من إجمالى إنتاجها القومى ، فإن معدل النمو فى هذا البلد ، سيكون بالتأكيد أقل منه فى البلاد التى لديها نسبة أكبر من الصادرات .

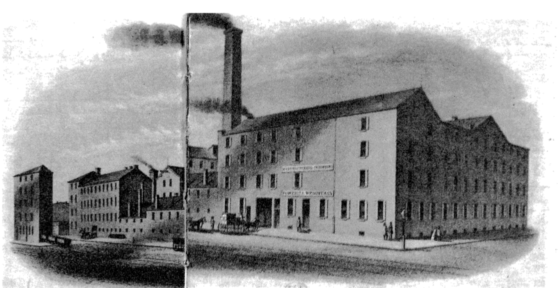
نظرة للمستقبل

إن تقديرات المستقبل ، تبدو بسيطة نسبيا ، مادام أنه ليس هناك أمل فى تغيير جذرى للمحددات التى فحصناها حتى الان .

وعلى الأساس الحالى ، ستستمر التجارة الدولية ، فى القيام بدور لصالح البلاد الصناعية الرأسمالية ، على حساب البلاد المتخلفة .

ومع ذلك ، فإن هذه الأخيرة ، يمكنها أن تسجل بعض العوامل الإيجابية ، التى من شأنها أن تدعم أكثر فى المستقبل .

وعلى سبيل المثال ، فإن المشروع الذى أقر تحت إشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بشأن سياسة اتحادية ، قد ينتهى باتفاقيات تفيد فى بيع المواد الأولية ، وكذلك قد



أصبح عدد كبير من البلاد ، التى كانت فيما مضى ، تستورد المنتجات الصناعية من الولايات المتحدة . تستطيع اليوم أن تحقق الاكتفاء الذاتى . بالنسبة لجزء كبير من احتياجاتها ، مما يقلل من معدل النمو من الهيكل الأمريكى الضخم .
منظر لمصنع أمريكى فى نهاية القرن الماضى

يكون دعم الحماية الصناعية فعالا حقا ، بالنسبة للصناعات الجديدة ، وتتجدد فى هذا الصدد ، التجربة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر .

ويمكننا أيضا ، أن ننظر بالتفاؤل إلى الدور الذى ستلعبه الأسواق الجديده ، مثل تلك السوق التى ستنشأ بمقتضى حلف أمريكا اللاتينية (Andin) .

وفى نهاية عام ١٩٧٣ برزت فى الموقف العالى ، بعض السمات ، التى يمكن أن تستمر :

(ا) تضخم يتزايد بمعدل سريع فى البلاد الرأسمالية (مما قد يكون له تأثير كبير على حدود التبادل) .
(ب) ارتفاع فى الأسعار تصاحبه قيود .
(جـ) نقص فى بعض المواد الأولية ، مع الزيادة المترتبة على ذلك فى أسعارها .

الاقتصادات الرأسمالية الحالية

منذ عام ١٩٤٥ ، اختلف نمو الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة صناعيا ، اختلافا كبيرا عما كان عليه من قبل . وهذا الاختلاف يظهر فى زيادة سرعة النمو الاقتصادى ، أكثر مما يرى فى تناقص التقلبات .

وفيما يتعلق بسرعة التنمية ، فإنه يجدر بنا ، أن نبين أن النتائج التى تم التوصل إليها ، قد فاقت

الصلة بين معدل النمو ومعدل الصادرات

البلاد	معدل النمو ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨			الصادرات / ــــــ × ١٠٠
النامية	الإنتاج الفعلى	الصادرات	الواردات	الإنتاج القومى
نمو كبير	٨,١٪	١٣,٤٪	١٠,٥٪	١٩,٢٪
نمو متوسط	٥,٠٪	٤,٤ ٪	٤,٨ ٪	١٥,٩٪
نمو ضعيف	٢,٩٪	٢,٤ ٪	٠,٧ ٪	٨,٨ ٪

> .. والتوصل إلى الوسائل التى من شأنها جعل الرخاء يمتد طويلا ، يؤجل مرحلة الجمود إلى يوم بعيد.
>
> ويليلم پليفير

بكثير ، أكثر التقديرات تفاؤلا ، ونسوق هنا الدليل : ففى عام ١٩٤٩ كانت التقديرات تقول بالنسبة للعقد التالى ، إن نمو إجمالى الناتج القومى سيكون ما بين ٤٠ و ٦٠٪ ، والواقع أنه تم الوصول إلى ٤٠٪ فى عام ١٩٥٤ و إلى ٦٠٪ عام ١٩٥٦ ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، عرفت اليابان ، وبلاد أوروبا الغربية ، نموا أسرع مما عرفته خلال الفترة السابقة ، بينما كان معدل النمو فى الولايات المتحدة ، أقل من المتوسط ، وتمثل انجلترا حالة خاصة ، نظرا لأنها خلال السنوات الخمس الأخيرة ، اتجه معدل نموها بانتظام ، نحو سرعة أقل من المتوسط ، وفقدت بذلك وضعها المتميز الذى كانت تحتله ، على أساس أنها مهد الثورة الصناعية.

وأسباب هذا النمو السريع متنوعة . ويجدر بنا أن نفحص أولا ، النمو المذهل للأساليب التقنية ، وبصفة رئيسية ، فى الصناعات الكيمائية والإلكترونية ، وفى الصناعات المتعلقة بالنقل ، وقد مكن هذا التقدم التقنى ، من زيادة إنتاجية العمل بشكل غير عادى . ومنذ الخمسينات ، دخلت هذه الأساليب التقنية سريعا جدا فى العمليات الصناعية ، ولكن بشكل غير متكافىء ، بالنسبة لتوزيعها على المناطق الجغرافية . وبذلك فإن الولايات المتحدة ، والتى كانت فى وضع متميز فعلا ، فقدت إلى حد ما ، درجة قدرتها على المنافسة ، مما أدى إلى صعوبات واجهت صادراتها : ففى عام ١٩٧١ ، انخفضت هذه الصادرات عن وارداتها.

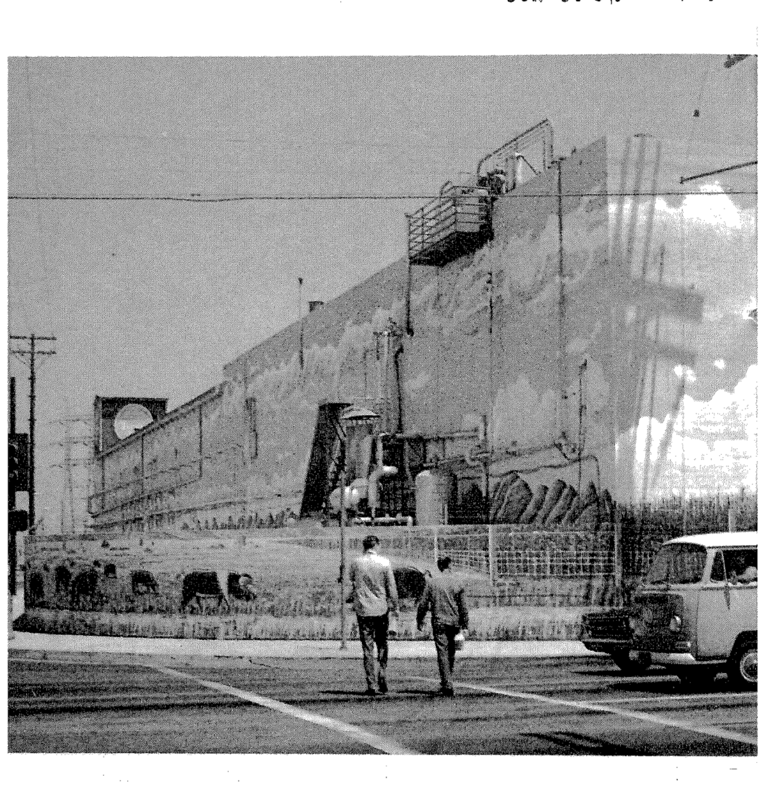
نمو إنتاج البلاد المتقدمة (١٨٧٠ ـ ١٩٧٢)

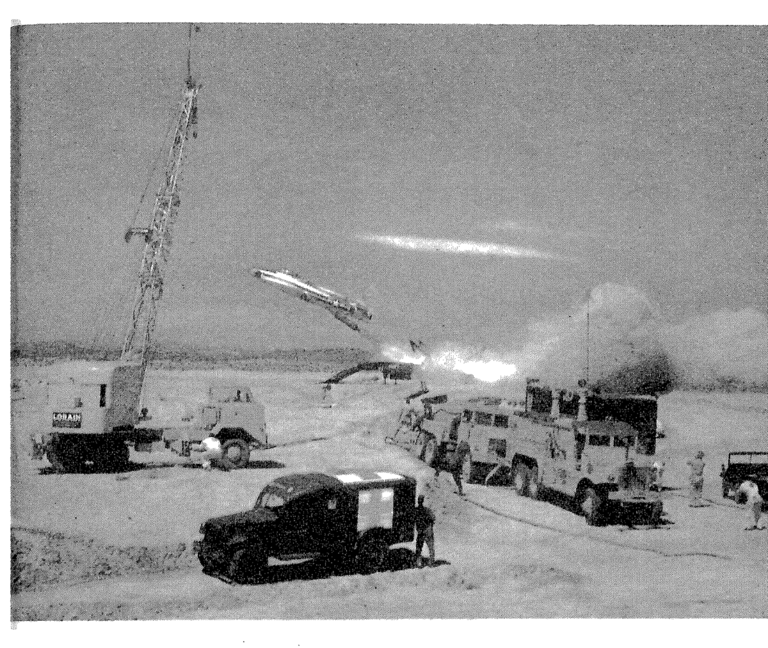
(التغيير بالنسبة المئوية)

البلد	١٨٧٠ ـ ١٩١٣	١٩١٣ ـ ١٩٥٠	١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
كندا	٣,٨	٢,٨	٣,٩	٥,٢	٥,٨	٥,٨
الولايات المتحدة	٤,٣	٢,٩	٣,٢	٤,٠	٣,٢	٦,١
اليابان	١,٨	١,٨	١٠,٠	١١,١	٦,٢	٩,٢
فرنسا	١,٦	٠,٧	٤,٤	٥,٨	٥,٠	٥,٧
ألمانيا الاتحادية	٢,٩	١,٢	٧,٦	٤,٨	٢,٧	٢,٩
إيطاليا	١,٤	١,٣	٥,٩	٥,٧	١,٦	٣,٢
انجلترا	٢,٢	١,٧	٢,٦	٢,٨	١,٦	٢,٢
المتوسط[١]	٢,٧	١,٩	٤,٢	٤,٨	٣,٥	٥,٥

(١) يتضمن بالاضافة إلى ذلك ، النمسا وبلچيكا والدانمارك والنرويج وهولاندا والسويد وسويسرا.

توفير مستوى غذاء كاف ، هو واحد من الأهداف التي يتعين أن تصل إليه بلاد العالم الثالث لكي تتطور .
ولدى الولايات المتحدة ، واحد من أعلى مستويات التغذية في العالم .
وهنا مجمعات اللحوم في لوس أنجيلوس .



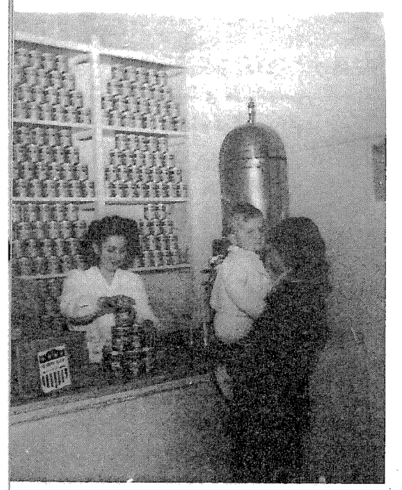


وإذا قارنا هذا بما حدث ما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٣٩ فإن سببا آخر لهذا النمو السريع، يرجع إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر تعاون أكبر بكثير على الصعيد الاقتصادى.

قد أدت التجربة المريرة فى الفترة ما بين الحربين العظميين، إلى نمو التعاون الاقتصادى. وتعطينا خطة المعونة المقدمة من أمريكا الشمالية لأوروبا الغربية (والتى سميت مشروع مارشال نسبة إلى اسم واضعها)، تعطينا مثلا جيدا لهذا التعاون، وكذا إنشاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O. C. D. E) والتى كان هدفها تحرير التبادل التجارى. وقد وصلت أشكال التعاون الاقتصادى هذه، إلى ذروتها، بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والسوق المشتركة، وإن كان من الحق أن نعترف بأن عملية زيادة معدل النمو، كانت سابقة على سنة إنشائها.

وسبب ثالث جدير بالذكر، ألا وهو ترشيد السياسة الاقتصادية، التى تقوم أساسا على نظريات «كينز». فى الواقع، إنه بوحى من نظرياته استطاعت الدولة أن تقوم بدور نشط





منذ الحرب العالمية الثانية ، أقامت الولايات المتحدة ، خطة واسعة النطاق للمعونة الاقتصادية والعسكرية

بالفعل فى سير الاقتصاد ، وأن تتدخل فى كل وقت ، لتقوم بدور التنمية وبدور المستثمر . وفى فرنسا ، وتحت ضغط اليسار ، وضعت خطة سميت بالخطة التشجيعية ، تتضمن تقدير الاستثمارات العامة لفترة محددة ، كما وضعت دراسة مصاحبة لها ، للأسواق المتاحة للمشروعات الخاصة .

ويمكن أن نذكر سببا رابعا للنمو السريع ، وهو الدعاية الشديدة للسلع الاستهلاكية ، للحفاظ على مستوى استهلاك مرتفع . وهذا يتناقض مع ما سمى باقتراح « كينز » الأساسى . . وهناك وسيلة أخرى للحفاظ على الطلب على مستوى مرتفع ، وكانت طوال هذه الفترة تكمن فى الإنفاق الكبير على التسلح . وكان هذا صحيحا بصفة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد كانت خلال هذه السنوات الأخيرة ، تنشىء وظيفة عسكرية ، مقابل كل تسع وظائف ، وفى نفس الوقت ، كان عشر إجمالى الناتج القومى ينفق على معدات الجيش ، وهكذا أمكن القول بأن « السلاح » الرئيسى لكينز والذى استخدم فى فترة مابعد الحرب ، كان بالتحديد الإنفاق على التسلح . وقد تكلم الرئيس أيزنهاور ذاته ، بعد أن ترك منصبه عن « التركيب الصناعى العسكرى » قاصدا بذلك هذا الطغيان المتزايد للنواحى العسكرية

إن الفقر ليس مشكلة اقتصادية فحسب ، وإنما هو أيضا مشكلة اجتماعية . فقراء الهنود يبدون فى الصورة ، أمام المبنى الضخم فى نيودلهى ، والبيوت الصغيرة فى سان جوان بير توريكو ، هما مثلان من أمثلة كثيرة

الإرتفاع فى الأسعار فى البلاد الصناعية (١٩٦٠ - ١٩٧٢)

البلد	١٩٦٠ - ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
كندا	١,٩	٤,١	٣,١	٤,٦
الولايات المتحدة	١,٤	٤,١	٤,٧	٣,٢
اليابان	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٨
فرنسا	٤,١	٤,٨	٥,٠	٥,٦
ألمانيا الاتحادية	٣,٦	٣,٤	٧,٧	٦,١
إيطاليا	٥,٤	٣,٤	٦,٦	٥,٩
بلاد أخرى[1]	٤,١	٤,٨	٧,١	٧,٦
المتوسط)	٢,٥	٤,١	٥,٥	٤,٥

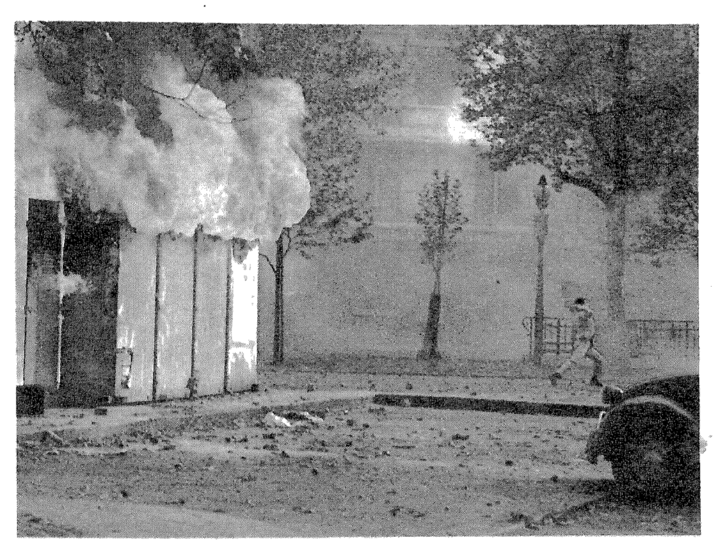
(١) النمسا وبلچيكا والدانمارك والنرويج وهولاندا والسويد وسويسرا .

على الاقتصاد . فإذا كانت الولايات المتحدة ، قد تبوأت مكانا مرموقا فى هذا الصدد ، فإن بلاد غرب أوروبا ، قد أذعنت لنفس الاتجاه ، ولكى نعطى رقما أيضاحيا نذكر أنه فى كافة البلاد الرأسمالية المتقدمة يكرس أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عالم أنفسهم ، من أجل مهام ذات طابع عسكرى .

وفى النهاية ، يمكننا أن نقول إنه إذا كان فى الثلاثينات قد حدث مسلسل سلبى ما بين السبب والنتيجة ، أى ما بين البطالة والركود الاقتصادى ، وعدم استقرار الأسعار ، فإنه على العكس من ذلك ، قد حدث تسلسل إيجابى فى فترة مابعد الحرب ، ما بين مستوى التشغيل المرتفع ، والنمو الاقتصادى ، واستقرار الأسعار ، والفارق بين هاتين المرحلتين وليس سوى فارق فى المستوى ، يفسره فى المرحلة الثانية ، تدخل أكبر من جانب الدولة ، يصل أحيانا إلى حد إدماج رؤوس الأموال العامة فى مشروعات القطاع الخاص . وعلى ذلك فمنذ أواخر الستينات ، يبدو أن الوضع قد تغير بوضوح ، فقد اختفى الاستقرار ، وعمت ظاهرة التضخم .

ويبين الجدول ، أنه من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ اتجهت الأسعار نحو الارتفاع الواضح . وفى عام ١٩٦٥ كانت الزيادة فى الأسعار ٢٪ ، فبلغت أكثر من ٤٪ فى عام ١٩٧٢ ، ومازالت تتزايد بشكل سريع يدعو للقلق . ونلاحظ أيضا من الجدول ، أن الارتفاع كان أكبر بكثير اعتبارا من عام ١٩٦٥ عنه خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى

حريق اشتعل أثناء ثورة مايو ١٩٦٨ فى باريس .



١٩٦٥ . ولذلك فنحن الآن أمام وضع مختلف ، وبلا شك على عتبة مرحلة أخرى تحفها المخاطر .

فهناك اليوم تضخم ، وليس هذا فقط ، وإنما تزداد هذه الظاهرة حدة ، دون أن يقل حجم البطالة . وإذا طال أمد هذا الاتجاه ، فستظهر سلسلة جديدة ، تؤدى إلى انهيار حقيق لمستوى التشغيل ، وإلى جمود اقتصادى ، وإلى سرعة جديدة لمعدل ارتفاع الأسعار .

ومن الواضح أن التضخم ، هو واحد من المخاطر الكبرى للنظم الاقتصادية الرأسمالية الحالية .

وفى ذات الوقت ، لم يقض النمو المذهل خلال فترة ما بعد الحرب ، على المشكلات الرئيسية ، التى تظهر فى البلاد الرأسمالية . وأهم المشكلات ، هى تلك التى تؤثر على جزء كبير من الشعب ، سواء فى التجمعات الحضرية الكبرى ، حيث

واحـد من التجمعات العديدة للعمال والطلاب التى تكونت فى ذلك الوقت



إحدى الشركات المتعددة الجنسيات ، والتى لديها فروع فى بلاد متعددة (ا ، ب ، ج ، د) تكدس كمية من الأرباح ، تفوق تلك التى كانت تحصل عليها ، لو عملت فى بلد واحد ، وذلك بفضل سلسلة من العمليات : يقوم الفرع الموجود فى البلد (د) حيث سعر الفائدة المصرفية مرتفع ، بتقديم قرض للفرع الموجود فى البلد (ب) ، حيث معدل الفوائد منخفض . ويقوم فرع البلد (ا) بتحويل جزء من أرباحه (المرتفعة) ، إلى الفرع البلد (ب) (حيث الالتزامات أقل) ، ويبيع له بضائعه بالخسارة ، ويقوم فرع البلد (ج) حيث يعلن انخفاض قيمة العملة ، بدفع مشترياته مقدما إلى الفرع (ب) حيث النقد مستقر

ظروف المعيشة سيئة ، أو فى المناطق غير الآهلة بالسكان ، والتى يملؤها البؤس داخل هذه البلاد ذاتها . أما فيما يتعلق بالسلام الاجتماعى ، فيبدو أنه سيتحطم فى بعض الحالات ، حيث تظهر ظواهر جديدة خارج النقابات : حركات « النزاع » و « الإضراب العنيف » . . . إلخ . وهناك مشكلة أخرى لم تحل : ضرورة ضمان نمو البلاد المتخلفة ، علما بأن المساعدات التى قدمت لها حتى الآن ، كانت غير كافية ، فإنها لم تمكن هذه البلاد من التغلب على تأخرها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، أو لم تتمكن من إيجاد حل ذى قيمة من أجل التوصل إلى سياسة توزيع للثروات ، تكون أكثر توازنا . إن ظاهرة تركز المشروعات على المستوى الدولى ، ما هى سوى انعكاس لما بدأ من قبل الولايات المتحدة . ونوضح هذه المشكلة ببعض الأرقام : كانت أكبر خمس شركات أمريكية تمتلك فى عام ١٩٦٢ ما يقدر بثمن (١/٨) مجموع وسائل الإنتاج . أما الخمسون شركة التالية ، فكانت تمتلك أكثر من الثلث (١/٣) ، والخمسمائة شركة الكبرى تمتلك فى مجموعها أكثر من ثلثى (٢/٣) هذه الوسائل . وكذلك كانت أربع شركات فقط ، تنفق أكثر من خمس (١/٥) مجموع مصروفات البحوث ، وتنفق الأربعمائة شركة الكبرى تسع أعشار (٩/١٠) هذه المصروفات . وظاهرة التركز هذه ، بدت فى أول الأمر فى الولايات المتحدة ، واتسع نطاقها فيما بعد

مقارنة بين مبيعات الشركات الكبرى
وإجمالى الناتج القومى فى بعض البلاد

(بملايين الدولارات)

البلد	إجمالى الناتج القومى ١٩٧٠	الشركة	البلد الأصلى	المبيعات ١٩٧٠
هولاندا	٣١,٢٨	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	١٨,٧٥
السويد	٣٠,٧٧	ستاندرد أويل	الولايات المتحدة	١٦,٥٥
بلجيكا	٢٥,٨٨	فورد	الولايات المتحدة	١٤,٩٨
سويسرا	٢٠,٣١	رويال دوتيش شل	بريطانيا وهولاندا	٦,٨٨
الدانمارك	١٥,٥٧	أى . ب . إم	الولايات المتحدة	٧,٥٠
النمسا	١٤,٣٧	يونيليفير	هولاندا	٦,٨٨
النرويج	١١,٣٩	فيليبس	هولاندا	٤,١٦
فنلندا	١٠,٢٢	أى . س . آى	بريطانيا	٣,٥٠
اليونان	٩,٣٩	هوكست	ألمانيا الاتحادية	١,٤٢
أيرلندا	٣,٨٩	ألكان	كندا	١,٣٦

MULTISAL
A
1
MULTISAL LTD.
B
2
MULTISAL A.G.
C
3
MULTISAL S.A.
D
4
MULTISAL S.A.

انتصار الثورة السوفييتية ، وجه اقتصاد العديد من شعوب أوروبا ، فى اتجاه جديد تماما ، وفرض توازنا جديداً للقوى على المستوى الدولى

على المستوى الدولى .

ولكن الأمر لا يقف عند حد دراسة حجم هذه الشركات ، إذ يتعين فحص ثلاث من النتائج المحتملة : فأولا إن ما يحدث هو نقص أو عدم وجود تنسيق سياسى واقتصادى بين مختلف الدول التى أنشأت فيها هذه الشركات فروعا لها . ولذلك فإنه يصعب السيطرة عليها . وثانيا : حدث أنه فى فترات ما ، كان الوضع الدولى غير مستقر ، فخلفت هذه الاتحادات (أو التراست) عدم توازن ، إذ أنها قامت بعمليات تحويل لرؤوس أموالها ليس داخل الاتحاد ذاته ، وإنما فى دول متفرقة ، وأطلقت بذلك العنان لحركات المضاربة . وثالثا ، فإن الضغوط الكبيرة التى تمارسها هذه الشركات على البلاد المتخلفة : تحد من الاستقلال الاقتصادى لهذه البلاد ، وتقيد بالتالى استقلالها السياسى .

الاشتراكية والتخطيط

ثورة أكتوبر

مكنت ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ من إيجاد تنظيم اقتصادى ، تكون فيه وسائل الإنتاج ملكية جماعية . وهكذا استقرت الاشتراكية بهدفين أساسيين على الأقل : القضاء التام على المنافسة الحرة ، وتنفيذ تخطيط يسمح بالتنظيم الرشيد للاقتصاد من ناحية . ومن ناحية أخرى ، التصنيع بحيث يلعب دوره من أجل التغيير .

ولم تأت الاشتراكية ، أو يدخل التخطيط والتصنيع بشكل « طبيعى » ، وإنما أتى عقب تغير جذرى فى النظم القائمة . ومع ذلك فقد قامت بعض العوائق أمام بناء المجتمع الجديد . وأولها ، آثار الحرب الأهلية التى تلاها الغزو [illegible] بعد سنوات قليلة . وثانيها ، المشكلات التى تسببت ، لأن الثورة الاشتراكية ـ على عكس ما كان مأمولا ـ لم تمتد إلى ما بعد الحدود السوفييتية . وثالثها ، نتائج عدم وجود التقاليد الديمقراطية ، التى من شأنها وحدها ، أن تحدث التغير الحقيق فى المجالس السوفييتية الصناعية ، التى أنشئت فى بيئة زراعية شديدة التخلف . وما أن سمحت الظروف ، حتى تحولت « شيوعية الحرب » إلى سياسة اقتصادية جديدة ، وهى سياسة المؤسسات القومية N.E.P التى أفسحت مج[illegible] أكبر للامركزية ، وكذلك للملكية الزراعية [illegible]يرة والمتوسطة . ومع ذلك ، فإنه حتى ع[illegible] ١٩٢[illegible] لم تتحقق الخطه الخمسية الأولى ، ونجحت فقط عملية جعل الملكيات الزراعية الكبيرة « الكولاق » Koulaks ملكية جماعية . ومنذ ذلك

مركز الطاقة المائية فى براسك (سيبريا) . إن التنمية فى هذه المنطقة الشاسعة والفنية ، هى بلاشك واحدة من أكبر إنجازات النظام السوفييتى

الوقت ، وخلافا للأوضاع التى كان يدافع عنها بوخارين Boukarine ، حدد « ستالين » اتجاهين رئيسيين للاقتصاد السوفييتى : تنمية الصناعات الثقيلة ، وتنظيم الزراعة فى وحدات استغلال كبيرة . وهذا ما يشكل تطورا مخالفا لنظم البلاد الرأسمالية المتقدمة فى هذا المجال .

وقد حقق التخطيط نجاحا كبيرا فى الأسواق الصناعية ، ولكنه لاقى فشلا جزئيا ، فيما يتعلق بالزراعة ، التى كانت حتى ذلك الوقت ، لم تجد بعد طريقها . ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية ، كانت النتائج التى تم التوصل إليها واضحة تماما ، وإن كان يجدر بنا ، أن نعتبرها مترتبة على مرحلة « توسعية » ، إذ كان النمو ، يرجع لزيادة الأيدى العاملة المستخدمة ، وليس بسبب زيادة الإنتاجية . والدليل على ذلك ، أنه فى الخطة الأولى ، زاد عدد العاملين بمقدار الضعف ؛ وفى الخطة الثانية ، زاد العدد بثلاثة أضعاف . ولما مر الزمن ، ولم يعدل هذا الاتجاه ، فقد أدى ذلك إلى مشكلات خطيرة فى بعض الدول الاشتراكية الأخرى . والواقع أنه عندما لا يكون هناك سوى إمكانية محدودة من الأيدى العاملة ، فإن آفاق النمو الاقتصادى ، تصبح محدودة بالتالى .

وأخيرا ، فإن المسألة التى تبقى بالنسبة للبلاد الاشتراكية ، هى أن تتمكن من إدخال أساليب التقنية العلمية الجديدة ، فى عملية الإنتاج الصناعى لديها .

مركزية التخطيط

بقى أن نموذج التخطيط الذى وضع فى عهد ستالين ، هو الذى أخذ يطبق تلقائيا فى البلاد الاشتراكية الجديدة اعتبارا من عام ١٩٤٥ ، وفيما يلى السمات الرئيسية لهذا الطراز من المركزية :

(ا) تتخذ السلطة المركزية ، القرارات المتعلقة بالتخطيط ، دون إتاحة الفرصة لإبداء الرأى ، حول الأولويات الفردية ؛ سواء تلك المرتبطة بالاستهلاك ، أو بطريقة المعيشة .

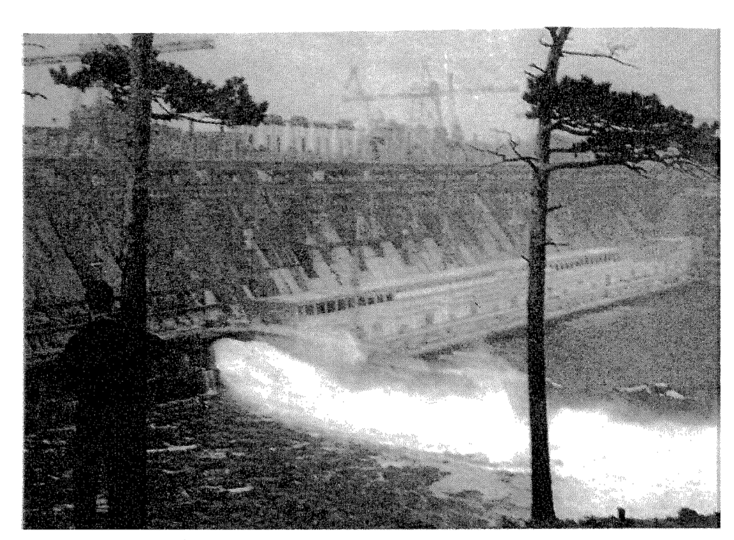
(ب) وضع الخطط لكل مستوى على حدة . ويتخذ القرار مركزيا فى قمة النظام ، مع وجود جهاز لنقل القرارات ، يتحرك من المستوى الأعلى (الهيئات المركزية فى الدولة) ، إلى المستوى الأوفى (هيئات محلية) .

(جـ) سيطرة الاقتصاد والقيم المادية .

(د) قرارات تصدر فى شكل ملزم .

(هـ) وظيفة سلبية للنقود .

وقد سمح نموذج التخطيط هذا ، بإعطاء دفعة قوية لنمو الصناعات الثقيلة ، مما كان له فائدة كبيرة لدى مقاومة الغزو النازى .



نحو لا مركزيه التخطيط

بدأ الشعور بالحاجة إلى اللامركزية ، شيئا فشيئا ، بعد موت ستالين ، وذلك فى عام ١٩٥٣ ، بالرغم من أنه تم الاكتفاء حينئذ ، ليس بالحد من عدد الأهداف التى حددها التخطيط المركزى فحسب ، وإنما كذلك بنقل السلطة إلى وزارات مختلفة ، أو إلى مختلف الجمهوريات . ومع ذلك ، ففى عام ١٩٥٧ زاد ظهور عملية اللامركزية ، وأنشئت وزارات محلية ، دون إعطاء استقلال للمشروعات . وكانت الإصلاحات بطيئة ، ولم تتقارب أبدا مع نموذج اللامركزية ، الذى وضعه « تيتو » فى يوغوسلافيا اعتبارا من عام ١٩٥١ .

وبخلاف ذلك ، لم تطبق معظم هذه الإصلاحات سوى تطبيق جزئى ، مع فرض قيود ، حتى إنها لم تحقق النتائج الموجودة فيها . وزاد هبوط معدل النمو ، وبدأت الضغوط مرة أخرى ، ابتغاء تغيير جديد .

وقد لعبت تشيكوسلوفاكيا دورا طليعيا ، إذ أنه فى هذا البلد ، انخفضت إنتاجية العمل كثيرا ؛ وفى عام ١٩٦٣ أصبح الناتج الإجمالى ، لأول مرة ، فى هبوط ؛ ومنذ ذلك الحين ، لم يرتفع مرة أخرى ، بالرغم من الجهود الكبيرة .

وبصفة عامة ، واعتبارا من عام ١٩٦٥ ، عرفت كل البلاد الاشتراكية ، نفس هذا الهبوط فى النمو ، مما دعم كثيرا النقد الموجه ضد التخطيط المركزى .

وقد كان مقال « ليبرمان » عن « التخطيط ثمنه وفوائده » والذى نشرته صحيفة « البراقدا » عام ١٩٦٢ هو بداية حملة، ترمى إلى تعديل نظام الخطة، بحيث لا تكون وظيفتها سوى تحديد الأهداف العامة، التى يجب أن يصل إليها كل مشروع، وتترك للمشروعات ذاتها، مهمة تحقيق خططها فى الإنتاج، بما يلائم المستهلكين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الجديد، أوجد علاوة للإنتاج، وهى علاوة، الهدف منها جعل العاملين يهتمون بأرباح المشروع، وهذا ما كان يدعم قاعدة كانت موجودة بالفعل.

أما خارج الاتحاد السوفييتى، فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية وفى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا، فإن الإصلاحات كانت أوسع نطاقا، وقريبة من النظام اليوغوسلافى، أى من نموذج اللامركزية، حيث توجد طريقة عمل تتبع السوق. وكان إيجاد هذه الطريقة، وكذلك الاستقلال النسبى للمشروعات ـ وإن لم يصل الأمر على وجه اليقين إلى الادارة الذاتية ـ هما التجديدان الكبيران فى هذه الإصلاحات.

وكانت الأهداف المنشودة فى المجال الاقتصادى، هى إيجاد مرونة أكبر فى السلع المعروضة، حتى تتلاءم مع الطلب، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة التوازن الذى من شأنه أن يخفف من العبء الكبير للصناعات الثقيلة، حتى يتمكن التخطيط المركزى، أن يتركز فى التقديرات الأساسية، ويستطيع النظام الجديد، على المدى الطويل، أن يأخذ على عاتقه، النواحى الاجتماعية فى العملية الاقتصادية.

الاشتراكية فى العالم الثالث

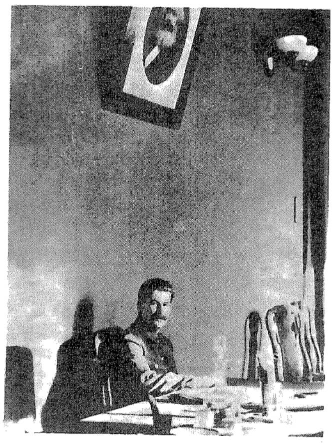
أقامت ثورة عام ١٩٤٩ الاشتراكية فى الدولة التى تضم أكبر عدد من السكان فى العالم: فى الصين، وإن كانت اشتراكية ذات سمات، تختلف تماما عن اشتراكية الإتحاد السوفييتى فقد كان حزب الثورة، يتكون اساسا من الفلاحين، حتى إنه فى مرحلة أولى، لم تظهر الحاجة إلى إنشاء صناعة ثقيلة، وكانت القاعدة العامة، هى تنمية الزراعة، فى بلد لم يكن فيه الحد الأدنى من القوت، مكفولا أبدا. ولم يأخذ التصنيع ـ بخلاف فترة « القفزة الكبرى للأمام » ـ مكان الصدارة بالنسبة للزراعة، ولم يكن الهدف منه، جمع مدخرات الريف.

وقد زادت الثورة الثقافية، من حدة سيطرة الزراعة، وقامت بتخطيطها؛ وبذلك عجلت بهزيمة أولئك الذين كانوا، مثل « ليو شاو شى » ينادون بأسلوب تنمية، يشابة أسلوب الاتحاد السوفييتى.

أما وضع كوبا، فإن له أهمية خاصة، إذ أن الأمر هنا، يتعلق ببلد يعتبر نموذجا لبلاد العالم الثالث، ذات تنمية يتجه أساسا نحو الخارج.

وفى السنوات الأولى للثورة، وأثناء نفوذ « شى جيفارا »، كان هناك اهتمام كبير بالتصنيع، يهدف إلى تغيير الوضع القائم، إذ كان السكر هو المورد الوحيد للدخل. وقد أدت صعوبة الوصول إلى هذا الهدف، فى فترة قليلة، إلى فشل هذه السياسة، التى حلت محلها سياسة أخرى أكثر واقعية. ويمكننا القول، إن بعض اوجه النجاح فى

بالرغم من أن كلا من « ستالين » و « شى جيفارا » قد استوحى نظرياته من نفس المنبع الأيديولوچى، إلا أنه نظرا إلى المجتمع، بطريقة تختلف الواحدة عن الأخرى







كوبا ، كانت بارزة . ومنها سياسة تدريب الايدى العـاملة ، والزيادة المذهلة فى بعض مجـالات الإنتاج . فقد كان إنتاج الكهرباء ١٧٦٠ ك وات فى عام ١٩٥٨ ، فأصـبح ٤٢١١ فى عام ١٩٧٢ . وكان إنتاج اللبن ١٤٨ مليون لتر عام ١٩٦٣ ، فأصـبح ٥٤٠ مليون لتر عام ١٩٧٢ . وهذا ، بالرغم من بعض الممارسـات البيروقراطية ، والنقص فى السلع الاستهلاكية .

التخطيط والديموقراطية

إن مشكلات البلاد الاشـتراكية الأوروبية ، ليست فقط مشكلات اقتصادية ، وهناك آراء ثابتة تقول بأنه من العسـير الوصـول إلى التحـرر الاقتصادى ، مع عدم وجود تحرر سياسى ، يجعل النظام قادرا على أن يجمع بين « الاشـتراكية والحـرية » ، وتكون مقـومات العـدالة الاجتماعية متوفرة ، إلا أن عبء البيروقراطية ، وعبء المعتقدات المترسبة من سـنين ، تجعـل الجهـود المتواصـلة ، التى تقـوم بهـا مختلف البلاد ، تضيع هباء . وهذا ما حـدث فى كل من پولندا والمجـر وتشـيكوسلوڤاكيا . أما الوضـع فى الاتحـاد السوڤييتى فقد كان وضعا فريدا ، فإن هذا البلد ، لم يتمكن من أن يشجع تشكيل مجموعات اجتماعية جـديدة داخله ، تكون قادرة على أخـذ زمام المبادرة ، وتغيير الشـعارات البالية ، والدليل على ذلك ، أن معارضة المثقفين ، قامت على أساس من رفض الأيديولوچية الاشتراكية .

ويبقى مفتاح الموضـوع فى إمكانية المشـاركة فى اتخـاذ القـرارات . وهذا ما يثير ، من جـديد ، المشكلة القديمة الخـاصة بالديموقراطية الصـناعية ،

إن غزو تشيكو سلوفاكيا، أوضح ضعف الدول الصغيرة أمام القوى الكبرى فى عصرنا هذا

والتى سبق أن أخذت شكلا حادا، أثناء الحركات العالمية الاولى، والتى بدأت تنتصر بعد عام ١٩١٧ (فى روسيا وألمانيا والمجر وإيطاليا)، والتى انتقلت إلى بعض البلاد الأخرى، مثل يوغوسلافيا فى مجال لا ينحصر فى الناحية الاقتصادية البحتة. وتعتبر معظم الشعوب، أن اشتراك العمال فى اتخاذ القرارات، كقاعدة من قواعد العمل الأساسية فى الشركات، يشكل الديموقراطية الحقة. ولذلك فإنه يتعين ألا ننظر إلى اللامركزية الاقتصادية، كوسيلة لإيجاد فاعلية أكبر للنظام فحسب، وإنما كشرط لإيجاد تسوية لعدد من المشكلات السياسية.

ولن يخلو نظام اقتصادى لامركزى من التناقضات، وبصفة خاصة تلك التى يمكن ان نواجهها فى المرحلة الأولى، والتى قد تمتد إلى فترة غير محددة، حين يمارس العمال ضغوطا، للحصول على زيادة فى الأجور خارج الحدود المقبولة. ومن المحقق أيضا، أن العصر التكنولوجى الجديد الذى ندخله، وكذلك مستوى المعيشة الذى نصل إليه، يؤدى بالضرورة، إلى تغيرات عميقة، وتكون المشكلات الاقتصادية، ذات طابع حاسم. وقد نشهد تغيرا سريعا فى الخطوط والحدود داخل المعسكر الاشتراكى.

حاضر البلاد المتخلفة ومستقبلها

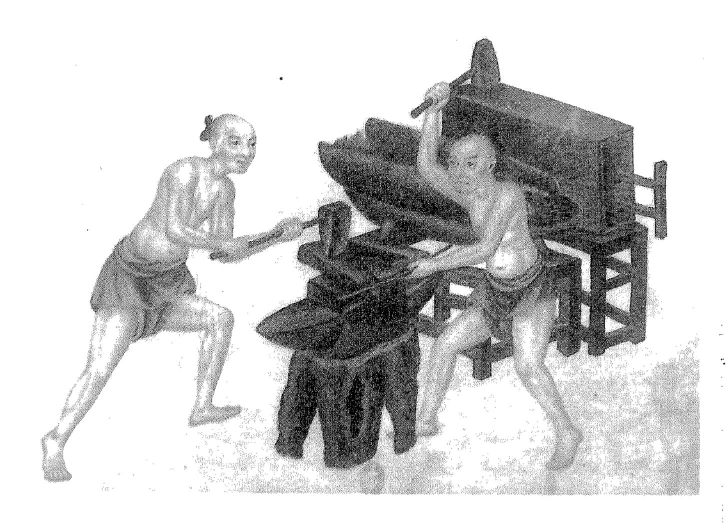
هل يزيد تأخر العالم الثالث أم يقل؟

إذا طبقنا النظريات المستقبلية، على المشكلات التى تشغلنا، يمكننا أن نأخذ فى الاعتبار، ما توقعه « بايروش » Bairoch بشأن ما سيحدث فى البلاد المتخلفة فى عام ٢٠٠٠. ويتخذ هذا التوقع، أساسا له، الافتراض القائل بأن السكان لا يتزايدون بمعدل أكثر من ١٨٪ إلى ٢٪ سنويا، بينما يزيد إجمالى الناتج القومى بمعدل ٥٪ إلى ٦٪. وهذا ما يمثل زيادة للناتج بالنسبة للفرد من السكان، بمعدل ٣٪ أو ٤٪. وإذا قبلنا بالنسبة للبلاد المتقدمة أقل احتمالات الزيادة إلى ٣٥٪ سنويا، فى إجمالى الناتج القومى، فسنصل إلى أنه بالنسبة للقيمة المطلقة، سيتسع الهوة اتساعا كبيرا.

وفى حالة ما إذا طبقنا بالنسبة للبلاد المتخلفة، أفضل الاحتمالات، أى زيادة سنوية بمقدار ٤٪ من نصيب الفرد من الدخل القومى، فإن الهوة بينها وبين البلاد المتقدمة، ستصبح أقل. وبحسابها بالنسبة المئوية، سيكون هذا الفارق بالنقص، وبنفس معدل الزيادة أو الاتساع فى الهوة فى الافتراض الآخر، على أقل الاحتمالات.

نصيب الفرد من الإنتاج

	١٩٧٠	٢٠٠٠
بلاد غربية متقدمة	٢٧٨٠	٧٨٠٠:
بلاد متخلفة غير إشتراكية	٢٠٥	٥٠٠ : ٦٦٥



استراتيجية « بايروش »

وإزاء هذا الوضع ، اقترح « بايروش » ، استراتيجية خيالية للتنمية العالمية . وجوهر برنامجه ، هو الحد من معدل نمو البلاد المتقدمة ، وتحرير الموارد التى من شأنها أن تزيد من سرعة النمو فى البلاد المتأخرة . والنقاط البارزة فى هذا البرنامج كالآتى :

(ا) الحد من معدل النمو فى البلاد المتقدمة ، وكذلك الحد من النمو السكانى فيها .

(ب) إيجاد توزيع أكثر عدالة للثروات ، بحيث يقابل هذا التوزيع الاحتياجات الفعلية للاستهلاك .

(جـ) الحد من التقدم التكنولوچى ، وتوجيه جزء من وسائل الإنتاج نحو البلاد الفقيرة ،

في سنوات معدودة ، أصبحت جمهورية الصين الشعبية بلدا قويا ، يختلف كثيرا عما كان عليه منذ عشرات السنين . إلى اليمين لوحة صينية من القرن التاسع عشر ، تبين إحدى عمليات تحويل الحديد إلى صلب .

إلى أسفل : مصنع صغير حديث للصناعات المدنية



والحفاظ على الحرف المحلية، سواء فى الإنتاج الصناعى أو الزراعى.

ويقابل هذا البرنامج، على الأقل، ثلاث عقبات، لا يمكن التغلب عليها. فأولا، سيكون من العسير، الحصول على موافقة سياسية عامة، من جانب كافة الحكومات، فى البلاد المتقدمة، وسيكون كذلك من العسير التوصل إلى جعل البلاد المتخلفة، تتخلص من عراقيلها، ومن عادتها السياسية. وأصعب من ذلك، سيكون النضال داخل البلاد المتقدمة، ضد ما يسمى « بعبادة النمو ». وأخيرا، فإنه من غير المعقول، التوصل إلى جعل البلاد الغنية، تفهم أنه من مصلحتها، أن لا تقبل تحويل بعض من ثرواتها فحسب، وإنما أيضا جزء من وسائل الإنتاج فيها، وفى نفس الوقت، الهبوط بمعدل النمو فيها.

ويتضح بذلك، كيف أن هذا المذهب خيالى. ومع ذلك، فقد كان له الفضل، على الأقل، فى أن أوضح الصعوبة الكبيرة، التى تكمن فى سد الهوة غير المحتملة، الموجودة حاليا، كما أنه بين مدى إلحاح هذه المشكلة.

المواد الأوليـة والأسـواق الدوليـة

إن المنتجات النمطية للبلاد المتخلفة، كما رأينا، تخضع لعملية هبوط مستمر فى قيمتها، كما تخضع لتقلبات شديدة. وإزاء هذا الوضع، أيد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (U. N. C. T. A. D.) توقيع اتفاق دولى، بشأن سعر المواد الخام، حتى يمكن الحد من إتجاهها المستمر نحو الهبوط، وحتى تتمكن البلاد المتخلفة، من أن تضع لنفسها خطة متوسطة الأجل.

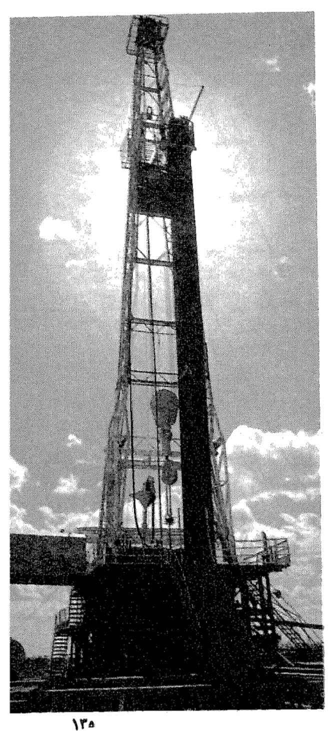
وأفضل السبل لتثبيت الأسعار، هى أن تتفق البلاد المتخلفة، على تحديد حجم شامل معين من الصادرات لا تتعداه، مما يقلل من مخاطر هبوط قيمة المنتج.

ومع ذلك، فقد رفض هذه السياسة، عدد من البلاد التى تأمل أن تغزو أسواقا جديدة، أو تريد أن تدعم مركزها فى السوق. ومن ناحية أخرى، فإن البلاد المتقدمة، مع مالديها من « مناطق نفوذ » جعلت من الصعب تحقيق هذا التحكم فى العرض.

وتمثل المشكلة من ناحية أخرى، سلسلة من الصعوبات الفنية: وعلى سبيل المثال، نجد المحاصيل كثيرا ما تكون غير متساوية، مما يتعين معه إيجاد مخزون لتنظيمها، ومن ذلك تمويلها، والمحافظة عليها من العديد من المتاعب.

لكل هذه الأسباب، لا توجد اتفاقات دولية كثيرة، فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية. ويمكن مع ذلك، أن نذكر الاتفاقات الخاصة بالقمح والسكر والبن والكاكاو والقصدير، ولكن لا يطبق منها فى الواقع سوى الاتفاقات الخاصة بالبن (بالمقادير)، وتلك الخاص بالقصدير (ذات طابع شبه عام، ومع رصيد من المخزون للتنظيم). وهذا الوضع الذى لا يفيد البلاد المصدرة، قد تغير كثيرا فى عام ١٩٧٣. وحتى إذا طرحنا جانبا مسألة البترول، فإننا نستطيع أن نلاحظ، أن هذا التحول كان عميقا وعاما. وتشهد بذلك معدلات الإرتفاع فى الأسعار التى سجلت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ١٩٧٣: ٣٦٠٪ للزنك، ١٢٠٪

بفضل البترول، أصبحت الكويت بالقياس إلى عدد سكانها، واحدة من أغنى بلاد العالم.
إلى اليسار: برج حفر.
إلى اليمين: منشأة خط الأنابيب فى ميناء «رامادى»



للنحاس ، ١١٠٪ للقطن ، ١٠٠٪ للكاكاو ١٠٠٪ للمطاط ، ١٦٪ للسكر .

وبالرغم من هذا الارتفاع الكبير ، فإن أسعار المواد الأولية مقومة بالقيمة الحقيقية ليست مرتفعة ، عما كانت عليه منذ عشر سنوات ، مما يبرز جيدا الاتجاه إلى الهبوط الذى تكلمنا عنه آنفا .

وضع البترول

بتحليل الوضع بالنسبة للبترول ، يجب أن نفصل مشكلة المادة الأولية ، التى لا غنى عنها فى أكثر البلاد تقدما ، والتى توجد فى عدد محدود من البلاد ، عن المشكلة السياسية الخاصة (بدولة) إسرائيل ، وبالحروب التى تسببت فيها . فالمشكلة الأولى مشكلة جوهرية ومستقلة عن المشكلة الثانية : فحتى إذا كانت (دولة) إسرائيل غير موجودة ، فإن المسألة البترولية ، كانت ستطرح ذاتها فى ظروف مماثلة .

وقد عرفنا منذ أن أجرى جى و . فورستر ـ وهو أستاذ فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ـ دراسة عن مستقبل الاقتصاد العالمى ، عرفنا بالأرقام ، أن احتياطيات المواد الخام ، فى طريقها إلى النفاد . ومن بين هذه يحتل البترول مكانا خاصا . ففى الواقع ، إذا استمر المعدل الحالى لزيادة الاستهلاك ، فإن الاحتياطيات المعروفة ، سوف تنفد فى غضون عشرين عاما . وإذا زادت هذه الاحتياطيات بمقدار خمسة أضعاف ، فإن مهلة النفاد لن تمتد سوى إلى خمسين عاما ، وبذلك نفهم لماذا قرر منتجو البترول تغيير الوضع ، واللجوء إلى التأميم ، وإلى رفع الأسعار .

وهؤلاء المنتجون يشكلون مجموعة متفرقة للغاية ، من عاهل المملكة العربية السعودية ، إلى بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية الفتية ، وكلهم مختلفون ، ولكنهم يملكون معا الثقة فى أنهم يسيطرون على ثروة لا تقدر ـ سواء كان المالك هو القطاع الخاص أو الدولة . وهذه الأخيرة لا تسلك سلوكا اجتماعيا ، ولكنها فى أغلب الأحيان ، تتصرف بشكل وطنى عنيف . وفى مثل هذه الظروف ، يكون خفض الإمداد فرصة لواحدة منها ، أو للأخرى ، لكى تتشدد فى موقفها . وأما الأرباح ، فإنها قد توجه للخطط القومية للتنمية ، أو إلى الحسابات الجارية لنواب الملوك العرب ، الذين يستخدمونها فى شراء كميات كبيرة من أسهم الشركات الغربية الضخمة ، إذ أنهم يعتقدون ، أن هذا هو أفضل استثمار لها . وفى مثل هذه الحالات ، فإن السياسة العربية ، لا تستفيد إطلاقا من هذه العملية .

وإذن ، فالمشكلة هى وجود احتياطيات محدوده من البترول . . ومع ذلك ، فإن هناك وجهات نظر أخرى ، ترى أنه إذا استمرت الأسعار فى الارتفاع ، يكون إذن من الممكن ، استئناف استغلال الحقول التى تركت عندما ظهر البترول العربى ، أو استغلال حقول جديدة ، ستكون مربحة طبقا للأسعار الجديدة الجارية . وهؤلاء المراقبون المتفائلون ، يرون أن الاحتياطيات الحقيقية للبترول ، تصل بلا شك إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ مليار طن ، مما يتيح تلبية احتياجات ١٠ مليارات نسمة ، على مدى قرن ، قياسا على نفس المستوى الحالى لمتوسط الاستهلاك فى الولايات المتحدة . وهذه التقديرات قد تكون غير مؤكدة ، إلا أن المؤكد ، أن الوضع الحالى ، يجعلنا نتنبأ على المدى القصير ، بالنقص الخطير فى الذهب الأسود المعروض .

المستهلك من الطاقة بملايين الوحدات (T. E. C)
(الطن المعادل بالفحم)

السنة	فحم	پترول	غاز	كهرباء تقليدية	كهرباء نووية	الجملة
١٩٢٩	١٤١٢	٢٧٦	٧٦	١٤	-	١٧٧٨
١٩٥٠	١٦٠٥	٧٠١	٢٦١	٤٠	-	٢٦٠٧
١٩٦٠	٢٢٠٤	١٣٩٩	٦٢٢	٨٦	-	٤٣١١
١٩٧١	٢٣١٥	٣١٦٩	١٥٢٨	١٦٧	-	٧٢٥٩
١٩٨٠ (تقديرات)	٢٣١٠	٥٧٦٠	٢٠٠٠	٥٥٠	٣٨٠	١١٠٠٠

إن العادة السيئة التى لدينا ، بصدد التبذير فى پترول البلاد النامية ، يزيد من ظلام الموقف . وقد تضاعف الثمانية ملايين طن التى صدرت عام ١٩١٣ بمقدار ١٤٣ مرة فى عام ١٩٦٩ (أى نحو ١١٥٠ مليون طن) . وإذا ما عقدنا مقارنة على امتداد فترة قصيرة ، نجد أن البلاد العربية قد أنتجت ٢٢١ مليون طن فى عام ١٩٦٠ ، وأن هذا الرقم قد بلغ ٨١٢ مليون فى عام ١٩٧٢ . وخلال ذات السنوات ، كانت قفزة العربية السعودية أكثر وضوحا ، فمن ٦٢ مليون طن ، بلغ الإنتاج ٢٨٥ مليون طن . فالنفاد على المدى القصير ، هو اذن أمر أكثر من مجرد كابوس بلا أساس . . .

وبالطبع ، إذا استطاعت أشكال أخرى من الطاقة ، أن تحل سريعا محل ولو جزء من الپترول ، وحتى إذا استمر ارتفاع سعر هذا الأخير ، فإن الاعتماد سيكون أقل على مصدر الطاقة هذا ، وبالتالى على النيات الطيبة للبلاد المنتجة . ويسمح التحليل الإحصائى لميزان الطاقة فى العالم ، أن نرى بوضوح كيف أصبح الپترول والغاز الطبيعى ، هما الأساس فى كل عملية لإنتاج الطاقة ، بينما لا تمثل الطاقة النووية حتى الآن ، سوى كمية إجمالية ضعيفة للغاية . وقد وفر الپترول والغاز الطبيعى فى عام ١٩٧١ : ٦٥٪ من الطاقة المستهلكة فى العالم .

ولا يؤثر الاحتياج للپترول لكل عام ، كل البلاد المستهلكة . فالولايات المتحدة والبلاد الاشتراكية ، لا تعتمد إلا قليلا على الشرق الأدنى . ويمثل الپترول العربى ١٥٪ فقط من استهلاك الولايات المتحدة . أما البلاد الاشتراكية ، فإنه بفضل الكمية الكافية من الإنتاج المحلى ، وكذلك بفضل سياسة مختلفة للطاقة ، تقوم على استخدام كبير للفحم ، فإنها تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى . وأما أوروپا الغربية ، فإنها تعتمد على الپترول العربى بمعدل ٥٤٪ من استغلالها ، واليابان بواقع ٤٣٪ .

معمل التكرير التابع لشركة شل من كراساو.

> لكي يكون التنظيم الخاص بمعونات التنمية، مؤسسة دولية قوية، تستمر لعشرات السنين، يجب أن يكون هناك تقنين للواجبات، ليس فقط من جانب الذى يقدم المعونة، وإنما أيضا من جانب كل من المعنيين بهذه المعونة. وعلى أن يكون القانون قائما فى آن واحد، على أساس المصالح المتبادلة، وعلى أساس فهم واضح لتخصيص هذه الموارد ووظيفتها.
>
> **جوران أولين**

وكما أوضحنا من قبل، فإن منتجا بهذه الندرة، لا يمكن الاستغناء عنه مثل البترول، ويقع بين أيدى عدد محدود من الملاك على هذا النحو، لا يستطيع إلا أن يكون محل استغلال ذى طابع احتكارى.

ومن هذه الملاحظة يتضح بالكامل، معنى القرارات الخاصة بالحظر، ومع ذلك، لا يجب أن نغفل عوامل أخرى، أسهمت فى اتخاذ مثل هذه القرارات: وعلى سبيل المثال، المشكلة الفلسطينية التى قد تمكن تسويتها من حل الأزمة على المستوى السايسى.

ويجب أن نذكر أن الموقف لا يمكن أن يتحسن أبدا، إلى حد العودة إلى ما كان عليه فى البداية. فإن ارتفاع الأسعار، أمر لا يمكن العودة فيه، وفى المجلة الأسبوعية «نيوزويك» اعترف «ساموليلسون» بنظام الحصص، على أن يستطيع كل مواطن، أن يبيع البطاقات التى يحصل عليها فى سوق قانونية، تنشأ لهذا الغرض. وهذا ما سيكون فى النهاية، طريقة لتحويل «السوق السوداء» التى لا يمكن تفاديها إلى «سوق بيضاء»!

وقد اقترح حديثا رجل بارز من البلاد العربية، تصنيع بلده. ومن الواضح أن المبالغ تصل إلى ما يقرب من ١٠,٠٠٠ ملايين دولار، والتى تملكها بعض بلاد الشرق الأدنى، كاحتياطيات، تشكل عبئا من الشكوك، فى مدى صدق هذه النوايا. فإذا كان التصنيع لم يتم حتى الآن، فذلك لأن الحكام، لم يرغبوا فى ذلك، أو ربما لأنهم آثروا أن تمر فى هدوء العمليات المريبة، والمضاربات والمبالغ التى مكنت هذه من اختلاسها فى بعض الجيوب العميقة... وهذا لا يخص بالتأكيد، البلاد التى استخدمت ـ مثل الجزائر ـ أرباح البترول فى تمويل الخطط القومية للتنمية.

المعونة والعجز الخارجي

زاد حجم المعونات للبلاد النامية، بشكل واضح، من الناحية النقدية، ولكنه لم يزد من حيث القيمة الحقيقية، وذلك بسبب ارتفاع



الأسعار. ونستطيع أن نفهم المسألة، بصورة أفضل، إذا حددنا نسبة هذه المعونة من إجمالى المنتج المحلى للبلاد المتقدمة. فقد هبطت هذه النسبة من ٩٪ سنة ١٩٦٠، إلى ٠,٧٪ عام ١٩٧٠. وأثناء المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية، الذى عقد فى نيودلهى عام ١٩٦٨، قدرت قيمة المعونة، بما يصل إلى ١٪ من إجمالى الناتج القومى، منها ٠,٧٪ معونة رسمية، والباقى كان على عاتق المبادرات الخاصة.

والأمر الخطير، هو أن النسبة المئوية للمعونة الرسمية، تتجه للنقصان. وآية ذلك أن تنبؤات البنك الدولى ليست متفائلة فى هذا المجال!

١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
٠,٥٢	٠,٤٤	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣٤

ويتعين على أية حال، أن نوضح، أن بلاد السوق المشتركة وسويسرا، هى الوحيدة التى تصل إلى ١٪، بينما الولايات المتحدة قد هبطت لأول مرة إلى ٠,٥٪، وإذا أخذنا فى الاعتبار، البلاد الاشتراكية المتقدمة، فإن الموقف مع ذلك لا يتحسن. ففى الواقع، لم تتعد مساعدتها ٠,٣٪ بما فى ذلك الفترة السابقة على المقاطعة الصينية السوفييتية، وعلى عكس ذلك، فإن العجز الخارجى للبلاد النامية، قد زادت جملته، إذا أخذنا فى الاعتبار، التراكم المنتظم للفوائد! وهذا العجز الذى كان يبلغ ٩٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ قد وصل إلى ٢٠,٠٠٠ مليون فى عام ١٩٦٢ و ٤٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٦٧ و ٦٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٧٠ و ٨٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٧٣.

والأمر الأخطر من حجم هذا العجز، هو طبيعته، إذ تتزايد أقساط السداد، بسبب الفوائد المتأخرة، وتفوق فى النهاية، المبلغ الأصلى للمعونة.



وهذا الموقف الخطير ، يزداد حدة ، بسبب أن المعونة الرسمية لا تزيد ، مما يجعل عددا من البلاد ، يطلب قروضا قصيرة الأجل ، ذات معدل فوائد مرتفع ، أو تلجأ إلى سحب قروض باهظة على الصادرات .

وقد ظل الأمر يتطور بهذه الصورة ، حتى إنه منذ عام ١٩٧٠ أوقفت بعض الدول ، ومنها غانا وشيلى وباكستان والهند وإندونيسيا ، السداد بالفعل .

آفاق المستقبل

ليس هناك أدنى شك ، فى أنه يصعب أن نكون متفائلين فى ختام مثل هذا الموضوع . لقد فضلنا أن نستشهد بما ذكره « روبرت ماكنمارا » رئيس البنك الدولى ، والمعروف بقلقه العميق ، إزاء مستقبل البلاد النامية . وهذا الاستشهاد يمكننا من قياس الخطورة الكبيرة للمشكلة .

« إن الدراسة الموضوعية للعالم الحالى ، تجبرنا على الاعتراف ، بأنه يتميز بعدم مساواة شديدة . إن الهوة التى تفصل مستويات المعيشة فى الأمم الغنية ، عنها فى الأمم الفقيرة ، ذات نسب ضخمة حقا » .

« إن اتساع القاعدة الصناعية للأمم الغنية ، وقدرتها التكنولوجية المتطورة ، والحجم الكبير للمزايا التى تحصل عليها ، كل ذلك يجعل من غير الواقعى ، أن نأمل فى سد هذه الهوة ، فى نهاية القرن الحالى . والواقع أن كل شىء يدعو إلى الاعتقاد ، بأنها ستزداد عمقا . ومن المحتمل ألا يكون من بين الإجراءات التى تقع فى متناول يدنا ، ما من شأنه أن يمنع ذلك . ولكننا نستطيع أن نبدأ التحرك ، من الآن ، لكى تقضى على الفقر المطلق والتدهور التام » .

إن الأهداف التى تحددها الأمم المتحدة ، تصبح فى كل عام ، أكثر تواضعا ، وقد أصبحت تنحصر ، فى القضاء على الفقر المطلق فى نهاية القرن .

وآسفا على هذا الوضع ، يتساءل « ماكنمارا » فى خطابه الأخير قائلا : « ولكن هذه المعركة هل هى حقيقية ؟ »

« إنها تصبح كذلك ، عندما تتوفر لدى حكومات البلاد النامية ، الإرادة السياسية اللازمة ، لكى تتحول إلى حقيقة ، والقرار بين أيدنيها » .

المصطلحات

التكاليف الاجتماعية للإنتاج : هى المصروفات التى ترتبت على كل نشاط إنتاجى ، بالنسبة لمجموع المجتمع ، وليس فقط بالنسبة للشركة التى أدت إلى ضرورة صرفها . وعلى سبيل المثال المصروفات الناجمة عن التلوث الصناعى .

إجمالى الناتج القومى : القيمة الإجمالية للثروات المنتجة خلال سنة ، داخل بلد ما ، على أساس القيمة التسويقية للمنتجات فى نفس هذه السنة .

صافى الرفاهية القومية : تشير هذه العبارة إلى فكرة الجودة وليس فكرة الكمية ، وتميل إلى أن تأخذ فى الحسبان ، مستوى الرفاهية الاجتماعية فى مجتمع ما ، وهو ما يسمى أيضا بنوع الحياة .

تخصيص الموارد : عندما تكون الموارد الإجمالية المتاحة ، فى مجتمع ما محدودة ، يتعين حينئذ اختيار القطاع الذى توجه إليه هذه الموارد . وتحدد الكميات التى ستخصص له . ويتوقف مقياس هذا التخصيص على أسعار السوق ، وعلى الأهداف التى حددتها الخطة .

المرتبات فى السوق : ثمن العمل طبقا للعرض والطلب فى سوق العمالة .

مرتبات الإعالة : ثمن العمل طبقا للاحتياجات الخاصة بتحديد القوى العاملة ، وتجدد هذه الاحتياجات ، ليس من وجهة النظر البيولوجية البحتة ، وإنما أيضا من وجهة النظر الاجتماعية والتاريخية .

العمل الزائد : وهو طبقا لنظرية ماركس ، العمل الذى لا يدفع عنه أجر ، وذلك بسبب استخدام الرأسماليين للقوة العاملة بقدر أكبر من القدر الذى حدد عنه الأجر . وهذا العمل الزائد ، يمكن من الحصول على القيمة المضافة ، ويفسر طريقة العمل فى الاستغلال الرأسمالى .

القوى العاملة : مجموعة الخصائص الجسمانية والثقافية للعاملين الممكن استخدامهم فى الإنتاج . وفى النظرية الماركسية ، تعتبر القوى العاملة كسلعة تشترى ويدفع ثمنها على شكل مرتبات .

جيش الصناعة الاحتياطى : العاملون الذين لا يجدون عملا خارج الدوائر الناجمة على تراكم رأس المال . وهذه العمالة التى

لا تستخدم بالقدر الكافى ، هى ضحية للزيادة السكانية ، وكذلك ضحية للتطور التكنولوجى الذى يؤدى إلى الميكنة .

الطلب الفعلى : الطلب الذى يتناسب مع كمية السلع والخدمات التى يستطيع المستهلكون بالفعل ، أن يدفعوا ثمنها . ويرى كل من مالثوس وكينز ، أنه قد يكون الطلب أقل من العرض . وهذا يؤدى إلى تراكم المنتجات الفائضة ، وذلك نتيجة لأن المستهلكين ليسوا بالفعل قادرين على شراء هذا الفائض من الإنتاج .

تنشيط الدخول : تأثير مضاعف يقع على مجموع الاقتصاد القومى ، بإدخال مجموعة جديدة من الاستثمارات ، تمكن من تنشيط نمو الدخول . وهذه بالتالى تسمح بزيادة حجم الاستهلاك ، مما ينشط معدل الإنتاج وهلم جرا ، مما له تأثير متسلسل . وعادة تكون الدولة ، هى التى تتخذ قرار زيادة الإستثمارات ، لإعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد القومى ، وذلك فى حالات التشغيل غير الكافى للأيدى العاملة

قدرة المنتج على الحركة : هى السمة التى تميز المنتج ، الذى يتغير سعره لأقل تغير فى حدود التبادل ، ويستفيد بذلك من كل التيارات التضخمية .

المعدل الإجمالى للاستثمار :

الصلة التى تحدد بالنسبة المئوية بين الاستثمار الإجمالى ، وإجمالى الناتج القومى خلال فترة معينة .

رأس المال الثابت : مجموع الوسائل المادية للإنتاج (المصانع ، الآلات ، وسائل النقل .. إلخ .) والتى تعمل فى عملية إنتاج وذلك بالمقارنة برأس المال المتغير ، والذى يتمثل فى قيمة القوة العاملة المستخدمة والصلة بين الإثنين ، تبين التكوين العضوى لرأس المال .

سعر الفائدة : قيمة الفائدة السنوية التى تدفع لمبلغ .. فرنك مثلا .

رقم الايداع ٢٥٤٦ / ١٩٧٨

الترقيم الدولى ٩٧٧-٧٢٩٦-٢٢-٣ ISBN

